المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث.

ملتقى الابداع الفكري الرابع

الهوية .... بين التأصيل الشرعي والتأسيس الحضاري.

المؤتمر الوطني لسنة العراق

المحتويات.

التمهيد:

الإطار العام لمشروع المؤتمر الوطني لسنة العراق.

دواعي المشروع.

قراءة في وصية العلامة الشيخ طاهر البرزنجي

معركــة الهويـّة. د محمد عياش الكبيسي

حرب الهويات والعقد الطائفي الجديد. د. مهند العزاوي

الخاتمة: الخلاصة التنظيرية لمشروع (المؤتمر الوطني)

الورقة التعريفية بمشروع المؤتمر الوطني لسنّة العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

لتمهيد

الإطار العام لمشروع المؤتمر الوطني لسنة العراق.

بتركيز بالغ، وبعيداً عن الترهّل والفضفاضية واستدعاء تفاصيل لا لزوم لها، تسعى الورقة التعريفية بالاطار العام التي أعدتها اللجنة التحضيرية للمشروع، بتقديم رؤية جامعة مانعة للمشروع، وتجيب على معظم الأسئلة حول الموضوع، بحيث أنها لم تكد تترك زيادة لمستزيد.

وللورقة وقفات في غاية الأهمية من مثل ما صوّر خطأ « بأننا حينما نرفع مظلوميتنا للعالم فإننا سنكون طائفيين، وكأن الوطنية تعني أن نستسلم للذبح ونسلّم عقيدتنا وتاريخنا ومستقبلنا للضياع «.

ومن مثل أن الدعوة لتشكيل الإطار الناطق باسم سنّة العراق، لا يقصد به « استفزاز أحد ما من مكونات الشعب العراقي، بل هو ضرورة للتفاهم والتحاور، كما هو ضرورة ذاتية «.

ومن مثل أن سبب إخفاق جلْ المحاولات التنسيقية بين الواجهات السنية آلت إلى الإرباك «بسبب ضعف التجربة في هذا المجال، وشدة الضغوط الأمنية والسياسية والتي قد تحول دون اللقاء والتحاور الفعال والمتواصل».

ومن مثل « ألاّ يكون المشروع بديلاً أو منافساً لأية جماعة أو قائمة أو تنظيم، بل هو إطار تنسيقي تعاوني يضمن الاتفاق على القضايا المصيرية والأهداف الكلية العامة «.

ومن مثل «أن كل الأهداف التي يسعى المشروع لتحقيقها، تتطلب إطاراً مرجعياً ليس بصيغة المرجعية الدينية المعروفة عند الشيعة وانما هي مرجعية يشترك فيها الفقيه والسياسي والحقوقي، ويسندها كل أهل السنة بكل شرائحهم وتوجهاتهم «.

وثمة في ورقة أخرى تحفّظ ضروري، وذلك « بإعطاء المرشح الحق في أن يشترط عدم الظهور الإعلامي أو عدم المشاركة في المؤتمرات واللقاءات المفتوحة بحسب وضعه وظرفه الشخصي « ... الأمر الذي سيغري العديد من ذوي الظروف الخاصة بالانتماء للمشروع.

وبذلك وضعت الورقة التأسيسات الضرورية للمشروع، وحاولت تجاوز الحساسيات التي هي السبب الأساس في إخفاق المحاولات الجادة، سواء كانت هذه الحساسيات داخل البيت السنّي، أو بينه وبين البيوتات الأخرى، وذلك بتأكيدها على عدم استفزاز أحد من مكونات الشعب العراقي، وعلى ضرورة التفاهم والتحاور ... فضلاً عن عدم إلغاء خصوصيات أية جماعة أو تنظيم بما أن المشروع هو إطار تنسيقي تعاوني يضمن الاتفاق على القضايا المصيرية ... وهو المطلوب ... هذا فضلاً عن إبعاد صفة الطائفية عن المشروع، والتأكيد على وطنيّته ... وإدانة الضغوط الأمنية والسياسية التي كانت تقف حائلاً دون أية محاولة للمّ والتنسيق، هذا إلى مفارقة المرجعية التي يتوخاها المشروع عن المرجعية الدينية المعروفة عند الشيعة، وذلك باشتراك كل الطاقات المؤثرة فيها، سواء كانت فقهية أو سياسية أو حقوقية ... إلخ ...

قد يقال بأن الورقة هي كما تعلن عن نفسها « ورقة تعريفية « تعنى بطرح الخطوط العريضة فقط للمشروع، وتترك التفاصيل للجهات المعنية بالتشاور وبلورة الصيغ النهائية للتنظيم ... ومع ذلك فثمة بعض الأسئلة التي قد تدور في الذهن في ضوء الورقة المذكورة، ومن بين هذه الأسئلة :

الاتفاق على التسمية النهائية للمشروع، هل هي « المرجعية العليا « أم « مجلس شورى أهل السنة « أم « مؤسسة أهل السنة في العراق « أم « اتحاد أهل السنة في العراق « ... الخ خاصة وأن تسمية « المرجعية « قد يوحي بالاقتباس عن الآخرين ؟

التأكيد على أن المحاولة انما تندرج في سياق مؤسسات المجتمع المدني التي تتقدم بطلب التأسيس إلى رئاسة الجمهورية، من أجل أن تكسب شرعيتها وحرية نشاطها، وتتخلص من الضغوط الأمنية والسياسية التي طالما أجهضت محاولات أخرى في ذات الطريق.

التأكيد على هوية المشروع، هل هو مشروع وطني عراقي صرف ؟ أم عربي ؟ أم إسلامي ؟ بمعنى أن نقطة الانطلاق يجب أن تكون محددة منذ البداية وفق هذا الاتجاه أو ذاك، من أجل وضع الخطط المسبقة المناسبة لكل حالة.

هل من الضروري التحديد المسبق للأجوبة على المشاكل والمعضلات والتحديات التي تجابه أهل السنة في العراق، من أجل أن يبدأ المشروع وهو يحمل استراتيجية عمل واضحة ازاء هذه المسائل التي كانت من بين عوامل أخرى، سبباً في تمزيق أهل السنة في العراق وبعثرة طاقاتهم (من مثل الموقف من الوحدة والفيديرالية، المناطق المتنازع عليها، الحقوق المالية للمحافظات السنية، السياسات النفطية، التنسيق مع الكرد أو اتخاذ موقف مضاد لمطالبهم، مؤسسة الوقف السني، إشكاليات المناهج الدراسية والجامعية في التاريخ والحضارة والعلوم الإسلامية، انخراط أهل السنة في الجيش، التجنيد الإلزامي، الحدّ من التضخم في رواتب العديد من الشرائح العليا في الدولة، وقف أو الحدّ من الإعلام التحريضي والاستفزازي بين فضائيات الشيعة والسنة، الموقف من ثورات الربيع العربي والنتائج المتمخضة عنها، صيغ التعامل مع المحيطين العربي والإسلامي : هل يتم الاكتفاء بالتنسيق مع كتل وجماعات مؤسسات المجتمع المدني، أم مع الحكومات كذلك ؟ صيغ تمويل المشروع، الموقف من الدستور الحالي إبقاءً أو تعديلاً أو إلغاءً ... الموقف من ثنائية الصراع بين رئاسة الوزارة وحكومة الإقليم الكردي والقائمة العراقية، الموقف من انتخابات

المحافظين ومجالس المحافظات، ومن الانتخابات الرئاسية على مستوى الوزارة ورئاسة الجمهورية والبرلمان، صيغ التعامل مع العمق العشائري، صيغ التعامل مع إشكالية البطالة والعدالة في التوظيف ... إلخ).

قد يقال إن هذا كلّه سيتحدد بعد قيام المشروع وإعلان نظامه الداخلي، ودستوره ولكن يبقى الاتفاق المسبق – حتى لو كان داخلياً – على رؤية واضحة ازاء هذه التحديات، ضرورة من الضرورات إذا أردنا للمشروع أن يتحرك وفق استراتيجية عمل غير متناقضة أو مرتبكة، قد تعيد عقارب الساعة إلى الوراء ... والمهم أن هذه التحديات هي من صميم ما تسميه الورقة '' بالهم السنّي '' ويجب أن يكون '' الصوت المعبّر عنها '' واضحاً ومحدّداً.

في الأوراق المرفقة بالمشروع قراءة صائبة لوصية الشيخ طاهر البرزنجي رحمه الله، وتحليلاً مقنعاً عبر مشاركات الأساتذة، للوضع السنّي، ومشاكله، والتحديات التي تجابهه، والطرق المسدودة التي آل إليها، والقوى التي تقف وراء ذلك كله. وهي مسائل بالرغم من اتفاقنا مع معظم معطياتها، إلاّ أنها تثير التساؤل التالي :

هل أن كل ما يعرف يجب أن ينشر على الناس ؟ أم أنه من الأمور الداخلية التي يجب تداولها على أضيق نطاق، داخل مؤسسات المشروع لاتخاذ الحلول المناسبة لها ؟

ذلك أن إعلانها بهذا الشكل السافر سيعرض المشروع لخطر أكيد، وقد يقوده منذ اللحظات الأولى إلى الذبح، ويخرجه من الساحة ... لاسيما وأن موازين القوى ليست في صالح أهل السنة في المدى المنظور على الأقل، ولابّد – إذن – وفي ضوء ذلك من اعتماد طبقتين أو مستويين للخطاب، أولهما، وفي السنوات الأولى لتشكيل يسعى إلى تأكيد وجوده، واستمراره، بعدم استفزاز أية جهة داخلية أو خارجية، بل يسعى إلى الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات العليا للدولة العراقية من أجل تمكينه من العمل بحرية، بعيداً عن الملاحقات الأمنية والسياسية. وثاني المستويين كما هو الحال ؛ بالنسبة للأوراق المرفقة، غير معلن، وخاص بمؤسسات

المشروع، حيث يتم التحرك في ضوء معطياته، خطوة خطوة، وبأكبر قدر من ضمانات التحقّق والاستمرار.

إن وضع النقاط على الحروف قد يكون ضرورياً في بعض الأحيان، وقد يتحول إلى سكين تقود إلى الإجهاز على المشروع في أحيان أخرى، وبخاصة في الظروف المعقدة والمتشابكة التي يجتازها العراق في اللحظات الراهنة. وهكذا فان في الأوراق المرفقة أموراً ما كان يجب أن تذكر بهذه الصراحة، وهذا التكشّف، رغم أننا متفقون عليها.

إن اعمال مشرط النقد الحادّ في الوقائع والمعطيات، دون البحث عن المبرّرات أحياناً قد يقود إلى مزيد من الكراهية، والرغبة في الانتقام أو القصاص، وقد يؤدي إلى مزيد من عزلة أهل السنة، وبالتالي فشل مشروعهم الذي يراد له الانفتاح، والتواصل، والحوار مع الآخرين، ليس على حساب الثوابت العقدية بطبيعة الحال، وانما في السياسات العامة.

إننا بحاجة إلى تذكر المثل الإنكليزي المعروف : '' بطيء ولكنه أكيد المفعول''، فلا بأس إذن من تجاوز فكرة القفزات السريعة التي قد تقود إلى التحطم ... باتجاه الأنشطة الهادئة المدروسة التي لا تستفز أحداً ولكنها تسعى إلى أكبر قدر من الدعم والتأييد.

وإذا استدعينا المصطلحات المعاصرة والمتداولة في مجال العمل السياسي فان هناك نمطين من صيغ التعامل، أحدهما تكتيكي يتحرك لمجابهة الحالات والمتغيّرات الآنية السريعة وآخر استراتيجي يعتمد خططاً زمنية بعيدة المدى، ويرتكز على الثوابت الأساسية التي لا تحتمل تغييراً أو تبديلاً.

في ضوء ذلك فان للقائمين على المشروع أن يتحولوا من التكتيك إلى الاستراتيجية، أو يرجعوا إلى التكتيك وفق المستجدات وفي ضوء حجم التحديات وطبيعتها ... والمهم أن أوراقهم يجب ألاّ تكون مكشوفة بالكلية، وألاّ يكشف منها إلاّ ما يخدم المرحلة الآنية، وتبقى الأمور الأخرى ذات الثقل، مجالاً للدراسات والمناقشات الداخلية التي سيتمخض عنها وضع الاستراتيجية بعيدة المدى للمشروع المقترح.

إن فقهنا المقاصدي المتالّق يمنح فضاءً واسعاً للعمل في السياقين، وإن السياسة الناجحة هي '' فن العمل بالممكن '' وليس في مجابهة المستحيلات.

وحيثما ثبتنا أقدامنا، وأصبح صوتنا مسموعاً، وقرارنا ذا تأثير على مجريات الأمور في الساحة، فحينذاك يمكن أن نخطو خطوات أخرى أكثر صراحة ووضوحاً ... والمهم أن العمل في مجمله يجب أن يكون بطيئاً لكنه أكيد المفعول.

قد يقال بأن السلطة الحاكمة في العراق، ومن ورائها إيران التي تسعى جاهدة لاحتواء العراق دينياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، لن تسمحا لمشروع كهذا يتحرك ولو في الحدود الدنيا ... ولابّد من المكاشفة أو المجابهة منذ اللحظات الأولى ... الاّ أن ذلك قد لا يكون مبّرراً بما فيه الكفاية لعدم '' التجربة '' التي هي أشبه بعملية '' جس النبض '' بأقل قدر من الاستفزاز للطرف الآخر ... فإذا نجحت المحاولة كان لنا أن نمضي باتجاه الخطوات التالية للمشروع، تلك التي تتطلب مجابهة صريحة بعد أن نكون قد ركزنا أقدامنا في الأرض ...

خطوة خطوة ... إلى أن يتحقق المطلوب بإذن الله سبحانه وتعالى ... ولنا في هذا المجال أن نستعيد خبرات عصر الرسالة الغنية الخصبة المتدّرجة التي كانت تتعامل مع كل حالة وفق قدرات وإمكانات الجماعة الإسلامية، وبأكبر قدر من ضمانات الأخذ بالأسباب ... دون أن تتنازل – بطبيعة الحال – لحظة واحدة عن ثوابتها وتأسيساتها المركزية القائمة على التوحيد بمفهومه الشمولي الأصيل، فيما يكاد يكون معروفاً للجميع.

ومن الله وحده التوفيق والسداد.

دواعي المشروع

ربما لم يتفق اهل السنة في العراق من قبل مثلما اتفقوا اليوم على ضرورة ايجاد مشروع يحميهم ويحقق مصالحهم بعدما فقدوه بعد احتلال ٢٠٠٣.

ومناقشة هذا المشروع بشكل شمولي وابداع وتبنيه في كلياته تجعلنا اليوم مصممين لهذا المشروع بشكل مرحلي تبدأ من صناعة الاطار العام له ومرورا بتقارب الفئات المختلفة لأهل السنة وصولا الى التمثيل الناجح لهم والناطق باسمهم بشكل صحيح من خلال مؤتمر تأسيسي ينبثق عنه مجلس موحد لأهل السنة والجماعة يضطلع بوضع اطار عام لحماية وتحقيق مصالح اهل السنة.

وحسبنا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم – «إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق، فإن المنبتَّ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى»– في وضع الاولويات لتحقيق المبادئ الممكنة ابتداءا من الاسم والصياغة والمتابعة وتجنب الاخطاء التي ستحدث في المستقبل واعطاء فرصة للمبادرة ولبلورة الافكار.

لعل السنة اليوم في العراق يعدون اليوم اضعف نقطة فيه, لكنهم بالتأكيد سيكونون اخصب نقطة فيه لإعداد المشاريع الخاصة بهم لتحقيق الحد الادنى من الطموحات المتمثلة بوقف نزيف الخسائر المختلفة التي يدفعونها بشكل دوري ومتسلسل. وهنا توجب رسم خارطة طريق لاستعادة الدولة كاملة الامتيازات والصلاحيات تكون مرجعية لهم.

ولهذه المسالة أيضا أبعاد دولية مثلما سيكون لها بعدها الاقليمي والمحلي. فالعراق يحده إيران, وهي دولة شيعية تدعي المرجعية الشيعية التاريخية والدينية فيها, وخلال

قرون, كانت تخوض حروبا كثيرة مع جوارها للسيطرة على العراق. وبقي الشعور القوي بأن ايران تشكل تهديدا عسكريا, وخصوصا في حال وقوع الغزو الاجنبي للبلاد.

من هنا فالمشكلة السنية مشكلة حقيقية تاريخية وشرعية وسياسية وعقائدية وعامة ادت الى تكثير اللافتات والتجمعات لأجل تقويمها وتنظيمها واستمرت معارك الاصلاح حتى يومنا هذا. حيث انشات مرجعيات متعددة ولكن غير ملزمة وتزداد انشقاقا بحسب الدخول في العمل السياسي وبذلك تعطل التأصيل الشرعي وانعدمت سبل حل الخلافات بين القيادات السياسية وعموم المجتمع السني وانعدمت من جرائها الدعم العشائري وتأثيره. وبالتالي ادى ذلك الى ارتفاع وتر اللادينية ثم اتبعتها الطائفية ومشكلات الفيدرالية بعد الاحتلال.

لذلك وجب التعامل مع القضية السنية كتعامل الاب لولده وليس كتعامل الاخوة مع بعضهم البعض – على حد قول الشيخ الجليل محمود العاني حفظه الله- فالأب لا يطلب من ولده شيئا بينما الاخوان يتنافسون فيما بينهم. كذلك من خلال السعي لإيجاد الظروف المناسبة للاجتماع بإقامة العدل. وان قراءة هذا المشروع يوجب ان تؤدي الى ترجيح الولاء الكبير للسنة والجماعة ومقدما على الولاءات الصغيرة القاصرة على الحزب والفئة والعشيرة والمذهب. وان التقييم لأوضاع اهل السنة امر واخذ الموقف والقرار المناسب امر اخر.

فالمشكلة التي نريد الحديث عنها هي مشكلة واقعية توجب على المختصين على ايجاد الحلول لها من رسم المبادئ العامة وحتى السياسات والاهداف المتفق عليها وعدم الخوض في بحور الخيال والآمال والوجوبية. فالسنة في العراق هم جزء من الامتداد الاسلامي العالمي وقد قدر له مواجهة الامتداد الشيعي بكافة صوره بمفرده وان الخلط بين المشاريع السياسية التي تصنع التحالفات مع الاخرين وبين نقاء المنهج والتصور والعمل سيحدد المشكلة السياسية والفقهية لأهل السنة وسيجمعهم في مجالات الوطن والوطنية.

ومن الاشارات الايجابية التي ستساعد الوصول الى تلك الحلول هو عدم القبول بالصراع السياسي القائم حاليا. وعدم القبول هذا سيفتح امام اهل السنة طرق واسعة وكثيرة لاستعادة مكانتهم. فتمسكهم بالمركز سيقطع الخيارات الشيعية والمحلية الاخرى والاقليمية والدولية. وان ازالة مفهوم التقاسم او التقسيم هي احدى اليات التنفيذ للاهتمام الاقليمي والدولي بهذه المسالة. وايجاد الحواضن المحلية والدولية المختلفة سيعزز الانتماء السني في نفوس المجتمع السني.

ان تشكيل الرؤية والاقناع بوجوب وضرورة الحرية والبحث عن الراعي الدولي وتوحيد اهل السنة والاستفادة من تجارب حق الشعوب ودراسة التحديات التي ستنشأ والوضع الدستوري له وتشكيل الصيغة الادارية والسياسية الجامعة هي منظومة متكاملة للحل وليست مجرد فتاوى وافكار وتقع المسؤولية على الجميع لتطبيقها.

وليس هناك من اختيار سوى معرفة ملامح الازمة والتي تتلخص بالجهل في اصول العمل الاسلامي التي تحدد المرجعية للهوية السنية وتنظيمها كوسيلة تجعل الجماعات في خدمة الهوية وليس الهوية في خدمة الجماعة. وكذلك ايجاد التوازن بين المرجعية الفقهية والاداء في العمل السياسي. وربما كانت المرجعية الشيعية تمثل الزعامة الشيعية السياسية ولكن اهل السنة ليسوا بحاجة لهذا النوع من المرجعية.

ان استيفاء كافة جوانب الصراع السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي وتأصيل الاداء السياسي والمراجعة المهنية والموضوعية لدوافعنا ستحدد بالتأكيد مكان وزمان نقطة الانطلاق وتحديد شكل المرجعية التي ستقود والتحشيد لأهل السنة.

وانعدام السنة كتشكيل متلاحم ومترابط مذهبيا وسياسيا وعدم جمعهم بضوابط ادارية وقانونية ودستورية وعدم توحدهم في تشكيل منظومة مصالحهم الخاصة بهم تصنع ثغرات كثيرة تقف امام هذا المشروع.

ان المشروع الوطني لأهل السنة هو مشروع خلاص وانقاذ وينبغي توفير كافة المستلزمات الفكرية والمادية لنجاحه لأنه لا خيار لأهل السنة سوى هذا المشروع المبني على تقييم الواقع بتوازن وموضوعية وايجابية.

مع ايجاد منظومة تمثل الحركة الاسلامية مع احتفاظ كل تشكيل من الحركة الاسلامية بخصوصياته الفكرية والتنظيمية. فالتيار الاسلامي بكافة تشكيلاته الشرعية والعلمية والجهادية والسياسية والتربوية مؤهل لإيجاد النواة تجمع مكونات المجتمع السني كخطوة اولى.

ولابد من بنية ثقافية مجتمعية تمثل الارادة والتوازن للذين يصعدون الى قيادة العمل السياسي فإيماننا بالله وبنصره تعلو على عوامل الياس التي بعثت من خلال التشخيص غير المتوازن للأحداث ومواجهة التحديات كافة كحزمة واحدة.

ان القوة لا الضعف والانتصار لا الهزيمة والكرامة لا الذل والشجاعة لا القهر والمصالح لا التعايش وان التوحد يصنع الوحدة وهي التي تصنع العدل وهي عامل من عوامل نجاحها واستمرارها وان الاتفاق على التعبير والاختلاف في التشخيص سيزيد من فرص النجاح خاصة وان وحدة الفكر والعرق والجغرافيا والعمق متلازمة لتشكيل ما يصبو اليه هذا المشروع. فخططنا وافكارنا يجب ان تتركز في انقاذ هويتنا وليس في مواجهة سلطة ما او معارضة نظام اخر.

لذا فالاجتهادات المجزئة لأصحاب المؤهلات الثقافية المتواضعة والتي تطرح حلول الفدرالية وسواها لا تؤهل لصناعة نظرية محكمة تستجيب لمصالح اهل السنة والجماعة فآليات العمل عندنا تصنع على خطوة الكرامة والعز والعيش بحرية ورخاء من خلال الاستفادة من العلم كعلم والتفريق بين الاجتهاد والراي وبين الولاء والعمل الجماعي وبين التنسيق والعمل المشترك ودخول الاطار الجامع لخدمة الجماعة والحزب.

ان كتابة الخطة جزء من علم التخطيط الاستراتيجي للوصول الى الهدف؟؟, وفقهنا الذي وضع في عصور القوة لا يصلح الان لأنه لا يميز بوضوح الخطوط الفاصلة

للقيادة بين المرجعية والسياسي وبين الولاء الكبير والصغير والطائفة والدولة والجماعة او بين مرحلة الاستضعاف والاستقواء وبين مراحل العبودية والاحتلال ومرحلة الاستخلاف.

فالحل الشرعيّ والسياسي عملياً لاستعادة الهوية وتعديل ميزان القوى في العراق سيكون من خلال الهوية السنية مع الهوية الوطنية الداعمة لوحدة الوطن كنظام أساسي لتنظيم شؤون أهل السُّنة والجماعة في العراق ككيان مستقل يمثل أهل السُّنة والجماعة في العراق بمذاهبهم، وقومياتهم المختلفة.

وان الوسائل الرئيسية لتحقيق انشاء المجلس يجمع اهل السنة ويرسم الأهداف والسياسات العامة والاختصاصات والموارد بصورة عملية وناجحة. هو في كيفية الالتزام فيما يتعلق بالسياسة العامة للأهداف والسياسات والنظام الأساسي وفي رسم صيغ العلاقة مع الزعامات السنية ومن حولهم.

وفي تحديد أولويات المرحلة ورسم خطواتها بدقة مع ضبط آليات الحراك السياسي والمجتمعي وسبل تسويق مفاهيمنا وإنجازاتنا .

ورسم النظرية المتكاملة للإنقاذ والتأسيس تتمثل في التمثيل الديني والسياسي لهيئات اهل السنة وتوافقها وسبل الاعتراف بها من قبل المجتمع المحلي والاقليمي والدولي.

قراءة في وصية العلامة الشيخ طاهر البرزنجي

هو الشيخ العلامة طاهر بن محمد بن إسماعيل البرزنجي رحمه الله وافاه الأجل في ٣١ ربيع الأول/١٣٤١هـ الموافق ٢١٠٢/٢/٥ عن عمر ناهز الخامسة والتسعين . يعد الشيخ من علماء العراق المشهود لهم بالعلم والتقوى والصلاح والدعوة إلى الله تعالى، فقد كان يستظهر معظم كتب النحو والصرف والبلاغة ويحفظ أقوال المفسرين، آية من آيات الله في الفرائض والفقه والأدلة وأصول الفقه، كان يسميه تلامذته بالشافعي الصغير. وقد شهدت مساجد بغداد وكركوك وكردستان دروسه وتخرج على يديه العديد من العلماء والفقهاء والأكاديميين والقادة .... واليوم نتوقف على آخر عطائه رحمه الله تعالى ألا وهي وصيته الطاهرة التي قال عنها العلامة الدكتور علي القره داغي الأمين العام لاتحاد علماء المسلمين؛

هي وصية جامعة شاملة لمختلف القضايا ولاسيما القضايا المتعلقة بالعراق في ظل المحن والفتن التي تحيط بأهله، فهي وصية نافعة تتضمن نصائح مخلصة انبثقت من قلب عالم رباني قضى عمره كله في خدمة العلم وطلبة العلوم، وعاش في معظم مناطق العراق، فخَبَر الطوائف كلها، لذلك فالأخذ بهذه الوصايا خير وبركة، ومساهمة طيبة مباركة للم الشمل وتوحيد الكلمة بإذن الله تعالى. لذلك أوصي بالعناية بها، والاستفادة منها، ففيها النبراس إلى الطريق القويم بإذن الرحمن الرحيم.

القارئ لنص هذه الوصية المباركة يدرك بالضرورة أنه أمام علم من أعلام العراق صقلته التجارب والسنون وخبرته الأحداث والهموم، فمعرفته بالعراق والعراقيين

توازي علمه ومعرفته بالفقه والأصول وبقية العلوم الشريفة. وهو ما نرصده بهذه الوصية الجليلة من تشخيص دقيق وتوصيف موفق للشأن العراقي بمختلف إشكالاته وأبعاده وصراعاته، فقد بنى رؤيته عن الواقع العراقي على وقائع عاشها، وتجربة متراكمة ثرة، ومعرفة تفصيلية حقيقية، وقد استعان بتلامذته ومن يثق من أهل العلم في مراجعة كتابته للوصية وهذا دأب العلماء المحققين الراغبين برصد الواقع بما يقرب من عين اليقين ....وكما قال؛ وقد بنيت اجتهاداتي هذه على ما كونته من صورة لواقع الأمة في هذا البلد المنكوب (والحكم في المسألة فرع على تصورها كما هو معلوم في الأصول) بعد استيفاء الأخبار والتثبت منها من طريق الخلصاء من تلاميذي الذين أحسبهم ثقات والحوار المطول معهم وهكذا تعلمنا من سيرة الأئمة الأعلام وخاصة المتبوعين في الدين وأولهم فقها واقربهم زمانا الى عصر الصحابة الفقيه التابعي الامام أبو حنيفة النعمان إذ كان لا يصدر اجتهادا في أمر عظيم الا بعد أخذ ورد مع تلاميذ كبار في مختلف فروع العلوم الشرعية ثم يثبت ما استقر رايهم عليه وهكذا بقية الأئمة العظام تباعا سيرا على طريقة الصحب والآل الكرام. ولقد وكلت أحد خلصائي من بين من أجزتهم لمراجعة وتنقيح هذه الوريقات ولو أدى إلى تغيير صياغة الشكل دون إخلال بالفحوى وتعديل الألفاظ دون تحوير المعاني ثم عرضها على بعض كبار العلماء قبل نشرها لتنقيحها بصورتها النهائية..(الوصية)

بهذه الرؤية التفصيلية عن القضية العراقية مع مشاركة المختصين من أهل العلم لسبر غور الشارع العراقي بألوانه وشرائحه ومكوناته كافة. استطاع ان يشخص الداء وينصح بالدواء، ويضع خطة واضحة المعالم بينة القسمات تحدد الأهداف وفق معايير حديثة فأهدافه واضحة محددة قابلة للقياس تقع ضمن مسؤولية الشريحة المستهدفة، معتبرة لكل العقبات والتحديات وهذه الأهداف مرحلية تعد وسائلا للهدف البعيد المدى وهو انصاف أهل السنة والجماعة ورفع الظلم والحيف عنهم....كما قال؛

إن المخرج من المحنة يتلخص في أمرين أساسيين هما اجتماع أهل السنة على مجلس شورى أو مجلس حل وعقد سمه ما شئت فلا ضير, ومن ثم ميثاق شرف

يبين أسس التعامل فيما بينهم وكذلك التعامل مع باقي أطياف الشعب العراقي المظلوم.....(الوصية)

ولم يدعي الشيخ الجليل بأن الحل يكمن حصرا بهذه الأهداف الجليلة وإنما نحى منحى اصحاب الرؤية الاستراتيجية في التخطيط فلم يكتفي بما طرح وإنما جعل الباب مفتوحا لمن يملك من الأدوات الأخرى ما يمكنه من الوصول للهدف البعيد المدى وهو احقاق العدل والانتصاف للمظلوم بأي وسيلة كانت أو عن طريق أي من الأهداف المرحلية التي تفضي إلى الهدف الرئيس ألا وهو انصاف أهل السنة والجماعة وتحقيق التوازن المنشود لبناء العراق الحبيب بالتعاون مع مكوناته الأخرى. ووجود خطط بديلة يثري ولا يحدد القوالب مسبقا فالأمور تتغاير في الوسائل والطرق مع اعتبار الثوابت على مستوى المبادئ والأهداف العليا...وهو ما نرصده في قوله؛

ولا أدعي ان تشكيل مجلس لشورى أهل السنة هو المخرج الوحيد بل هو طريق سالك فإذا وجد القوم وسيلة أخرى لبلوغ الغاية وأعني وقف نزيف الدم وحفظ الأرواح ووحدة الصف وعزة الجمع فأنعم بها من وسيلة.. .(الوصية)

بعد أن فصل بمعلومات جليلة وبين مواطن الحاجة التي تحتاج إلى تلبية، وشخص الحلول للمشكلات والإشكالات المستعصية والتي أعيت الاتجاهات الثلاثة المكونة لأهل السنة والجماعة الطرف الأضعف في المعادلة العراقية وكما قال؛

العجز شمل الكل فلا يثرب أحد على الآخر

وأهل السنة انتهى بهم اجتهادهم في كيفية مواجهة الأوضاع المترتبة على الاحتلال إلى ثلاثة طرق؛ فمنهم من حمل السلاح ومنهم من خاض غمار السياسة ومنهم من نأى بنفسه عن ذلك ونهى عنه.

فمن حمل السلاح منهم وقام بفريضة جهاد الدفع لإخراج المحتلين من البلد وهم المعروفون بأصحاب المقاومة الشريفة) أقول هؤلاء دفعوا الغالي والنفيس وسكبوا الدم الزكي وساهموا مساهمة كبيرة في دفع المحتل الظاهر نحو الخروج ولكنهم

عجزوا عن حماية أهلهم السنة العرب من عملية الذبح والتصفية المستمرة إلى يومنا هذا والتي يقوم بها العديد من الأطراف منها المحتل الأمريكي وكذلك المحتل الايراني الباطن أحيانا والظاهر أحيانا أخرى وباعتراف مستشاري الدولة العراقية أنفسهم, وبتصريحات قادة ايران بين الحين والآخر, فالشعب العراقي في نظرهم قطعة من كعكة تقاسموها مع الامريكان كما يقولون

وكذلك من اجتهد من الساسة العرب السنة فكان مؤدى اجتهادهم أن دخلوا في الوزارات ومجلس النواب لدرء الخطر عن بني قومهم والدفاع عنهم من باب دفع أكبر المضرتين بأخفهما, ولكنهم كذلك قد عجزوا عن حماية السنة العرب من المجازر البشعة التي ارتكبت ولا تزال ترتكب بحقهم بالرغم من أن هذا الفريق قد ضحى بسمعته عند بعض من أتباعه وأنصاره, إذ يعاتبونهم لكونهم قد اضفوا صبغة الشرعية على احتلال العراق بمشاركتهم في الحكم, وإن كان بعضهم مقيما في الداخل ولم يأت مع قوات المحتل بل كان بعضهم قابعا في السجون قبل الاحتلال و بعد الاحتلال أحيانا..

وكذلك العلماء السنة الذين بقوا خارج دائرة هؤلاء كهيئة علماء المسلمين وغيرهم سلكوا طرقا أخرى معروفة ولكنهم أيضا عجزوا عن حماية أهليهم في الداخل.

والخلاصة أنا فشلنا جميعا في إيقاف عجلة القتل والحبس والتعذيب والقهر والتجويع ونهب ثروات البلد.....(الوصية)

أهل السنة والجماعة ما يقرب من مليار وخمسمائة مليون نسمة من أصل مليار وستمائة مليون نسمة ...لذا يستشعر أهل السنة والجماعة بكونهم الأب الحاني للمسلمين جميعا...والكلام عنهم في العراق بهذه التسمية لا يدل بحال من الأحوال عن أي وجهة طائفية للشيخ الجليل ولأغلب تلامذته ومنهم الكاتب لهذه الكلمات مع اعتبار المآسي والجرائم التي لحقت بشبابهم بصرف النظر عن المتسببين بهذه

الجرائم لذا نجد أن الشيخ العلامة يصفهم بما هو أقرب للحقيقة منها إلى الادعاءات التي يطلقها المتحكمون برقابهم فالعلامة المغفور له يقول؛

ولا يخفى على أحد اليوم أن حمام الدم الذي أقيم وبخاصة لأهل السنة في العراق بعد الاحتلال كان ولا يزال منقطع النظير. ومن كتب له البقاء منهم فقد صاروا على ثلاثة أقسام؛ منهم من بقي في منطقته, ومنهم من هُجّر إلى مناطق أخرى داخل العراق، ومنهم من هجر خارج العراق. ومن بقي من السنة في الداخل فهو مهمش خائف مدفوع بالأبواب أو منفي مهجر من مدينته , كما حصل لي بعد المقام ببغداد ما يقرب من أربعين عاما قضيتها مدرسا للعلوم الشرعية. والحمد لله فقد وجدت في بلاد الكرد من أرض العراق مأوى وملجئا وهو موطني الأصلي . ثم إن من هاجر من العرب السنة خارج العراق قد بلغ الملايين والكثير منهم يحيى حياة قاسية يندى لها جبين الانسانية أحيانا. وبلغني أن عدد أرامل العراق زاد على ما كان عليه أيام الحرب العراقية الايرانية حتى بلغت المليونين وفاقت أعداد اليتامى خمسة ملايين فلا حول ولا قوة الا بالله.

المخرج من المحنة ما سأذكره فيما يلي طريق أرجو ان يكون مخرجا لمحنة العراقيين بإذن الله و نصيحتي لمن سألني الفتوى من أهلنا في العراق لعل ذلك يكون من جملة ما يعينهم على الخروج من هذا الوادي السحيق والويل المنصوب من القتل والتشريد والحبس والتجويع والتناحر والتقاتل.

ومادام الفرنجة الجدد قد مزقوا جسد العراق والعراقيين فلا بد أن نبدأ من حيث انتهوا فنبدأ بأضعف طرف في هذه المحنة فنقويه وأعني السنة العرب فهم اليوم كبش الفداء وصاروا فرقا بينهم تنافر وشحناء, وفي استعادتهم لوحدتهم ومكانتهم اعادة للتوازن وبداية لتوحد أهل البلد بإذن الله.... ..(الوصية)

إذن فهو السعي لعلاج جراحات العراق واحلال حالة التوازن والتكافؤ بين مختلف شرائح المجتمع العراقي ومكوناته العرقية والأثنية وبمختلف كياناته وأطيافه وأحزابه..

وبما يحقق لون من ألوان التدافع السليم لتحصيل مصالح مكوناته وإلا لجار أحدهما على الآخر، كما نرصد اليوم من حرب طاحنة معلنة أحيانا وخفية أحيان أخرى على أهل السنة الجماعة من العرب العراقيين وهو اليوم معلوم من الحياة السياسية وحتى الاجتماعية بالضرورة. فتقويتهم ولم شملهم في مجلس للشورى أو للحل والعقد مانع جامع يجمع الصالحين أهل السنة بمختلف خلفياتهم العرقية من العرب والكرد والتركمان ويمنع أهل الأهواء والمصالح الذين أفرزت الساحة العراقية العديد منهم بما يجعل المرء يخجل من الانتساب إليهم..... وميثاق شرف يحدد المبادئ العامة المتفق عليها من قبل هذا المجلس وكما قال؛

وفي نهاية الأمر إذا نجح السنة العراقيون بكردهم وعربهم وتركمانهم في الاتفاق على مبادئ كوثيقة شرف لحل الخصومات بينهم عندها يتجهون نحو بقية مكونات الشعب ويجلس العراقيون جميعا على مائدة واحدة (مسلمون ونصارى وصابئون- كردا وعربا وتركمانا - شيعة وسنة) لوضع أسس واضحة للتعايش كما كانوا خلال قرون مديدة. تأسيا بفعل رسول الله عليه الصلاة والسلام عند هجرته إلى المدينة...(الوصية)

فالوسيلة الناجعة لجمع شمل أهل السنة والجماعة في العراق يكون عن طريق؛(مجلس شورى أو للحل والعقد، ميثاق شرف)

لذا نجد من الضرورة بمكان تسليط الضوء على المحورين أو الوسيلتين التي اعتبرهما سماحة العلامة الشيخ طاهر البرزنجي يعدان كمخرج لجميع العراقيين بمختلف أطيافهم من المحنة الطاحنة التي يمر بها أهل السنة والجماعة في العراق. والكلام عن كل العراقيين دقيق باعتبار أن الضعف والتمزق والشتات والظلم الكبير....وهو ما يتصف به السنة العرب في العراق فالسجون تعج بالآلاف من ابنائهم الأبرياء وهنالك آلاف الشهداء وملايين المهجرين...بما يجعلهم الجهة الأضعف في المعادلة العراقية... من الأسباب الكبيرة التي أودت بأهل السنة العرب هو التقسيم المجحف لشرائح المجتمع العراقي بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣م إلى سنة عرب وشيعة عرب وكرد وتركمان وأقليات أخرى...وهي الجريمة التي مزقت المجتمع العراقي وجافت

الموضوعية والعلمية التي لابد من أن يكون التقسيم إما على أساس عرقي قومي فيكون العراق مكون من عرب وكرد وتركمان وأقليات أخرى...أو أن يكون على أساس مذهبي وديني فيكون العراق بمكوناته مسلمين إما سنة أو شيعة ومسيحيين وصابئة ومكونات أقلية أخرى.... ولكن تقسيم الاحتلال للعراقيين على اعتبار كونهم عرب سنة وعرب شيعة وكرد وتركمان وغيرها من الأقليات فكان يهدف إلى تمزيق وحدة الشعب العراقي وزرع النزاع والخصومة بحجج الأغلبية والمظلومية..... فكانت النتيجة أن توجهت السهام باتجاه العرب من أهل السنة والجماعة بسبب تصديهم للاحتلال على مستوى الدفع المسلح، أو الانخراط في العملية السياسية ومحاولة الحصول على الممكن من المصالح العامة للجميع، وحتى ممن اعتزل وبقي معارض للحال الذي عليه الوضع العراقي ويسعى للانتصار للمظلوم في المعادلة العراقية من خارج الحدود بما يمكنه من لعب دور في نصرة أهل السنة والجماعة....

والجهات الثلاث فشلت في حماية أهل السنة والجماعة خاصة العرب منهم في العراق وكما شخص سماحة الشيخ العلامة طاهر البرزنجي رحمه الله تعالى... لذا أوصى بضرورة وجود خطة حقيقة لنصرة أهلنا في العراق كافة ظالم ومظلوم....بكف يدي الظالم والانتصاف للمظلوم... والتخطيط بصورة عامة هو؛ أسلوب علمي يجاوب على ماذا نريد ولمن وكيف ومتى وأين وبكم نحقق هذا المراد لذاته أو لغيره. أو التخطيط هو المهام الإدارية التي تهدف إلى تحديد الأهداف المستقبلية المطلوبة وطرق تحديد هذه الأهداف. والشيخ الجليل أجاب عن أغلب التساؤلات....فالمطلوب هو العدل والعيش الرغيد للعراقيين كافة عن طريق تقوية الضعيف بمجلس جامع مانع لأهل السنة بمختلف قومياتهم واعراقهم ....هذه هي الإجابة عن ماذا نريد؟؟ وللإجابة عن لمن؟؟ للعراقيين كافة. وكيف بجمعهم بهذا المجلس واتفاقهم على ميثاق شرف...ومتى حين تكتمل قناعة الأغلب من الرموز المكونة وكما أشار بقوله؛

لابد لأهل السنة أولا من إحياء فكرة مجلس الشورى لأهل السنة والجماعة أو ما يسمى بمصطلح الفقهاء أهل الحل والعقد (يشترك فيه العلماء والقضاة والمفكرون

والدعاة والسياسيون وأهل الخير من التجار وأساتذة الجامعات والعسكريون الشرفاء واصحاب جهاد الدفع والمعروفون برجال المقاومة وشيوخ القبائل).الوصية)...

وأين؟ وهو تحديد المكان الذي ينعقد به المجلس ويمارس دوره في الذود عن حمى أهل السنة والجماعة والانتصاف للمظلوم منهم والتنسيق والتشاور بين الجميع بحيث يكون هذا المكان آمن ويحقق حرية العمل والانتقال منه إلى غيره من غير مخاطر واستهداف ومن غير ضغوط وبالحوار والتشاور...وكل هذا لا يكون في ظل الظروف الراهنة إلا في إقليم كردستان باعتبار أن أغلب أهل الإقليم من المكون السني ومشارك بقوة في هذا المجلس...كما قال رحمه الله تعالى؛

أقول عندها يتجه أهل السنة العرب بمجلسهم ذاك نحو أقرب الناس إليهم وأعني الكرد :أحفاد السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي والتركمان المظلومين أحفاد الملك العادل نور الدين الزنكي. فبين السنة عربا وكردا وتركمانا قواسم مشتركة كثيرة والاتفاق معهم ليس بالعسير إن شاء الله. ..(الوصية)

بهذا تتم أركان خطة سماحة العلامة الشيخ البرزنجي رحمه الله تعالى ومع هذه التحديدات الدقيقة لإيجاد مجلس جامع مانع... يتبقى لنا قبل الكلام عن أي حيثيات التساؤل عن مهمة ودور ووظيفة هذا المجلس وأعضائه....فهل هذا المجلس سلطة تشريعية؟؟؟ أو هو نواة لكيان أو حزب سياسي؟؟؟ هل هو بديل عن الهيئات والأحزاب والتجمعات والمجالس المكونة للمجتمع السني؟؟؟ أم ماذا؟؟؟ وما هو دوره؟؟ وما هي عناصر قوته؟؟؟ للإجابة عن كل هذه التساؤلات لابد لنا من استيفاء المعاني من بين السطور من بين الوصية الطاهرة ...وما نرصده في طيات الوصية يفضي إلى كون وظيفة هذا المجلس تنسيقية في أغلب مهامه ويستمد هذا المجلس قوته من قوة مكوناته ويسعى لنصرة المظلوم ومواساة المكلوم ويعمل جاهدا لتوحيد الرؤى والأهداف ويتشاور في القضايا الكلية التي تهم الشأن العراقي، ويوجه ويجمع الجهود باتجاهاتها وألوانها السياسية و الاقتصادية والاجتماعية كافة... ومن الطبيعي

إن توحدت الجهود سيكون أهل السنة والجماعة بمختلف أعراقهم قوة رقم واحد في المعادلة العراقية....

صحيح الوصول لتوحيد المفاهيم لمختلف الأطياف السياسية وتنسيق أدوارهم مع تعارض بعض المصالح والأفكار من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال قد يعقد المشهد ويعرقل المسيرة للوصول إلى ما نصبوا إليه إلا أن كل شيء يهون إذا ما خلصت النوايا، خاصة بعد التدافعات السياسية الأخيرة التي شهدتها الساحة العراقية وبعد الويلات التي عانى منها السنة العرب....لذا نأمل أن الجميع يتعين عليه استظهار الماضي الحافل بالإشكالات والتسامي على الجراحات والنظر للمدى البعيد للمصالح العليا وما هو ممكن أن يتحقق إذا تم المراد. ولا شيء صعب إذا صدقت النوايا وشحذت الهمم وتعالت الصيحات بعد مزيد من الآهات.

أما ميثاق الشرف الذي طلبه المغفور له في وصيته فهو ضرورة قصوى باعتبار ما شهدته الساحة السياسية العراقية من بيع للذمم وشراء للشخصيات والبحث عن الذات على حساب المصلحة العليا العامة وهناك بدل الشاهد شواهد كثيرة، بل تعدت المسألة إلى بعض الشخصيات العشائرية وكبار العسكريين.... في ظل غياب المبدأ تطل الذات ومصلحتها الشخصية بين الحين والآخر لتطعن أهلنا من الظهر... فكان لابد من ميثاق شرف كما قال سماحة العلامة الشيخ طاهر؛

ميثاق شرف:

عودا على بدء ...أقول عندما تتوحد جبهة السنة بعربهم وكردهم وتركمانهم ويكون لهم كيان بارز موحد حينها يحترمهم الشيعة وترجع كفتا الميزان إلى الاعتدال والتوازن وتتوقف عندها آلة القتل الرهيبة بإذن الله ولا أغلبية بين العراقيين سنة أو شيعة.

وفي نهاية الأمر إذا نجح السنة العراقيون بكردهم وعربهم وتركمانهم في الاتفاق على مبادئ كوثيقة شرف لحل الخصومات بينهم عندها يتجهون نحو بقية مكونات الشعب ويجلس العراقيون جميعا على مائدة واحدة (مسلمون ونصارى وصابئون- كردا وعربا وتركمانا - شيعة وسنة) لوضع أسس واضحة للتعايش كما كانوا خلال قرون مديدة. تأسيا بفعل رسول الله عليه الصلاة والسلام عند هجرته إلى المدينة...(الوصية).

ملاحظات عامة:

تناولت الوصية بعد تحديد الأهداف والوسائل وبين ثناياها العديد من المحاور والشرائح المجتمعية نجملها بالآتي؛

محنة أهل العراق المعاصرة

مسائل جوهرية

الفرقة سبب العجز

العجز شمل الكل فلا يثرب أحد على الآخر

بيان موقف بعض قادة السنة المتشددين

لا أغلبية بين العرب العراقيين سنة أو شيعة

كلمة لقادة الكرد وذكر ما لهم وما عليهم

نصيحة إلى الغلاة المنتسبين زورا إلى أهل السنة

كلمة موجهة إلى كبار مراجع الشيعة

نصيحة عامة لعموم أهل العراق

هل النصائح هذه عسيرة المنال؟

أمثلة مشرقة من التاريخ العراقي المعاصر

خطورة الفتاوى التي لا زمام لها ولا خطام

الاستفادة من جهود وآراء علماء المسلمين في البلاد الأخرى

وختاما تعرض الشيخ رحمه الله لمسائل جوهرية منها انه لا بد أولا من رجوع أهل السنة إلى بارئهم سبحانه وفرارهم إليه وإعلانهم التوبة بين يديه سبحانه, ثم التوكل عليه سبحانه والثقة بما وهبهم الله من قدرة على النهوض والتغيير المدروس والحكيم والحازم في الوقت ذاته وصدق الله (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) ثم عدم اليأس من روح الله وعونه ورحمته بل المؤمن يرى بشائر النصر وهو يعاني المحنة ويكابد العسر مصداقا لقوله تعالى(إن مع العسر يسرا(لا بد لهم من الاعتزاز بالانتساب إلى أهل السنة والجماعة فهم أصل الاسلام وليسوا طائفة بل الطوائف والفرق تشعبت وتفرقت من أهل السنة والجماعة...(الوصية)

وأكد على أن سبب المحنة هو الفرقة والاختلاف والتقاطع والتدابر وهو علة العلل وهو الذي أطمع الجميع بهم، وطالب الجميع أن يقوموا لله مثنى وثلاث وأن يسعوا للوحدة والتكامل والتعاون والتآزر وعدم الافتراق وهي مسلمات في الموروث الفكري الإسلامي والإنساني.

كما أشار إلى فشل جميع الساعين لرفع المحنة عن أهلنا من الاتجاهات الثلاثة من حملة السلاح والساسة والمقاطعين للعملية السياسية ....

كما عاتب بعض العلماء والقادة الذين لم يسلم من ألسنتهم بعض أخوتهم مع اعتبار أنهم كانوا من قبل أخوة متحابون متعاونون في السراء والضراء فاختلاف الاجتهاد لا يعني بالضرورة الافتراق والتقاطع والتدابر وطعن بعضهم ببعض ...لذا نجد من الضرورة بمكان أن يتصدى العلماء الكبار لحرمة الطعن والتجريح بين الهيئات والأحزاب والشخصيات المؤثرة مجتمعيا وضرورة توجيه الفتاوى بالاعتصام بحبل الله وتجميع الجهود وتكاملها وعدم السماح للاختلاف الا على أساس تبادل الأدوار والتعاون والتكامل وهو ما سنسعى له بعون الله تعالى فاختلاف وجهات النظر لا يفسد للود قضية كما يقال...

وتعرض الشيخ الجليل للتجربة الكردية وبين أهمية تجربتهم وكيف حافظوا على قومهم بإقامة الإقليم الذي حافظوا على قومهم به وكانوا يراعون مصلحة الإقليم وضرورة النهوض بأعبائه وعمرانه وجذب الاستثمارات له وبذلك يعد إقليم كردستان متقدما ببون شاسع على بقية المحافظات غير المنتظمة بإقليم... وكذلك تعرض لمواطن الخلل في بعض المواطن التي تحتاج إلى إصلاح وتقويم....

كما تبرأ الشيخ من المتشددين الذين يقتلون العراقيين باسم الدين وبين عوارهم واستدل من الأحاديث النبوية وسيرة الخلفاء مثل هؤلاء ممن ذكروا بتكفيرهم لمخالفيهم وتصدي صغار السن فيهم حتى أن أحدهم لا يملك من الفقه والعلم والتجربة ما تؤهله لأن يكون طالب علم فضلا عن أن يفتي في الدماء وراح ضحية هؤلاء الغلاة آلاف العراقيين من أهل السنة وخاصة علماء السنة المخالفين لهم، كما عانى منهم المجتمع العراقي بمختلف ألوانه وأطيافه فراح ضحيتهم آلاف العراقيين الأبرياء من السنة والشيعة والأقليات الدينية الأخرى...

كما توجه إلى علماء الشيعة ومراجعهم مبينا مسألة غاية في الخطورة نأمل من الله تعالى أن يهدي الجميع إلى تجاوزها..... وهي كما قال رحمه الله تعالى؛

كلمة موجهة إلى كبار مراجع الشيعة؛

والذي أستغرب منه ويستغربه الكثيرون أنه في الوقت الذي بدأ فيه فقهاء أهل السنة والجماعة بحملة لمواجهة موجة التشدد والغلو بين الشباب السني بدأت بالمقابل حملة لتشجيع التشدد بين الشباب الشيعي وذلك من خلال تغيير خطير في أسلوب الخطاب الدعوي لدى العديد من علماء وخطباء الشيعة لم نعهده لدى علماء الجيل الأسبق من علمائهم.

ولقد بحثت في كتب الشيعة الأربعة المعتمدة لدى علمائهم فوجدت نوعين من النصوص :

النوع الأول تتحدث عن نصائح وتوجيهات مروية بالإسناد عن الأئمة الأعلام الكرام علي والحسن والحسين والصادق والباقر (عليهم رضوان الله من الله وسلام) تؤكد احترام آل البيت للصحابة وأمهات المؤمنين. وهذه النصوص من دواعي المحبة والألفة والتعايش والتعاون بين المسلمين.

والنوع الثاني من النصوص تطعن في الصحابة الكرام وتتهمهم بالردة والفسق والفجور والعياذ بالله. ونشر هذه النصوص مدعاة للفرقة والفتنة والحقد والكراهية.

والذي حصل في العقود الأخيرة أن علماء وخطباء الشيعة بدأوا يبرزون النصوص التي تسب وتلعن الصحابة الكرام ولا يذكرون النصوص الأخرى التي توقر الصحابة وتبجلهم وتواليهم فنشأت عقيدة الكراهية والحقد وازدادت نار الفتنة اشتعالا وهذا خطاب جديد وجد خطير لم يكن معهودا من كبار علماء الشيعة الذين رحلوا عن هذه الدنيا ومنهم من قتل ظلما وعدوانا والذين عاصرتهم والتقيت بعضهم كالمراجع الكبار الخوئي والحكيم الجد وشبر والصدر الكبير والخالصي الأب:

وهذا تنبيه جليل إلى مراجع الشيعة المعاصرين فلا بد من بيان موقفهم من هذا التحول الخطير؟!! الذي يضر بجماهير الشيعة وخواصهم قبل ان يضر بالسنة ويجر البلاد والعباد إلى وادي سحيق من الفتنة والحقد والدمار والشحناء والبغضاء ....(الوصية)

فالقضية التي أكدها سماحة العلامة في أمثلة عديدة هي أن الأصل في الشعب العراقي هو التعايش والتسامح وروح الأخوة التي تجمعهم بمختلف ألوانهم وأطيافهم وأعراقهم وأنهم سنة وشيعة ،عربا وكردا وتركمان، مسلمين ومسيحيين وصابئة... الشعب العراقي بشرائحه المجتمعية كافة أخوة متحابين ترصدهم جميع في السراء والضراء..... وأن الذي تسبب بأنهار الدماء من الأبرياء جاؤوا من خلف الحدود ولهم أجندة خارجية بغيضة يستهدفون من خلالها بنية الشعب العراقي وتماسكه ...وللأسف أنهم نجحوا نسبيا في هذه الفرقة التي نأمل أن تنتهي بلا عودة وأن نكون كسابق عهدنا أشقاء في هذا البلد المعطاء... وضرب لنا مثلا ؛

أمثلة مشرقة من التاريخ العراقي المعاصر

إن الجيل السالف الذي عاصرته يتذكر أبناؤه ذلك اليوم الذي قام فيه الشيخ محمود الحفيد البرزنجي بقيادة المئات من خيرة فرسان الكرد وتوجه نحو البصرة في الجنوب مرورا بعشائر الوسط السنية فشيعوه وآزروه حتى وصل إلى مضارب شيخ العشائر الشيعية العربية الشيخ سعيد الحبوبي ووقفوا جميعا في خندق الشعيبة جنبا إلى جنب في مواجهة الجنرال المحتل البريطاني مود...(الوصية)

ويضرب لنا الشيخ الجليل صورة أخرى من صور التعاون والتعايش ودفع الشر من أي جهة كانت وجهته فيقول؛

وهذا مثال آخر كنت عليه من الشهود وذلك قبل ما يقرب من خمسين عاما عندما كنت إماما وخطيبا في مسجد الحويجة الجامع أيام الحرس القومي وكان في المدينة عدد من الأسر الكردية وكان في المدينة شرذمة قليلة ممن امتهنوا السلب والنهب فأعدوا خطة لقتل جميع الذكور من الكرد وسبي نساءهم ونهب أموالهم فأرسلنا شابا جذعا في ظلمة الليل برسالة إلى شيخ مشايخ العبيدات آنذاك أخي الشيخ ناظم العاصي الذي كان يجلني ويحبني كثيرا وكان رحمه الله مجلا للعلماء فما أشرقت الشمس صباحا إلا وفرسان الشيخ قد انتشروا في البلدة ومعهم بنادق البرنو ونادى كبير الفرسان (وأظنه مظهر العاصي شقيق الشيخ ناظم) : لو قتلتم رجلا من الكرد لقتلنا واحدا منكم ولا يمسنهم أحد بسوء فهم في جوارنا.

وكذلك عندما غرق العشرات من شباب الشيعة في دجلة بين الأعظمية والكاظمية في عهد الاحتلال شمر شباب السنة في الأعظمية عن ساعد الجد كما بلغني وصاروا ينقذون شباب الشيعة من الغرق واحدا بعد الآخر وضحت الأعظمية بخيرة شبابها المهرة نسأل الله لهم الشهادة جميعا ولقد عشت سنين من عمري في مدينة كركوك إماما وخطيبا ومدرسا في جامع (أرسلان بك) في حي قديم يقطنه المسلمون والنصارى والكرد والتركمان والعرب فما رأيت منهم إلا خيرا.

وهناك أمثلة كثيرة أوردها المغفور له الشيخ الجليل حول حقيقة العلاقة ما بين العراقيين أنفسهم بصرف النظر عن خلفياتهم العرقية والمذهبية والسياسية وحتى المجتمعية. وهي الصورة الوضاءة للمجتمع العراقي العريق . ومع اعتبار أن الأحداث الأليمة التي شهدتها الساحة العراقية بعد الاحتلال من قتل وتهجير وتفكك لبنية المجتمع على أساس طائفي أو عرقي أو سياسي ...هو لقيط رصدناه مع الاحتلال لا يمت إلى العراقيين ببنت صلة في منشأه ومع الزمن وكما أريد لنا التاثت مجتمعنا بهذا الوباء الذي نأمل أن يبرأ منه بالكامل بعد أن تعافى منه نسبيا مع وعكات وانهيارات مستمرة...

يعرج الشيخ الجليل قبل الخاتمة على بعض الفتاوى لكبار العلماء جانبها الصواب لجملة اعتبارات منها البعد عن أرض الوطن وعدم الاكتواء بنيران المحن التي عصفت به من عقود. ومنها أسباب أخرى أثبتت الوقائع والأحداث رجحان هذا الفتاوى وأنها خلاف المصلحة العامة المعتبرة....

وفي الخاتمة عول الشيخ الجليل العلامة على الثروة الكبيرة من العلماء العراقيين المعول عليهم في الخروج بالعراق من أزماته ونكباته الكبيرة وخاصة فيما يتعلق بأهل السنة والجماعة الجهة الأضعف والتي لا زال التهميش والاقصاء والفرقة والتناحر والتشرذم....

واستطرد الشيخ وبإسهاب ذكر أسماء لعلماء شيوخ وشباب وعرف بهم في ما يقرب من العشر صفحات وكأنه يرسل رسالة لهؤلاء العلماء بأن التغيير مرتبطا بجهودهم وسعيهم، و بضرورة الاضطلاع بدورهم الريادي وتحمل المسؤولية التاريخية بعد أن فشل الجميع في وقف اهدار كرامة أهل السنة والجماعة في العراق، فالمعتقلات ممتلئة بأبنائهم وضاقت المقابر من أجسادهم وتفرقت جموعهم في البلدان...فمن لهم بعد الله تعالى إلا العلماء الذين يزخر بعديدهم العراق الحبيب مهد الحضارات.

تعد وصية الشيخ العلامة طاهر البرزنجي النداء الأخير لأهلنا في العراق للحفاظ على هويتهم وعدم السماح للآخرين بمسخها بمشاريع طائفية أو أثنية أو عرقية...

معركــة الهويـّة

د محمد عياش الكبيسي

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وأصحابه المجاهدين الفاتحين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

لقد أحدث الزلزال العراقي تغيرات جوهرية كبيرة في البنية الثقافية والسياسية على مستوى المنطقة والعالم، حيث سقطت بغداد تحت وطأة الدبابات الأمريكية وسقطت معها كثير من الأقنعة والأوراق التي كانت تشكل حالة من الضبابية المستعصية على الفهم والتحليل.

في بغداد انكشفت جوانب أخرى من المعركة غير تلك الجوانب المألوفة سياسيا واقتصاديا، وانكشفت شبكة من العلاقات لا يمكن فهمها بالمنظور السياسي التقليدي.

لقد دخلت الهوية كعنصر فاعل في المشهد، ويمكن وفق هذا العنصر فك الألغاز الكبرى التي تلتبس اليوم على أكثر العقول ذكاء وخبرة.

نحاول من خلال هذه الأوراق والتي كان قسم منها مقالات متفرقة نشرها الكاتب على صفحات جريدة العرب القطرية أن نصل إلى رؤية تحليلية مركبة للمشهد العراقي مع إطلالات سريعة على المحيط الأوسع تاريخيا وجغرافيا.

مقدمـــات ومعطيات أولية

هناك فرق معروف بين ثقافة الأمة وثقافة الطائفة، ثقافة الأمة تركز على المبادئ الكبرى في مقابل ثقافة الطائفة التي تركز على خصوصياتها الضيقة، ثقافة الأمة

تستند إلى مؤسسات الدولة في مقابل ثقافة الطائفة التي تستند إلى المراجع الخاصة والمصادر الخفية .

القارئ المنصف لأدبيات أهل السنة وتأريخهم لا يمكن إلا أن يقول إنهم ينتمون إلى ثقافة الأمة، فأركان الإيمان وأركان الإسلام عند أهل السنة ليس فيها أي إشارة لتقديس إمام من أئمة أهل السنة أو رمز من رموزهم، وكذلك شعائرهم التعبدية كالأذان وصلاة الجمعة ومناسك الحج كلها مبادئ عامة تصلح لكل الأمة، حتى الأعياد ليس عندهم عيد مرتبط بشخص ما بحيث يتميزون فيه عن عامة المسلمين، وطبعا هذا بخلاف الطائفة الشيعية التي يظهر فيها التأكيد المستمر على خصوصية الطائفة ورمزياتها في كل مناسبة .

من حيث الواقع وكنتيجة طبيعية لاختلاف الثقافتين فإن الطائفة تقوى في أيام الأزمات وضياع المؤسسات في حين يشعر المنتسبون إلى ثقافة الأمة بالضياع في مثل هذه الحال لعدم وجود المرجعية القادرة على تجميعهم إذ لم يعتادوا بل لم يؤمنوا أصلا بمرجعية إلا بالمرجعيات الدستورية المتعارف عليها في كل أمة مدنية من أمم العالم .

وعليه فالحالة التي يمر بها أهل السنة في العراق من الناحية العلمية حالة طبيعية ومتوقعة، ومن المتوقع أيضا في مثل هذه الحالة أن يبحث الناس عن أية سارية تجمعهم ولو بشكل متعجل، ومن هنا نشأ عند أهل السنة شيء من الالتفاف حول (المسجد) وقياداته غير المهيأة أصلا لهذا الدور، رغم ما جرى من محاولات لتطوير هذا الدور من خلال بعض المؤسسات الدينية الناشئة كالوقف السني وهيئة العلماء ومجلس العلماء وجماعة العلماء إضافة إلى ما كان يعرف قبل كل هذه الأسماء برابطة علماء العراق، لكن هذه المؤسسات فشلت في الاتفاق على قاسم مشترك أو حتى على قاعدة توزيع الأدوار–كما يفعل الآخرون–بعض المتدينين من أهل السنة لجأ إلى المرجعيات التنظيمية التقليدية كجماعة الإخوان المسلمين والحزب الإسلامي المنبثق منها، لكن سرعان ما تكشفت الحقيقة أن هذه التنظيمات ربما تصلح فقط

لتنظيم صفوف المنظمين أصلا وهم لا يسجلون نسبة كبيرة في الوسط السنّي ونتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة شاهد على هذا.

ربما كان اللجوء عند البعض إلى (ديوان العشيرة)خيارا أخيرا لكن هذا الديوان لم يتمكن من كسر الولاءات القبلية المحدودة فضلا عن قدرته على كسر الخنادق الطائفية.

ربما تطلع أهل السنة إلى الدور العربي أو الإسلامي أو المنظمات العالمية لعلها تتمكن من إنصافهم بعض الإنصاف لكن هذا المحيط الكبير خذلهم أبلغ ما يكون الخذلان!

في مقابل هذا التشرذم الداخلي والخذلان الخارجي تمكنت إيران بدهاء كبير من إيجاد أرضية واسعة للتفاهم والتنسيق مع (الشيطان الأكبر)على أرض الرافدين ووجدت من حلفائها العتيقين عونا لها في ذلك، وتمكنت من ترويض بعض المشاغبين في نظرها والذين سببوا لمشروعها بعض المتاعب خاصة أيام معركة النجف والتي تزامنت مع معركة الفلوجة، ومن الواضح أن مشروع(الجارة إيران)لن يكتمل إلا بإزالة آخر العقبات التي تعترض هيمنة إيران الكاملة على بلاد الرافدين، ومن هنا بدأ حمام الدم الذي أرهق رصيد الكفاءات والقيادات السنية من مختلف التوجهات، إضافة إلى خنق مصادر توليد الكفاءات الجديدة وجعلها حكرا على الأجنحة المرتبطة بها، وللأمانة فقد شارك في عمليتي الذبح والخنق كثير من المحسوبين على أهل السنة نتيجة لسيادة الرؤى الأحادية الضيقة والمنافسات البينية القاصرة ولوجود تنظيمات دخيلة غير معروفة لا بقياداتها ولا ببرامجها مما يثير شكوكا كبيرة حول هذه التنظيمات وربما علاقاتها الخفية بإيران أيضا.

لم تنته مصائب أهل السنة عند هذا الحد، فالموقع الجغرافي الذي عرف بالمثلث أو المربع السني يقع في وسط العراق، وبدل أن يكون هذا الموقع ميزة أصبح–بغياب المشروع الناضج–مصدر إزعاج وقلق، حيث أصبح العرب السنة الحلقة الأضعف، ففي الشمال الإقليم الكردي القوي والذي نجح في تكوين النموذج الأفضل من حيث القوة والاستقرار والخدمات، أما في الجنوب فالطائفة الشيعية التي ارتضت أن

تكون رأس الحربة في المشروع الإيراني التوسعي والمهم عند هؤلاء امتلاك القوة فهم أشبه بجيش يعيش حالة الحرب المتواصلة بعيدا عن كل مظاهر المدنية فلا تعليم ولا صحة ولا خدمات، والسنة في هذا الموقع يدفعون ضريبة قاسية، إضافة إلى تحملهم عبء الدفاع عن شرف العراق كله أمام الغزاة الأمريكان، وفي الوقت الذي يحتاج فيه السنة إلى توحيد صفوفهم لا زال الانقسام العرقي يمثل عقبة في هذا الطريق، مع وجود مبشرات جديدة يقودها نخبة واعية من الكرد والعرب والتركمان.

الشيعة لا يخفون هويتهم فالبيت الشيعي والائتلاف الشيعي والمراجع الشيعية والمناسبات والخطابات والأدبيات كلها بهذا الاتجاه، أهل السنة وحدهم هم الذين يشعرون بالخجل حينما يعلنون عن هويتهم! ومن الغريب أن ترى الشيعة الذين يقولون إنهم أغلبية يبررون خطاباتهم الطائفية بأنهم مضطرون على ذلك للحفاظ على خصوصيتهم الثقافية! بل إن عبد العزيز الحكيم الذي نادى بالإقليم الشيعي صراحة برر هذا النداء بالمحافظة على الخصوصية الثقافية للشيعة، أما أهل السنة فهم الذين يجب عليهم أن لا يعلنوا عقيدتهم ولا ثقافتهم ولا حتى رواياتهم التاريخية لأن هذا يتعارض مع مصلحة الوطن ووحدته! نعم على السنة أن يكونوا بلا لون ولا طعم ولا رائحة، حتى إذا قاتلوا المحتل وحدهم لا ينبغي لهم أن ينسبوا هذا الشرف لأنفسهم، وهذا ما يتيح لكل من هب ودب سرقة هذا الشرف نفسه الذي لم يبق لأهل السنة سواه اليوم.

لقد جر هذا على أهل السنة أنهم قد فتحوا أبوابهم للثقافات الشيعية ممثلة ببناء الحسينيات وقبول أعداد كبيرة جدا للطلبة الشيعة في المحافظات السنية الخالصة إضافة إلى مناهج التدريس والبرامج الإعلامية مرورا بانسيابية الأيدي العاملة وشركات الاستثمار، يضاف إلى هذا أن مؤسسات الدولة المركزية كالجيش والأمن والبعثات الخارجية لا يسمح للسنة العرب بالمشاركة فيها بما يزيد عن أربعة بالمائة !!وكنت أستمع للدكتور سلمان الجميلي وهو يشير إشارة خجولة وباحتياطات لفظية كبيرة

لكي لا يتهم بالطائفية–على حد قوله–أن نسبة السنة في دورة الشرطة الأخيرة لا تساوي بمجموع ما ذكره اثنين بالمائة.

من الواضح أن السنة وفق هذه المسيرة أو هذا المشهد هم الخاسر الأكبر على خارطة الوطن رغم كل التضحيات التي قدموها من أجل هذا الوطن .

أين المخرج؟ هناك أصوات تبث شيئا من الأمل لكنها بالفحص العلمي تتبين أنها مجرد خطابات وشعارات تعبوية لا تستند إلى واقع ملموس ومن ذلك مقولة أن الحل أو المخرج إنما هو في (خيار المقاومة)، نعم المقاومة قوة لا يستهان بها وقد تمكنت المقاومة حقيقة من ارباك المشروع الأمريكي وهزيمته في بعض أشواط المنازلة، لكن هل المقاومة تمثل مشروعا (سنيا)؟هل في أجندتها خطة لإعادة التوازن وتكوين حكومة وحدة وطنية عادلة؟ أنا لا أشك أن هذا من أهدافها لكن ما هي وسائلها لتحقيق هذه الأهداف بعد خروج المحتل؟ لقد ترك المحتل فرقا عسكرية عراقية مدججة بالسلاح ومدعومة بموارد اقتصادية وبشرية، وهذه الفرق مشكلة من لون واحد فهل ستدخل المقاومة في حرب استنزاف مع هذه الفرق؟ وهذا سيجر البلاد إما إلى حرب أهلية لها أول وليس لها آخر، وإما أن يكون هناك تقسيم واقعي للعراق لكن هذه المرة لن يكون بفعل المحتل وأعوانه وإنما بفعل المقاومة، وهذا ما ترفضه المقاومة بشكل قاطع، أما قدرة المقاومة على توحيد البلاد تحت مشروعها فهذا نوع من الأماني لا غير.

ربما يعول الذين يرددون مثل هذه الأماني على معطيات معينة لكن هذه المعطيات في غالبها خيالية ووهمية، منها أن الوسط الشيعي فيه مقاومة مسلحة للمحتل، والعمليات التي تنشر على بعض وسائل الإعلام في النجف وكربلاء والعمارة ..الخ شاهد على هذا، وأنا هنا لا أريد أن أدخل في جدل حول صحة هذه البيانات، وسأفترض أنها موجودة، لكن هنالك سؤال بديهي ومنطقي من الذي يضمن انحياز هذه الفصائل الشيعية بعد خروج المحتل إلى المشروع الوطني المتمثل بالمقاومة ذات الثقل السني المعروف؟ وهل تمكنت المقاومة اليوم من إيجاد أرضية للتعاون

مع ما تدعو إليه الضرورة في مقاومة عدو غاشم وظالم، فإذا كان هذا لم يتحقق في حالة وجود هذا العدو فكيف بعد خروجه؟!أما موقف إيران بل ودول الجوار العربي والمجتمع الدولي من دولة ناشئة تقودها المقاومة فسأتركه لذكاء القارئ واسترساله في التداعيات المحتملة.

ربما يعول آخرون على بعض الأصوات الشيعية المعتدلة مثل الشيخ جواد الخالصي والشيخ فاضل المالكي وأحمد الكاتب وآل عنيزان، ومع أني أمتلك معلومات غير مشجعة عن هؤلاء، لكني سأفترض أن كل هؤلاء أهل للثقة والتعاون، لكن ما وزن هؤلاء في الوسط الشيعي؟ لقد سألت واحدا منهم سؤالا مباشرا: لماذا لا تنزل إلى الساحة العراقية وتبشر بأفكارك الوطنية هذه؟ فقال : إن الأحزاب والقوى الطائفية الشيعية لن يتركوني، إني أخاف على نفسي! وعمليا ما ذا فعلت المدرسة الخالصية لجيرانها من أهل السنة في بغداد إبان هجمة المليشيات الطائفية؟

ربما لهذا الشعور المخزون في الوعي الداخلي وهذه التساؤلات المؤذية والمقلقة ذهب أهل السنة باندفاع كبير للركوب في سفينة (أياد علاوي) وقد وجدوا في هذه القائمة ما يمثل لهم بصيصا من الأمل في نهاية النفق مع إعفائهم من عبء التهمة الطائفية التي تمثل لهم قلقا آخر، فأياد علاوي الذي ضرب الفلوجة، وتعاون مع الاحتلال، ليس مهما كل هذا، المهم أنه شيعي وأن الالتفاف حوله لا يحمل شائبة الطائفية !وربما تجد من أهل السنة من يزكي علاوي بدليل قاطع على براءته من الطائفية أن علاوي ضرب الفلوجة وضرب النجف مرة واحدة وفي وقت واحد! ومع كل هذه التنازلات لعلاوي أو لغيره لا يبدو في الأفق كبير أمل بإحداث شيء من التغيير، فاللعبة الديمقراطية (الجديدة) أكبر من فهم أهل السنة اليوم وقدرتهم، وسوف تبقى هذه الثنائية(خيار المقاومة وخيار المشاركة السياسية) تعيش إحداهما على إخفاق الأخرى في جدلية ثقيلة، فنكسة المقاومة في معركة الفلوجة الثانية وتصاعد وتيرة الخصومة الدموية بين القاعدة والفصائل العراقية المسلحة دفع باتجاه انتخاب التوافق ثم العراقية، وربما تعود الكرة العكسية في حال فشل العراقية، لكن السؤال

الأهم أين سيتجه سلاح المقاومة هذه المرة بعد خروج الأمريكان؟ وأين سيكون بالضبط موقع أهل السنة في المشهد العراقي؟ نعم أذكر بمرارة كيف أحرجت أحد العراقيين الهاربين من جحيم العراق والذي لا يرى الحل لكل معضلة إلا في بندقية المقاومة، قلت له: إذا انتصرت المقاومة على المحتل وخرج الأمريكان من العراق هل سترجع أنت للعراق؟

والسؤال الأكبر من أقنع السنة أن الحفاظ على هويتهم وحقوقهم يتناقض مع الانتماء الصادق للوطن؟

إن عشرة ملايين على الأقل هم السنة العرب في العراق اليوم، وهؤلاء قطعا لن يجدوا لهم مأوى إلا الأرض التي عاشوا عليها، وشركاؤهم على هذه الأرض قد وجدوا من يطالب بحقوقهم بقوة فالتوازن الشيعي الكردي قائم بشكل ملحوظ، وأصبح الطرف الأضعف في المعادلة هم السنة العرب، والأمر يبدو منطقيا فالسنة العرب لا يرون لحد اليوم مشروعية الحديث عن حقوقهم أصلا ! والروح الوطنية هذه لم تقدر من قبل شركائهم بل العكس فبمنطق السياسة البراغماتية السائدة اليوم هذه فرصة، ومن يلاحظ خارطة الوزراء والسفراء وقوى الجيش والأمن ومشاريع الاستثمار وغيرها يجد أن السنة ليس لهم في كل هذا إلا الفتات المريض، فمن يقف وراء هذه السلبية في الموقف السني؟ إن هناك متهمين كثر يمكن أن يكونوا وراء هذا سنشير إليهم باختصار:

أولا : البناء الثقافي لأهل السنة، فهم كما أشرنا فيما مضى ينتسبون بصدق إلى ثقافة الأمة وليس ثقافة الطائفة، وحين حصل الزلزال الكبير في أرض العراق وانقلبت الموازين ظل أهل السنة على ما هم عليه، وأصبح مثلهم مثل الأب الذي ابتلي بأولاد لا يقدرون أبوته وتآمروا لتقاسم كل ما يملكه وهو حي، والأب في الوقت نفسه لا يريد أن يفقد هيبته أمام الناس لينافس أولاده على هذا المتاع، نعم هذا هو واقع أهل السنة اليوم.

ثانيا : القيادات التقليدية لحزب البعث، وهؤلاء لا يتوقع منهم في الغالب مساندة الهوية السنية للاعتبارات الآتية :

أنهم يعيشون في أحلامهم وتطلعاتهم حالة السلطة المطلقة في العراق، ولم يستوعبوا لليوم الزلزال الذي حل بهم وبالعراق أجمع، إنهم لا زالوا يتكلمون أن ما بني على باطل فهو باطل، وأن الاحتلال باطل والحكومات التي تأسست بعد الاحتلال باطلة، وأنه بزوال الاحتلال ستزول هذه الحكومات تلقائيا، وتسمع منهم الجاهزية التامة لإعادة الأوضاع على ما كانت عليه قبل ٢٠٠٣، وقد تأثر بهذه الأقوال بعض الواجهات السنية فراحوا يتقربون منهم علهم يحظون بالسبق.

البنية الثقافية للبعث وهي بعيدة كل البعد عن التفاصيل الدينية، وعليه فالبعث حقيقة لا يفرق بين السني والشيعي لأنه باختصار ليس سنيا ولا شيعيا، وقد تمكن الشيعة من التمدد والهيمنة على كثير من أجهزة الدولة أيام سطوة البعث، ويذكر شباب المساجد كيف كانوا يلاحقون باسم (الوهابية) ليتولى التحقيق معهم في أجهزة الأمن كثير من الضباط الشيعة، وما محاولة اغتيال إمام جامع الفرقان في الصليخ (بغداد) من قبل الشيعة سنة ١٩٩٤ إلا شاهد صارخ على هذا لأنه تناول الرد على كتب التيجاني السماوي، حيث تواطأت أجهزة الأمن مع الجناة وأغلق الملف! ويذكر الجميع أيضا أن بغداد كانت مفتوحة على محافظة الأنبار بامتداد ثقافي ومجتمعي طبيعي فقامت الحكومة العراقية أيام الراحل صدام ببناء مدينة (النصر والسلام) بين الفلوجة وبغداد لتكون خالصة للشيعة، وبهذا تمكن الشيعة من تطويق بغداد من الجهات الأربع، وما فعله صدام كان تكميلا لما بدأ به عبد الكريم قاسم حيث أسس مدينة الثورة والتي تعرف اليوم بمدينة (الصدر).

وإذا كان صدام بجبروته لم يتمكن من الحد من النفوذ الشيعي ورغبتهم في التوسع فكيف ستكون النتيجة إذا اعتمدت أيديولوجية البعث اليوم .

البنية التنظيمية للبعث حيث يضم البعث وإلى اليوم عددا ليس قليلا من القيادات والكوادر الشيعية، وهذا يجعل البعث مشلولا عن اتخاذ أي موقف لرفع الظلم عن السنة وبأي صورة من الصور حتى لو رغب بذلك.

وعليه فإن المرحلة التي نمر بها اليوم تستدعي من البعثيين المخلصين تأجيل مشروعهم لغاية انجلاء هذه المحنة، لأن مشروعهم اليوم لن يتمكن من المساهمة بدفع هذه المحنة، إلا بحدود التحشيد القومي العروبي لمواجهة المد الفارسي.

ثالثا : الاستخدام الأمثل للقضية الفلسطينية من قبل العلاقات الخارجية الإيرانية، فبتخلي الدول العربية عن احتضان المقاومة الفلسطينية فتح الباب لإيران لتلعب هذا الدور وتوجهه بالطريقة التي تريد، ويمكن لي أن ألخص التبني الإيراني لبعض الفصائل الفلسطينية برشوة سياسية لتكميم الأفواه عما تفعله إيران في العراق وغيره، علما أن هذه الرشوة التي ستسهل ابتلاع العراق وغيره لن تكفي لإنقاذ فلسطين ولا سد رمق الفلسطينيين.

لقد صنع بعض الكتاب الفلسطينيين خيمة لا تسمح أجواؤها بأي نقد يوجه للسياسة الإيرانية، ومن تجرأ على خلاف هذا فإنه يشتت الأنظار عن القضية المركزية للأمة! وراحت بعض الأقلام تبرر كل شيء، وأذكر أن أحد المخضرمين الكبار من الكتاب الفلسطينيين شن هجومه المعتاد على المشاركين في العملية السياسية من السنة وهو يسميهم، فقلت إن إيران التي تدافع عنها قد دفعت أذرعها الشيعية قبل هؤلاء السنة المساكين، وتعاملت هذه الأذرع مع المحتل الأمريكي مبكرا وعلاقاتها الحميمة مع إيران والأمريكان لا زالت بنفس المستوى! فقال : يا أخي أترك إيران، إيران معروفة بدهائها السياسي وقدرتها على المسك بكل الخيوط !!

أنا هنا أتكلم عن رمز من رموز السياسة الفلسطينية المقاومة، وهو رجل لا أشك في إخلاصه، أما لو نزلت إلى المستويات الأخرى فإنك تجد من يتفنن في التعبير عن عشقه لأحمدي نجاد وثوبه المتواضع وهو يتغافل عن حقيقة أن أحمدي نجاد

قد زار بغداد وربما بثوبه هذا نفسه وتنقل بين جنباتها تحت الحماية الأمريكية، ولا أدري ما ذا يقول هذا الكاتب لو أن مسؤولا عربيا زار بغداد في ظل الاحتلال؟ وقد قرأت لواحد من هؤلاء ما يبرر سب الشيعة وشتمهم للصحابة وأمهات المؤمنين لأن هؤلاء الصحابة قد اقتتلوا والسب والشتم أهون من القتل!!.

إن هؤلاء وأولئك جعلوا قضايا الأمة وحتى الهوية والعقيدة والتاريخ في ثانويات اهتماماتهم، ولا ينظرون إليها إلا من خلال المصلحة الفلسطينية حتى لو كانت مصلحة وهمية.

إن أهل السنة في العراق يعيشون هذه الأجواء ويتأثرون بظلالها–وبالتحديد السنة الذين يقيمون في الدول العربية المجاورة للعراق–، ولا زال من بعض القيادات السنية من يهمه ما يقال عنه ويكتب عنه في الخارج أكثر من قضية أهله ووطنه.

رابعا : الجماعات الإسلامية السنية البعيدة عن هذه المشاهد الساخنة، والتي لا تعتمد في برامجها التربوية أي منهج للتحصين العقدي، وهؤلاء مضللون في الغالب بأجهزة الدعاية المخدرة، وكذلك بأحلام تقريبية سطحية، لقد سمعت مرة من مسؤول لأكبر جماعة إسلامية في الوطن العربي يقول : نحن على استعداد لدعم حزب الله في لبنان بعشرة آلاف مقاتل! لقد كنت أتمنى أن يرسل أي شيء لأهل الفلوجة أو حتى لو يصرح بمثل هذا التصريح من باب الدعم المعنوي على الأقل، إلا أن هناك متغيرا جديدا وكبيرا ربما يساهم بتغير الكثير من هذه المواقف ألا وهو الوضع السوري وثورته المتصاعدة، وكل المؤشرات تقول أن السوريين سيكونون أقدر من العراقيين على إقناع هذه الجماعات بحقيقة الموقف وخارطة الصراع في المنطقة.

نعم لقد فتح الثوار السوريون فرصة أمام السنة العراقيين للملمة شتاتهم وإعلان قضيتهم، وربما يتطلب الأمر الدخول في بعض الإجراءات العملية ومنها:

تشكيل مؤسسة لرصد الظلم الواقع على أهل السنة في مؤسسات الدولة وسجونها، والتعليم والقضاء والخدمات، وحقوق الإنسان.

نشر بيانات الرصد بمهنية وبطريقة علمية، لتحقيق ثقافة سنية بواقعهم.

هذا الجهد قد يتطلب ستة أشهر، بعدها من المتوقع أن تظهر الحاجة لدى كل فرد من أهل السنة بضرورة الالتفاف حول جهة مخولة للتفاوض مع المرجعيات الممثلة للطائفة الشيعية، وهنا ننتقل إلى النقطة الثالثة:

تشكيل مؤسسة من كبار علماء السنة ووجهائهم، تلتقي على مهمة واحدة فقط هي التحدث والتفاوض باسم أهل السنة (بعنوان واضح وصريح) مع المكونات الأخرى في العراق، والتواصل مع المحيط العربي والإسلامي بتلك المهمة .

دراسة مشروع الفيدرالية السنية كحل أخير في حالة فشل محاولات الإتفاق على عقد سياسي واجتماعي واضح مع المكون الشيعي .

العراق من معركة التحرير إلى معركة الهوية:

تمر ذكرى احتلال العراق، وهي ذكرى أيضا لانطلاق المقاومة العراقية، حيث انعدم الفاصل الزمني أو يكاد، فكانت المقاومة العراقية أسرع ردة فعل في تاريخ المقاومات المعروفة، وربما يرجع هذا لطبيعة النفسية العراقية التي لا تحب الانتظار، ويسعدها حسم الأمور بسرعة، وأخطر شيء يواجهها هو تعقيد المسائل وتركيبها، وهذا طبعا على خلاف النفسية الفارسية البارعة في حياكة السجاد وحياكة الفلسفة المعقدة والمواقف الغامضة.

انطلقت المقاومة العراقية كالبركان الثائر، و تمكنت من شن أكثر من مائة عملية في اليوم الواحد، هذا المعدل بقي على هذه الوتيرة لمدة سنتين أو يزيد، وأهلنا في فلسطين خاصة يعلمون بالضبط ماذا يعني هذا الرقم.

تكبّد الأمريكان خسائر لا تقدر بثمن، ليس في العدة والعديد، بل تجاوزت هذا إلى كسر (الهيبة التكنولوجية)حيث لم تسلم آلياتهم ودباباتهم الضخمة في أية مواجهة جادة مع سلاح المقاومة الذي أثبت قدرة استثنائية في التعامل مع أحدث ما توصلت إليه المصانع العسكرية الغربية .

تكبّد الأمريكان خسائر أخرى في نظامهم الاقتصادي المتفوق، ومن المراقبين من يعزو الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت بأمريكا إلى تلك الخسائر التي مني بها الأمريكان في المستنقع العراقي.

خسر الأمريكان شيئا أثمن من كل ما مضى وهو مصداقيتهم الأخلاقية، فبعد أن أحرجتهم المقاومة العراقية في الميدان كشفوا عن وجههم الآخر باستخدام الفسفور الأبيض مع أهالي الفلوجة، ووسائل التعذيب البشعة في سجن أبي غريب سيء الصيت.

أحرق الأمريكان أيضا كل وعودهم في تصدير الديمقراطية حيث أسسوا نظاما ثيوقراطيا لا مثيل له، نظاما يرتكز على مرجعية صامتة لا ترى لها صورة ولا تسمع منها صوتا، ومذكرات بريمر تصرّح بوضوح أن الأمريكان كانوا في كل صغيرة وكبيرة على صلة تامة بهذه المرجعية، وقد نتج عن هذا غلوٌّ طائفي لم تشهده المنطقة من قبل، وكان لهذه التجربة أثرها في إرباك وتأخير المشاريع الإصلاحية في العالم العربي وفي إيران أيضا.

لقد نجحت المقاومة العراقية في حشر القوة الغازية في الزاوية الضيقة، لكن المشروع الأمريكي الأوسع لم يكن واضحا، وربما كان المراقبون يناقشون عددا مفتوحا من الاحتمالات ليس من بينها تسليم العراق لإيران بهذه الصورة التي تمت، وهذا هو السؤال الذي لم يزل بحاجة إلى جواب، ما الذي ربحه الأمريكان في العراق؟

وفي الطرف المقابل هناك سؤال أكثر إلحاحا، وهو ما الذي ربحته المقاومة العراقية في العراق؟

إذا تجاوزنا الأهداف المعنوية وما تتضمنه من الدفاع عن سمعة الأمة وكرامتها ورفضها الاستسلام للغزو الأجنبي مهما كان تفوقه العسكري، وهذه ثروة قيمية عالية أهدتها المقاومة العراقية لكل عربي ومسلم على أرجاء المعمورة، وهي التي ستشكل عنوانا للفخر لكل الأجيال القادمة، لكن إذا نظرنا بحسابات الواقع–وبمعزل

عن قيم المروءة والشرف–فإن الطرف الوحيد الرابح في هذه المعركة وبدون خسائر هو الطرف الإيراني!

إيران لها مشروعها المختلف تماما، والذي يمكن التعبير عنه بدقة إنه (عملية سطو منظم على هوية العراق)، وهذا لا شك أخطر نوع من أنواع الاستعمار، وهو أخطر حتى من الاحتلال الصهيوني لفلسطين، حيث غاية ما يهدف إليه الصهاينة الاستيلاء على الأرض، أما هوية الإنسان الفلسطيني فهي أبعد عنهم من المستحيل.

في هذه الأرض من أطراف الجزيرة العربية وبادية الشام إلى بحر قزوين قامت دول وحضارات موغلة في القدم، وقامت أيضا حروب سجال لا حصر لها، وقد حفل «العهد القديم «بروايات كورش «الفارسي» ونبوخذ نصر «العراقي» كعناوين بارزة لهذا التاريخ الحضاري والدموي في الوقت ذاته، واستمر هذا السجال حتى معركة «ذي قار» التي انتصر فيها العرب على الفرس قبيل الفتح الإسلامي، وبعد هذا الفتح تشكلت الهوية الجديدة للعراق، والتي يمكن رسم ملامحها الأساس في الآتي:

«القادسية «الرمز والهوية والمعركة الفاصلة، القادسية هي التي صنعت العراق الجديد، وصاغت هويته العربية الإسلامية وإلى اليوم، في القادسية انتصر العرب المسلمون على الفرس المجوس، وللقادسية رموزها الكبار: عمر بن الخطاب» الخليفة ومصدر القرار «سعد بن أبي وقاص «القيادة العسكرية «القعقاع بن عمرو التميمي» الدعم والإسناد»

«البصرة» والتي بناها عمر بن الخطاب بعد معركة القادسية مباشرة، لتكون قاعدة متقدمة للجند، ومركزا للعلم والتربية، ومنها «عبادان» التي اختارها العبّاد والزهاد من أهل البصرة مكانا للعبادة! وفي البصرة رفات خيرة الصحابة كطلحة والزبير.

''الكوفة'' والتي بناها عمر بن الخطاب أيضا، ثم أصبحت عاصمة الخلافة الإسلامية، حيث انتقل إليها علي بن أبي طالب واتخذها عاصمته الجديدة، وفي هذا دلالات عميقة، فالأرض التي فتحها عمر هي التي اختارها علي لمشروعه، وهي الأرض التي ضمت رفاته ورفات أولاده من بعده.

هذا وقد نشأت في البصرة والكوفة المدرستان العربيتان المعروفتان باسم هاتين المدينتين وإلى اليوم .

''واسط'' والتي بناها الأمويون مركزا إداريا متقدما يربط بين الكوفة والبصرة والأهواز، وهي التي يطلق عليها العراقيون اليوم ''الكوت''

''بغداد'' عاصمة الخلافة العباسية، والتي بناها أبو جعفر المنصور، ومنها انتقل العراق إلى موقع الريادة على مستوى الأمة والعالم.

''سامراء'' العاصمة العباسية الثانية، والتي بناها المعتصم الذي ردد العالم اسمه في(وا معتصماه)عنوانا للمروءة والنخوة العربية الإسلامية.

''دار الحكمة'' و''النظامية'' و''المستنصرية'' المدارس العراقية التي كانت مراكز إشعاع في إنتاج المعرفة ونشرها وترجمتها، والتي مثلت امتدادا أمينا لمدرسة ابن مسعود وسعيد بن المسيب وأبي حنيفة والشافعي والثوري وابن حنبل ..الخ والتي خرّجت المئات من المحدثين والمفسرين والفقهاء والنحاة والأدباء والأطباء ..الخ

هذه النماذج الإسلامية قد تآلفت وتلاحمت مع تاريخ العراق ومعالمه العريقة في بابل و أربيل والموصل مدينة النبي يونس-عليه السلام-وقد ساعد على هذا التلاحم أن الفتح الإسلامي لم يصطدم بالدولة العراقية وإنما اصطدم بجيش كسرى الذي كان محتلا للعراق .

هذه هي الهوية العراقية، وهذا هو العراق الذي يصارع اليوم من أجل البقاء.

أما المشروع الإيراني فإنه يرى أنه لن يتمكن من ابتلاع العراق إلا بمسخ هويته بالكامل، بمعنى أن هذا التاريخ من يوم القادسية وإلى اليوم يجب أن يمحى، ومعنى هذا أن العراقيين أنفسهم سيكونون شيئا آخر مختلفا تماما عما عرفه الناس عنهم، وأنهم سيخجلون من تاريخهم ومن كل ما قدموه للعالم ! وهذا ما وصل إليه الشيعة العرب في العراق وغيره بالفعل، وقد سمع العالم تصريحات النائب العراقي الشيعي بهاء الأعرجي :(مؤامرة من عهد أبو بكر إلى أحمد حسن البكر) والحقيقة أنه لم

يبق لهؤلاء من تأريخهم العربي إلا واقعة الطف الأليمة، وهذه الواقعة توظّف اليوم توظيفا سياسيا يهدف إلى دفع الشيعة بعيدا عن عمقهم العربي ليرتموا كليا في الحضن الإيراني بل ليكونوا جنودا للولي الفقيه! وكم كنا نتمنى لو أخذ الشيعة من هذه الواقعة شيئا من القيم الحسينية الصادقة في مجاهدة الغزاة الطامعين، وفي المقابل الحلم والرحمة والتواضع مع المسلمين، ولقد رأينا كيف بايع الحسن والحسين معاوية بن أبي سفيان خليفة للمسلمين بعد كل تلك الدماء والتضحيات.

خطة إيران هذه ليست جديدة، بل تكررت مرارا عبر التاريخ، وإذا فقدت الأمة ذاكرتها التاريخية فعليها أن لا تنسى تلك الحركات الشعوبية المتلونة، والتي تحالفت في نهاية المطاف مع المغول فسقطت بغداد سقوطها المروّع الأول تحت أقدام هولاكو، كما سقطت اليوم وبالأدوات ذاتها مع اختلاف الأسماء والأشكال.

إن الفكرة المحورية التي تنتهجها الاستراتيجية الإيرانية هي أن هذا التاريخ كله كان متآمرا على ''آل بيت محمد'' وأن آل البيت لم يجدوا من يناصرهم إلا إيران! وما على المسلمين إلا أن يعتذروا عن تاريخهم كله، وينتصروا لآل البيت ولكن خلف راية الولي الفقيه!

والحقيقة الأكبر والأخطر أن إيران هنا لا تريد اختطاف الهوية العراقية فحسب، بل هي تعمل لاختطاف الإسلام كله لإعادة تركيبه وصياغته بحيث يصلح كرافعة قوية لبناء الحلم الإمبراطوري الفارسي.

من هنا تتضح بجلاء طبيعة الصراع الدائر اليوم في العراق والمنطقة ''إنها معركة الهوية'' أو ''معركة الإسلام ''وليست قضية بترول أو كهرباء أو خدمات، وعليه فمن الاسفاف تبسيط المشهد ووضعه تحت عنوان ''المنافسات الحزبية ''أو ''الأطماع الشخصية ''أو أنها ''خلافات مذهبية ''في فقه الصلاة أو فقه التاريخ .

أما الذين لا زالوا يرددون بأن المقاومة هي الحل، وأن الانسحاب الأمريكي خدعة، فهؤلاء هم الهاربون من الواقع وتبعاته الثقيلة، فالمقاومة أدّت ما عليها في

منازلة الجيش الأمريكي حتى هزمته، ولم يبق في العراق من هذا الجيش ما يمكن استهدافه عسكريا، وإن هذه الشعارات المرائية باسم المقاومة لم تعد تكلف أصحابها ثمنا، ولم تعد دليلا على الشجاعة ولا الوطنية، لكنها في الوقت ذاته تجر الأمة بعيدا عن المعركة الحقيقية التي ينبغي أن تخوضها الأمة بكل إمكانياتها من أجل الحفاظ على عقيدتها وهويتها وتاريخها، وربما سيكون الدور الأكبر في هذه المعركة للفكر العميق، والكلمة الشجاعة، وربما يتطلب الأمر تضحيات جساما أكبر مما نتصور، وإن جسد الأمة المخدّر آن له أن ينتفض ليكتشف الحقيقة بعلم ووعي قبل أن يجد نفسه خارج التاريخ وخارج الجغرافيا أيضا.

محطـات تاريخية قريبة

يمكن إجمال التسلسل الزمني لأهم الأحداث المؤثرة في المشهد العراقي في الآتي:

أولا : ما قبل الغزو

تعرّض العراق لحصار خانق لم تعرف له البشرية مثيلا، حيث منع العراق من تصدير منتجاته الاقتصادية وخاصة النفط كما منع من استيراد كثير من الحاجات الضرورية، ونذكر كيف تصدت القوى الدولية المشرفة على تنفيذ الحصار لمشروع (أقلام الرصاص)وهو مشروع تنادى له الشعب الأردني لتزويد تلاميذ المدارس العراقية بالأقلام!!وتم منع دخول هذه الأقلام، هذا مثال لطبيعة الحصار الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية والذي استمر أكثر من ٢١ سنة، وكان الناس يتساءلون لماذا هذا الحصار؟ لكن ما حصل بعد ذلك في ٢٠٠٣ أوضح بجلاء أن ذلك الحصار ما كان إلا مقدمة للغزو العسكري وتنفيذ المشروع الأمريكي الأخطر في العراق، حيث دمّرت البنى التحتية للبلد الكهرباء والصحة والتعليم والخدمات.. الخ ودمّرت المؤسسة العسكرية العملاقة ومنشآتها التصنيعية، وأفرغ العراق من خبراته العلمية.

ثانيا : العدوان السافر

فشلت الإدارة الأمريكية في الحصول على الغطاء الدولي اللازم لغزو العراق فقررت خرق هذه الشرعية وإعلان احتلال العراق وبمساعدة كل من بريطانيا وإيطاليا وبمساهمات شكلية وبراغماتية من بعض الدول، في يوم ٤/٩ /٢٠٠٣، أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش رسميا احتلال قواته الغازية للعراق بعد تمكن رتل من دباباته من اختراق العاصمة العراقية بغداد.

ثالثا : المقاومة

فوجئت القوات الأمريكية وربما العالم أجمعه بسرعة تبلور المقاومة العراقية وزخمها المتصاعد وقدرتها على التصدي لأحدث الآليات العسكرية العملاقة، وللتاريخ فإن المقاومة العراقية انطلقت من المساجد، وقد استحضر الشباب المسلم مسؤوليتهم التاريخية وإرثهم الإسلامي الكبير، فتسابقوا للشهادة وسطروا قصصا واقعية أشبه بالأساطير ذكرتنا بأمجاد الفتح الإسلامي الأول، وقد احتضنت المدن المعروفة بهويتها الأصيلة وعقيدتها الإسلامية الصحيحة مثل الفلوجة والرمادي وسامراء والموصل وديالى والأعظمية واليوسفية هذه المقاومة ودفعت ثمنا باهضا لهذا الاحتضان، ويذكر العالم المعركتين الكبيرتين التي خاضتهما مدينة الفلوجة.

هنا سجل العالم أن قوة الإسلام في تربية الأبطال والدفع باتجاه البذل والإيثار والتضحية هي هي لم تتغير، وسجل العالم أن الإسلام هو المنهج الوحيد القادر على بعث الروح والأمل في هذه الأمة فإنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها.

رابعا : نتائج الصراع

يمكن تلخيص الانجازات التي حققتها المقاومة الإسلامية في العراق بالآتي:

كسر هيبة الجيش الأمريكي، بآلياته العملاقة وشبكاته الاستخباراتية، حيث أعلن البنتاجون رسميا أن قواته قد تكبدت في العراق ما يقرب من الأربعين الفا ما بين قتيل وجريح وهذا تقريبا هو ثلث القوات الغازية، ولم تتمكن أية آلية أمريكية من حماية نفسها حتى دبابة إبرامز التي كان رامسفيلد يهدد بها المقاومة لكنها لم تصمد أمام إرادة المجاهدين ولله الفضل والمنة.

ضرب الهيمنة الاقتصادية في الولايات المتحدة، حيث استطاعت المقاومة العراقية أن تخوض حرب استنزاف بامتياز ضد الإدارة الأمريكية، ولا يخفي الأمريكان اليوم دور المقاومة العراقية في الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أمريكا اليوم.

كشف الغطاء الأخلاقي الذي كانت تتستر به الولايات المتحدة، حيث اضطر الأمريكان أن يهبطوا في الحضيض في ممارساتهم الميدانية حيث فشلتهم أسلحتهم التقليدية، وما حصل في الفلوجة من استخدامهم للفسفور الأبيض واليورانيوم المنضب وكذلك وسائل التعذيب اللاأخلاقية في سجن أبي غريب وغيره كل هذه شواهد ساهمت في تغيير صورة الأمريكان الأخلاقية في أذهان العالم.

إعلان الانسحاب الكلي من العراق والذي يعد هزيمة رسمية من الجحيم العراقي، وأياً ما كانت نتائج هذا الانسحاب في المشهد العراقي المعقد اليوم، وأياً من كان الطرف المستفيد من هذا الانسحاب، فإن الأمة العربية الإسلامية ستبقى تتذكر أنه باستطاعتها أن تفعل الشيء الكثير مهما اختلت موازين القوى المادية، وأن عليها أن لا تستسلم لحالات الضعف أو اليأس الطارئة فالأمة قوية بعقيدتها قوية بمساجدها قوية بتأريخها وطاقاتها الكامنة.

خامسا : السياسات الأمريكية في العراق بعد الانسحاب

يذكرنا التاريخ أن الإمبراطوريات الكبيرة حينما تخسر معركة ما فإنها قد تسعى للانتقام والثأر بطرق ماكرة وملتوية، نتذكر بعد معركة القادسية وهزيمة الأكاسرة كيف بدأت خيوط الفتنة الكبرى التي راح ضحيتها ثلاثة من الخلفاء الراشدين(عمر وعثمان وعلي) وأتبعتها محنة الحسين وأهل بيته رضي الله عنهم أجمعين.

بالأمس انسحب الأمريكان من العراق وأوداجهم تشخب دما ودولارا وسمعة، ولكنهم تمكنوا من جعل العراق كله أشبه باللغم الكبير القادر على تفجير المنطقة بأكملها، حيث سمحوا للمشروع الإيراني بالتغلغل في كل المفاصل العراقية الثقافية والسياسية والاقتصادية، وأصبح العراقيون يخشون ضياع هويتهم العربية الإسلامية، وسرقة ثرواتهم وأمنهم وتأريخهم وكل عزيز لديهم، لقد قامت المليشيات الإيرانية بالسيطرة على مناهج التعليم ووسائل الإعلام وحقول النفط والغاز، ومارست عمليات تطهير عرقي وطائفي في بغداد والبصرة حيث أحرقت مساجد أهل السنة والجماعة

وقتل الكثير من الأئمة والخطباء وطلاب العلم واستهدف المصلون في صلاة الفجر خاصة، كل هذا بعلم الأمريكان ودعمهم، وحين تنادى العراقيون لإبعاد حكومة المالكي الطائفية بانتخاب القائمة العراقية وتمكنوا من تحقيق الفوز وأعلنت النتائج الرسمية على مرأى ومسمع العالم أصرّت إيران وبتواطؤ أمريكي على بقاء المالكي في السلطة رغم خسارته في الانتخابات.

إن أمريكيا تفكر بمعاقبة المقاومة العراقية وحاضنتها الشعبية، وربما تفكر بإشعال المنطقة برمتها من خلال تشجيع الطرف الإيراني للتمدد في الساحة العربية وما يجري في صعدة اليمنية وبعض مناطق الخليج إضافة إلى الدعم الواسع للنظام السوري كل هذا يؤشر بوضوح إلى حجم الخطر القادم وهذا ما يتطلب قدرا كبيرا من الحذر على مستوى العراق وعمقه العربي والإسلامي.

سادسا : المقاومة العراقية والربيع العربي

لا شك أن الثورات الشعبية الواسعة في العالم العربي قد أسست لمرحلة مفصلية جديدة تتناول السياسة والثقافة والتربية، فالعربي اليوم غيره تماما قبل هذه الثورات حتى في نفسيته وتركيبته الشخصية، لا سيما أن هذه الثورات قد حققت نجاحاتها في دول محورية كبرى وخاصة مصر الكنانة التي يتطلع إليها كل العرب كعمود شامخ لخيمتهم، ولكي تؤتي هذه الثورات ثمارها المنشودة لا بد من إحداث ثورة أخرى للقضاء على كل عوامل التجزئة، فنحن أمة واحدة، والتحديات التي تواجهنا تحديات ذات طابع أممي عالمي، والبداية الصحيحة أن تتشكل بشكل سريع لجان التنسيق الشعبية في كل المحيط العربي لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق المواقف الكبرى.

إن المقاومة العراقية تمتلك قدرا من الخبرات والمعلومات والوثائق بحكم احتكاكها الواسع والمستمر مع كل القوى الفاعلة في العراق داخليا وخارجيا، وهي إذ تعلن عن وعيها بضرورة توفير كل هذه المعلومات لأشقائها في مصر وليبيا وتونس واليمن وسوريا فإنها تعلن في الوقت ذاته عن حاجتها الماسة للتواصل والتعاون مع كل

إخوانها هؤلاء، فقضيتنا واحدة وعقيدتنا واحدة(ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين)

الاستراتيجية الإيرانية في العراق

يبدو أن الخطة الإيرانية تجري في العراق وفق مراحلها المرسومة وبشكل مريح إلى حد ما، فمنذ كأس السم الذي تجرعه الخميني والذي كان يمثل إعلانا رسميا لفشل استراتيجية إيران الأولى لضم العراق تحت خيمة ولاية الفقيه، بدأت إيران بوضع الاستراتيجية الثانية (البديلة) والمكونة من ست مراحل وهي :

الأولى : تنظيم أوراق المعارضة العراقية، وجمع شتاتها الممزقة بين إيران وسوريا والغرب، وصناعة قياداتها المحورية الموالية لها، وقد استغلت إيران بعض هذه القيادات والمقيمين منهم في أمريكا بشكل خاص لإقناع بعض القوى المؤثرة داخل المطبخ الأمريكي لتنفيذ الجزء الأهم من هذه الاستراتيجية وهو إزاحة صدام حسين وقوته العسكرية والأمنية المتفوقة وقد التقت هذه الاستراتيجية برغبة إسرائيلية وربما برغبة عربية أيضا بعد أن أساء صدام حسين استخدام آلته العسكرية وبشكل انفعالي غير محسوب ونسي حربه الطويلة مع إيران، ثم أكد نسيانه هذا بتهريبه لطائراته الحربية إلى إيران إبان معركته الأولى مع الأمريكان! وقد أنجزت إيران هذه المرحلة كما كانت تتمنى بالضبط .

الثانية : بناء الدولة العراقية بالصورة التي تناسب المشروع الإيراني، بدءا من حل الجيش العراقي، وانتهاء بالاتفاقية الأمنية، ومرورا بالدستور الذي خلا تماما من الإشارة إلى عروبة العراق واكتفى بالقول (إن الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية)وقد تم لإيران كل هذا بعد إبعاد السنة العرب وفق خطة مدروسة تكونت من :

إقناع الأمريكان والرأي العام العالمي أن السنة العرب أقلية في العراق لا يتجاوزون ٢٠٪، وقد انساق خلف هذه الفرية الكثير من السياسيين والكتاب العرب أيضا.

الفصل بين السنة العرب وإخوانهم السنة الكرد، وتحميل السنة العرب كل البشاعات التي ارتكبها صدام حسين بحق الشعب الكردي.

صناعة الظروف الميدانية التي تحول بين السنة ومشاركتهم في بناء الدولة، كما حصل في معركة الفلوجة التي تزامنت مع الانتخابات الأولى!

إقناع أهل السنة من خلال بعض الأطراف العربية التي تبين فيما بعد أنهم على صلة بالنظام الإيراني، أن مشاركتهم في العملية السياسية تتنافى مع مشروع المقاومة، بل وتتنافى مع كل الثوابت الشرعية والوطنية وحتى الأخلاقية! وهذا ما يفسر احتضان النظام السوري لبعض قوى(المقاومة والممانعة)وعقد المؤتمرات المنددة بالعملية السياسية وكل المشاركين فيها .

إقناع عامة أهل السنة باللاجدوى، وأن المشاركة لا تتعدى إضفاء الشرعية على العملية السياسية، وذلك بسبب الوضع السني المتشظي، والتنسيق الواضح بين الإيرانيين والأمريكان لإبعاد السنة.

شيوع مقولات أشبه بالشعارات الحالمة أو المخدّرة، من مثل أن المقاومة إذا تمكنت من هزيمة الجيش الأمريكي فإن هزيمة إيران ستكون تحصيل حاصل! وأن الذين جاءوا مع الدبابة الأمريكية سيخرجون معها، وهذه حقيقة لم تكن سوى شعارات تعبوية ثبت تهافتها اليوم.

الثالثة : تحجيم الدور العربي والتركي(المنافس التقليدي لإيران) وقد كانت تركيا من الأيام الأولى تفكر بجد في أن يكون لها موطئ قدم في العراق، وربما بعض الدول العربية أيضا، لكن إيران لم تعان كثيرا في مواجهة هذا التحدي، فبينما كانت الأحزاب الشيعية تقود تظاهرات تندد بالوجود العربي في العراق، كان السنة العرب يصدرون البيانات والفتاوى بحرمة فتح السفارات العربية لأن هذا يعني الاعتراف بالحكومة(العميلة)وكانت بعض الوفود السنية تلح على الحكومات العربية بتأجيل فتح

سفاراتها إلى حين التحرير! وأنا هنا لا أريد أن أبرر لضعف الدور العربي والتركي لكن أهل السنة كانوا سببا بلا شك في هذا.

الرابعة : إنهاء الوجود العسكري للأمريكان، نتيجة لعاملين: الأول والأهم هو المقاومة السنية التي تمكنت من إرهاق الجيش الأمريكي ماديا ومعنويا، والثاني هو رغبة الحكومة العراقية المعبرة دون ريب عن الرغبة الإيرانية، ومن المفارقات أن يجد بعض القادة السنة أنفسهم على سكة القطار الإيراني فتوقيت الخروج الأمريكي، وتحجيم الدور العربي والتركي، وإبعاد السنة أنفسهم عن مؤسسات الدولة، وهلم جرا كل هذا أمثلة ونماذج على هذه المفارقة الغريبة.

أما لماذا يسلّم الأمريكان العراق بما فيه ومن فيه لإيران؟ فهذا هو اللغز الأكثر تعقيدا، وأياً ما كان الجواب فلن يغير من الواقع الملموس شيئا، فهاهم الأمريكان ينسحبون وها هو المشروع الإيراني ينصب خيمته بارتياح على الأرض العراقية.

الخامسة: إنهاء الوجود السني في العراق، وقد بدأت هذه المرحلة بقضية (طارق الهاشمي) والتي كشف فيها المالكي عن (خطة الملفات) وهي الخطة المعدّة لهذه المرحلة، فالملفات هي السيف الذي سيطيح برموز أهل السنة وعزلهم نهائيا عن الجسد السني، فالملفات لن تقتصر على القيادات السياسية، حيث ستطال المثقفين بتهمة (التحريض) والتجار أيضا بتهمة (التمويل) وإشغال الرأس السني بالدفاع عن نفسه على الأقل سيترك الجسد مطروحا على منضدة التشريح لتقطيعه أو طبخه أو بيعه بالطريقة المناسبة، وربما لن يكون صعبا على إيران أن تقنع عوام السنة بالتنازل عن هويتهم لقاء تحقيق مصالحهم اليومية (فرص عمل، خدمات، بعثات دراسية) بعد أن يتم تصفية الرموز بالقتل أو السجن أو التشريد والمطاردة، ومما يؤسف له هنا أن بعض الحالمين لا زالوا يحلمون باليوم الذي سيتمكنون فيه من قيادة الشعب العراقي سنة وشيعة! وعلى هذا تراهم يروجون لشعارات (إخوان سنة وشيعة)ومعنى هذا كسر الحاجز النفسي لعوام السنة لتغيير هويتهم إذا اقتنعوا أن هذه الهوية ستحول بينهم وبين مصالحهم الحياتية.

إن مما ساعد إيران على سرعة دخولها في هذه المرحلة أنها لم تلمس أية ردة فعل من الطرف السني، حيث أن السنة لحد هذه اللحظة لا يتكلمون عن مظلوميتهم كسنّة، وإذا انتقدوا السياسة الحالية فهم لا يركزون إلا على الإخفاقات العامة التي تشمل كل العراقيين بالفعل مثل(الخدمات البائسة)و(الفساد الحكومي)لكن كم نسبة السنة في أجهزة السلطة أو الدولة؟ وكم نسبتهم في السجون ؟ وكم نسبتهم في البعثات العلمية؟.. الخ هذه لا يتكلم عنها السنة، ولا حتى قنواتهم الفضائية خوفا من اتهامهم بالطائفية!

السادسة : إنهاء الوجود العراقي بالكامل سنة وشيعة، فالشيعة العراقيون لا يمثلون في المشروع الإيراني إلا أداة مرحلية لإزاحة الوجود السني، ثم سيكون الوجود الشيعي غير مرغوب فيه أيضا، فإيران تهدف إلى بناء إمبراطوريتها وفق أحلامها التاريخية(الفارسية)، والذي يؤكد هذا وضع الشيعة العرب اليوم في إيران، وقصة هروب حزب الدعوة من إيران إلى بريطانيا معلومة، بل لقد كنت أشاهد من على التلفزيون قبل الاحتلال محمد باقر الحكيم وهو يشكو من سوء معاملة الحكومة الإيرانية لأتباعه مع أنهم شيعة، ولهذا السبب فإن إيران لن تسمح لشيعة العراق أن يبنوا عراقهم القوي إلا بعد إعلان العراق إقليميا إيرانيا، ومما يؤسف له أن المعطيات على الأرض تشجع إيران في المضي بهذه الخطة، وإليكم بعض هذه المعطيات:

قبول الشيعة العراقيين بمرجعية السيستاني، وهي مرجعية دينية وسياسية، مع أنه لا يملك الجنسية العراقية، بل وقد أعلن عن رفضه للجنسية العراقية بعد أن تبرع له بها بعض البرلمانيين الشيعة، وعلى أقل تقدير إذا كان أهل البيت–عليهم السلام–كلهم عربا فلماذا لا تكون مرجعية عربية للشيعة العرب؟

ظهور حالات مماثلة في المحيط العربي، فالشيعة اللبنانيون قد نزعوا بيعتهم لمحمد حسين فضل الله ليمنحوها للمرجعيات الإيرانية(الخميني ثم الخامنئي) وقد زرت بنفسي الضاحية الجنوبية ووجدت في الشوارع والميادين الرئيسة صور الخميني والخامنئي أكثر من صور الزعماء اللبنانيين.

إن المرحلة الأخيرة قادمة لا محالة إلا في حالة واحدة وهي بروز استراتيجية جديدة في المنطقة، مثل استراتيجية (عربية تركية)أو(عربية تركية أمريكية)وفي هذه الحالة يمكن أن يحدث نوع من التوازن الذي يحد من الأطماع الإيرانية المفتوحة، ليقود المنطقة ومنها الشعب الإيراني نفسه إلى حالة من الاستقرار والتعايش السلمي المطلوب.

أما بغياب الاستراتيجية المقابلة فإن إيران ستصل إلى المرحلة الأخيرة بأسرع مما نتصور، لتبدأ استراتيجيتها الثانية والمكملة وهي الالتفاف على الجزيرة العربية والتي بدأت تمهد لها من خلال(المعارضة البحرينية)و(الثورة الحوثية المسلحة)

أما ثورات الربيع العربي إذا استثنينا الحالة السورية، فستكون كلها مسرحا للتنافس وربما ستجد إيران لنفسها قبل غيرها موطئ قدم هنا أو هناك، إن لم تكن قد وجدت بالفعل.

سوريا في قلب الاستراتيجية الإيرانية

في ملحمته التاريخية التي يسطرها على أرضه وترابه خرج الشعب السوري هذه الجمعة ليصارح أمته العربية والإسلامية من محيطها إلى محيطها «إذا خذلنا الحكام فأين الشعوب» هذا الشعار لم يكن صرخة غاضبة من أم مفجوعة، ولا لافتة صغيرة من الورق يحملها طفل في حمص أو أدلب، إنها «جمعة «اتفق عليها الشعب السوري في كل مدينة وقرية وشارع وزقاق، فهي إذاً موقف عام ونقطة هامة في خط الثورة السورية المتصاعدة.

وإننا كشعوب مقصودة بهذا الخطاب أو العتاب حرام علينا أن لا نرتقي إلى مستوى الوجع السوري بل ومستوى الجدية في هذا الخطاب أو العتاب.

إن الشعب السوري الذي قرر اليوم أن يخاطبنا بهذه اللغة الفصيحة البليغة يدرك أننا قادرون على أن نفعل، وأننا لسنا عاجزين إلى هذا الحد، هكذا يظن السوريون بنا فهل نحن كذلك؟

يذكر السوريون كيف خرجت الأمة في الكثير من العواصم لتحاصر السفارات الدنماركية احتجاجا على الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبي الكريم صلى الله عليه وسلم، وكيف تشكلت لجان المقاطعة الفاعلة لكل ما هو دنماركي، ويذكر السوريون أيضا وقفة الأمة الرائعة إبان العدوان الصهيوني على غزة، وليس بعيدا أيضا أحداث مدينة بنغازي الليبية والتي دعا فيها الشيخ القرضاوي صراحة إلى قتل القذافي.

السوريون يتذكرون هذا وغيره وهم يتساءلون: لماذا نحن فقط؟ لماذا نحن فقط لا نحظى بمثل هذا التأييد والتعاطف؟ هل دماؤنا أرخص من دماء إخواننا؟ هل مساجدنا أقل شأنا من مساجد غزة أو مسجد البابري في الهند؟ هل التعذيب في سجون الأسد أقل وحشية من سجن أبي غريب وسجون الاحتلال الصهيوني؟

وللأمانة فالسوريون وهم يتساءلون كل هذه الأسئلة ينطلقون من تاريخ مشرّف يعطي للوم والعتب لونا آخر، فالسوريون لم يقصّروا في كل قضايا الأمة، فالنخوة العربية والإسلامية تجري في دمائهم، وإذا نسيت فلن أنسى معركة المطار والتي أبلى فيها الشباب السوري بلاءا لا تحتمله الجبال وهم يواجهون مع إخوانهم قوة المارينز المندفعة باتجاه بغداد، أما موقفهم من القضية الفلسطينية فهذا سجل لا ينتهي، وتحت هذا العنوان أيضا كانت صور حسن نصر الله تنتشر في الشارع السوري أكثر من أي شيء آخر! قبل أن يصطدموا بحقيقة نصر الله ومشروعه المشبوه.

وللإجابة عن كل تلك الأسئلة لا بد من توصيف الحالة السورية وبيان خصوصيتها في خارطة الجغرافيا السياسية «الجيوبوليتك» فسوريا على خلاف كل محطات الربيع العربي تقع في صلب المنجل أو «الهلال الشيعي» حيث تمثل «قم» المقبض القوى لهذا المنجل، بينما تمثل «البحرين» و«لبنان» طرفيه الواسعين، أما بغداد ودمشق فهما الأسنان الحادة في هذا المنجل، بينما لا تمثل «مكة والمدينة» إلا الحصاد المنتظر.

لم تكن صورة هذا المنجل واضحة لدى الكثير من المثقفين والسياسيين، لكن انحياز إيران وحكومة المالكي وحزب الله بهذا الشكل الفج للنظام السوري ساهم بإحداث حالة جديدة من الوعي لكنها لا زالت دون الفعل المؤثر.

هذا المنجل الذي مضى عليه حين من الدهر وهو يعمل دون أن يثير شيئا في هذا الجسد الكبير والمتمدد من «جاكارتا» إلى «نواكشوط» لقد كنا نصم آذاننا عن صرخات إخواننا من أهل السنة في ايران والمحرومين من أبسط حقوقهم، والذين لا يسمح لهم ببناء مسجد واحد لهم في طهران، وصور الشباب السنّي المعلّقين على أعواد المشانق تتناقلها مواقعهم دون اكتراث من أحد.

نعم لقد كنا نصم آذاننا ونغمض عيوننا أيضا عن هذه «الفتنة الطائفية» التي تحاول أن تشغلنا عن العدو «الصهيو صليبي» حتى حط الأمريكان رحالهم في بغداد الرشيد وبمساعدة «الولي الفقيه» وأصابعه وأدواته التي أعدها بعناية فائقة لهذا اليوم، وبينما كانت الأمة تبكي دما على سقوط بغداد كانت العمائم السوداء تتبادل التهاني والقبلات الحارة مع بريمر وجنوده «الصليبيين»، وبينما كانت القاذفات الأمريكية تدك مساجد الفلوجة كانت المليشيات الطائفية تحرق المساجد في بغداد حيث تم حرق مائة وثمانين مسجدا في غضون ثلاثة أيام فقط.

إلى هذه اللحظة يصر سليم العوا المرشح «الإسلامي» لرئاسة مصر ومعه عدد غير قليل من الكتاب «الإسلاميين» على أن الفرق بيننا وبين هؤلاء كالفرق بين الشافعية والحنفية، وأنه لا ينبغي صرف أذهان الأمة بهذه الإشكالات «الصغيرة» عن همومها و«قضاياها الكبيرة»

وقد وصل الأمر إلى حد التبرير لزيارة أحمدي نجاد والذي وصل إلى مطار بغداد بحماية المارينز ودباباته «الديمقراطية» بينما لم يجرؤ زعيم عربي واحد أن يزور بغداد في ظل الاحتلال مهما كانت علاقته مع الطرف الأمريكي.

والمسلسل لا زال مستمرا فكوفي عنان أيضا يصرح قبل يومين أن المشكلة السورية لا يمكن حلها دون مشاركة فاعلة من الطرف الإيراني! فإيران ليست جزءا من المشكلة السورية بقدر ما هي جزء من الحل! هكذا بالضبط تعامل «المجتمع الدولي» مع المشكلة العراقية.

وبعد أن قدّم الأمريكان كل خسائرهم المادية والمعنوية والبشرية هاهم يخرجون بعد أن اطمأنوا تماما على أن العراق أصبح خاضعا بشكل كامل لعباءة الولي الفقيه، وبعض فقهائنا لا زالوا يأملون في إيران أن تقف معهم بوجه المشروع الأمريكي!

أذكر في مقابلة لي مع «حسن نصر الله» وبحضور عدد من علماء السنّة في لبنان الذين توسطوا من أجل تخفيف الاحتقان الطائفي في بغداد، حينها سألته عن موقفه الداعم للحكومة العراقية المتحالفة مع الاحتلال الأمريكي فقال: أنا أكلمك كلاما فقهيا وليس سياسيا، نحن مرتبطون بعهد ديني مع الولي الفقيه، وهو الذي يقول لنا: قاوموا في فلسطين ولبنان، ولا تقاوموا في العراق ولا في أفغانستان! قلت هل يمكن أن نفهم الوجه الفقهي لهذه التوجيهات، قال: نعم، هناك «إيران الدولة» والتي ترى من مصلحتها أن تستثمر كل التغيرات القريبة منها، وهناك «إيران الثورة» والتي ترى من مصلحتها دعم المقاومة في فلسطين ولبنان.

وهذا يعني أن المنجل الإيراني بحاجة إلى غطاء من الشرعية الدينية والأخلاقية ليمارس عمله مع شيء من الحقن المخدرة والمهدئة، فالمساعدات الإيرانية لحركات المقاومة الفلسطينية ليست لعيون الفلسطينيين وإنما لو لم تكسب إيران إلا تحييد الفلسطينيين في هذه المعركة لكفى، فكيف إذا حظي هذا المنجل بمباركة المجاهدين والمقاومين الكبار!، نعم إن إيران الثورة بحاجة إلى هذه الأصوات أكثر بكثير من حاجة هذه الأصوات لها.

ومن ثم فإن الخاصرة الإيرانية الرقيقة والتي تمثل الثغرة المناسبة للضغط الشعبي إنما هي في نزع هذه الشرعية، والمطلوب هنا بشكل واضح وصريح أن تقول الشعوب

العربية والإسلامية لإيران ولحكومتها في بغداد: إن دعمكم للنظام السوري سيكلفكم الكثير، إن هذه الشعوب سترفضكم بل وتحاصركم، وإن تصدير الثورة سيتوقف لأن هذه الثورة هي التي طعنتنا في عقيدتنا وتاريخنا وهويتنا ثم طعنتنا في نسائنا وأطفالنا.

إن الواجب الديني والأخلاقي على المقاومة الفلسطينية والمقاومة العراقية أن يكونوا أكثر صراحة في التعبير عن حقيقة الموقف الإيراني ومنجله المسنون في المنطقة، وفضح الملفات العلائقية المشبوهة والتي من شأنها أن تنزع ثوب الشرعية عن هذا المشروع الأثيم.

إن غزة والفلوجة برقبتيهما دين ثقيل للشعب السوري وهما الأقدر اليوم على قيادة الشارع العربي والإسلامي وإبطال كل الشعارات التي يرفعها النظام السوري وحلفاؤه في الصمود والممانعة، وأن المساعدات والتسهيلات التي كان النظام يقدمها لهذه المقاومة أو تلك ستكون عبئا أخلاقيا ثقيلا خاصة بعد ما انكشفت الدوافع الحقيقة لتلك المساعدات والتسهيلات، مع أن التغيير القادم-بإذن الله-في سوريا الحبيبة سيصب في خدمة العراق وفلسطين وتعزيز الهوية العربية والإسلامية في الأمة كلها.

إن وقفة شعبية على طول العالم العربي والإسلامي وعرضه تقودها المقاومة نفسها كفيلة بأن تجعل الولي الفقيه يراجع سياساته وربما تكون هذه المراجعة هي البداية لإحداث نوع من التوازن أو التفاهم المطلوب لاستقرار المنطقة، خاصة بعد صعود التيار الإسلامي في أكثر من بلد عربي، فليكن هذا التيار الأداة الأقوى للوصول إلى حالة التوازن والتفاهم هذه، لا أن يكون أداة من أدوات التخدير أو فاتحا للشهية الإيرانية في التمدد والاستحواذ على أرضنا وسمائنا وتاريخنا ومستقبلنا.

ويكفي هنا أن نتذكر أن جنود الولي الفقيه في العراق قد دعوا صراحة إلى تشكيل الجيش المليوني تحسبا لانتصار الثورة السورية، وفي هذا من الدلالات والإشارات ما لا يمكن تجاوزه، إنهم يعرفون بالضبط من يقاتلون ولماذا.

الهوية والذاكرة التاريخية المنقسمة

تُعَد الذاكرة التاريخية الموجّه الأساس لصناعة المواقف والقرارات، والمجتمع الذي يحتفظ بذاكرة تاريخية منقسمة فإنه بالضرورة سينقسم في مواقفه وقراراته .

تاريخ المنطقة العربية حافل بالأحداث الكبيرة التي صاغت وتصوغ جانبا هاما من هوية العرب وثقافتهم، ولو أردنا أن نقسم تلك الأحداث تقسيما جغرافيا فإنها ستتمايز بشكل واضح ما بين غرب البحر الأحمر وشرقه، ففي الطرف الآسيوي كان الصراع في الغالب صراعا عقديا ثقافيا وإن اتخذ أشكالا سياسية أو اقتصادية، فبعد القادسية وسقوط الإمبراطورية الفارسية نشبت معارك أشد ضراوة وأكثر خطورة استهدفت الخلافة والثقافة والنسيج الاجتماعي، فكانت الفتنة الكبرى التي راح ضحيتها ثلاثة من الخلفاء الراشدين «عمر وعثمان وعلي « وراح ضحيتها أيضا عدد كبير من رموز الصحابة كطلحة والزبير وعمار والحسين – رضي الله عنهم أجمعين – وكانت الفرق المنحرفة والباطنية مثل الخوارج والسبئية والقدرية ..الخ والتي تناولت ثوابت الإسلام ومصادره الأولى بالطعن والتشكيك، ووصلت الجرأة أن يؤلف كتاب واسع بعنوان (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب)، أما الطعن في السنة ورواتها من الصحابة إلى آخر المحدثين المعروفين فهذا أمر شائع ومنتشر .

وقد وصل الأمر إلى قتل الحجيج وسرقة الحجر الأسود من قبل القرامطة، وتحالف ابن العلقمي مع المغول والذي أدى إلى سقوط بغداد واستسلامها لهولاكو ! وما حصل لبغداد اليوم ليس بعيدا عما حصل لها بالأمس .

لقد شخص الدكتور علي شريعتي طبيعة المعركة بعبارات صريحة ومركزة : إن مرتكزات الإسلام الأصيلة كالقرآن والنبوة والكعبة والمسجد ..كلها قد سقطت بيد العدو .. فلابد من البحث عن مرتكزات جديدة !! وفي عنوان صارخ (كربلاء أو الكعبة) يدعو شريعتي كل المؤمنين إلى ترك الطواف بالكعبة والتوجه إلى الكعبة الحقيقية «قبر الحسين»! أنظر كتابه التشيع مسؤولية ص ٦٨.

أما الطرف الأفريقي من مصر والسودان إلى المغرب وموريتانيا فإن ذاكرتهم التاريخية مختلفة تماما، فالصراع بعنوانه الأكبر هو صراع مع الغرب الصليبي أو الاستعماري فمن طارق بن زياد ويوسف بن تاشفين إلى عمر المختار وعبد القادر الجزائري صفحات متواصلة من معارك ذات لون واحد تقريبا، وحتى التحدي الطائفي فهو ليس بعيدا تماما عن ذاك الصراع «الأقباط» نموذجا .

ربما حصل بعض التداخل والتشابه في بعض النقاط عبر التاريخ الطويل مثل دخول الصليبيين إلى بلاد الشام، وفي المقابل قيام الدولة الفاطمية في شمال أفريقيا، وقد كانت تجربة صلاح الدين تجربة مركبة فقد خاض المعركتين في وقت واحد وبرؤية شمولية واعية ومتوازنة، ثم جاء العثمانيون ليكرروا التجربة ذاتها فقد كانت جيوشهم تتنقل بين مقاتلة الصليبيين في قلب أوربا وبين مقاتلة الصفويين على تخوم بغداد، ولا زال أكبر شوارع اسطنبول (بغداد جادة) يخلّد ذكرى استقبال الجيش العثماني بعد تحريره لبغداد وطرد الجيش الصفوي، وهنا لا بد من تسجيل شهادة الدكتور شريعتي وهي شهادة بالغة الأهمية حيث يقول : (من القضايا الواضحة وجود نحو ارتباط بين الصفوية والمسيحية حيث تضامن الاثنان لمواجهة الامبراطورية الإسلامية العظمى التي كان لها حضور فاعل على الصعيد الدولي إبان الحكم العثماني وشكلت خطرا جديا على أوربا ..) التشيع العلوي والتشيع الصفوي ص ٦٠٢.

لكن هذه التداخلات لم تتغلب على حالة الانقسام في الذاكرة التاريخية، حيث بقي الشطر الأفريقي لا ينظر إلى كل هذه المعارك «الشرقية» وبكل أبعادها إلا باعتبارها فتنا داخلية وأخطاء يمكن تجاوزها ولملمتها، والمهم هو تجميع الجهود لمواجهة الخطر القادم من الغرب، وقد ساعد لتعضيد هذه الرؤية عدة عوامل أهمها : سقوط الخلافة الإسلامية هذه المرة على يد الغرب وليس على يد الشرق كما حصل في الخلافة العباسية، وما تبعه من هيمنة الاستعمار الغربي على أغلب أصقاع العالم العربي والإسلامي، وظهور الخطر الصهيوني واحتلال فلسطين والتي مثلت جرحا غائرا في كرامة الإنسان العربي فضلا عن المسلمين في العالم، لهذه المعطيات

أو التحديات تم تجاهل الخسائر الفادحة في الطرف الشرقي مثل ضياع الأحواز وعربستان والتي تزيد مساحتها بأضعاف كثيرة عن فلسطين، وتبع هذا تهديد مباشر لدول الخليج العربي «والبحرين بشكل خاص» واقتناص الجزر العربية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، ثم هيمنة عسكرية واضحة على لبنان من خلال حزب الله، والتجربة اللبنانية تتكرر الآن في اليمن عن طريق مليشيا «الحوثيين» والتي تعد اليوم أكبر مجموعة مسلحة في اليمن، وأخيرا سقوط العراق بكل امكاناته وثرواته بيد المشروع الصفوي ! وهذا يعني أن الطرف العربي الآسيوي قد أصبح كله في مرمى المشروع الصفوي، وأن أحلام الصفويين في السيطرة على مكة والمدينة ومنابع البترول العربي لم تعد مستحيلة ولا بعيدة !

ولتحليل هذا الصورة بعمقها التاريخي نقول : إن سقوط بغداد على يد هولاكو قد أفقد بغداد مكانتها الريادية وإلى اليوم، فالرموز العلمية الكبيرة التي خرّجتها المدارس البغدادية أيام المنصور والرشيد والمأمون والمعتصم لم تتكرر أبدا، وهذا يعني توقفا واضحا في الإنتاج المعرفي، بخلاف مصر التي تمكنت من الاحتفاظ بالموقع الريادي ولكن وفق رؤيتها التاريخية، وأصبح العراق والشام واليمن وربما الخليج أيضا يقلد الحالة المصرية، فمثلا بعد سقوط الخلافة ظهرت مشاريع مختلفة وربما متناقضة للنهوض بواقع الأمة، وكان منها ما هو إسلامي كالإخوان المسلمين، ومنها ما هو قومي كالحركة الناصرية، أما الإخوان فقد مارسوا التهدئة مع التحدي الشرقي وربما فتحوا الأبواب للتقريب أو التعاون مما ساهم في إضعاف الذاكرة التاريخية لهذه الشعوب، وكان من مخرجات هذه التجربة التحالف المعلن بين حماس وحزب الله وإيران والذي توج بمشاركة اسماعيل هنية في احتفالات الثورة الإيرانية رغم الجراح المريرة في سوريا و العراق، وكذلك تحالف فتحي يكن وجبهة العمل الإسلامي اللبنانية مع حسن نصر الله، أما التيار القومي والذي كان مشدودا للقضية المركزية فلسطين فكان يكفي إيران أن تقدم بعض المساعدات والشعارات لهذه القضية لتستهوي هذا التيار، وقد حاول صدام حسين أن يقود حركة تصحيحية في

التيار القومي من خلال تبنيه لمشروع مركب يجمع بين الذاكرتين ليواجه الأخطار المركبة لكنه كان أقل ذكاء فوقع في الفخاخ وأهدر هذه التجربة ودفع الثمن غاليا، وفي تقديري فإن هناك الكثير في التجربة الصدّامية لم يدرس بعدُ، خاصة فيما يتعلق بالتحالف الإيراني الأمريكي لإسقاطه !!

لقد كان العراقيون أكثر خبرة، وأقدر على التعامل مع هذا التحدي، وهم يختزنون في مذكراتهم آلاف القصص والحوادث التفصيلية، لكن هذه المذكرات تعرضت لما يشبه المحو من خلال هيمنة التيارات العلمانية والتي كانت تنأى بنفسها عن التفسيرات الدينية للتاريخ بل وتعتبرها تحديا لوجودها، وحين هبّت رياح الصحوة الإسلامية لم تكن هذه المرة صحوة ذاتية بل كانت من خلال رسائل الإمام البنا ومعالم في الطريق والظلال لسيد قطب ..الخ والتي خلت تماما من أية إشارة لتلك الذاكرة التي يتميز بها العراقيون بشكل خاص والطرف العربي الآسيوي بشكل عام، وقد ساهم في ترسيخ هذه الثقافة الإخوانية الوافدة ضعف المؤسسات العلمية والشرعية العراقية مثل المدرسة الآصفية في الفلوجة والمدرسة الحميدية في سامراء والتي كان لها الدور الأكبر في الحفاظ على هوية العراق العربية الإسلامية، مما اضطر كثيرا من طلبة العلم العراقيين لإكمال دراساتهم في الأزهر الشريف والجامعات المصرية الأخرى، ولم يتبق في المنطقة من يمكن أن يسهم في مقاومة عوامل النسيان أو المحو هذه إلا المدارس السعودية، لكن السعودية لم تظهر حماسا في نشر ثقافتها إلا بنطاق محدود مع ما تمتلكه من عوامل التأثير والتمدد .

في هذه الأجواء سادت مقولات «الحاكمية» و«الحل الإسلامي» لمواجهة الأنظمة الحاكمة، وكان هذا متزامنا مع غض الطرف عن المشروع الذي يستهدف أساس عقيدتنا وهويتنا بل ربما التقى معه في أدبيات «الثورة «ومحاربة» الاستكبار العالمي» وللأمانة فقد اكتشف بعض الإسلاميين حجم هذه الخدعة كالشيخ سعيد حوى سابقا والشيخ القرضاوي لاحقا، لكن هذه لم تكن سوى صرخة في واد عميق من النسيان سرعان ما تلاشت واختفت .

اليوم ربما بات الأمر مهيئا لترميم شيء من تلك الذاكرة بعد أن أفاق العرب في الشرق والغرب على صدمة الأحداث الأخيرة في سوريا، ففي سوريا تعقدت الألغاز ولم يتمكن العرب وفق رؤيتهم الأفريقية من حلها، فما الذي يجمع النظام البعثي مع ولاية الفقيه ؟ وما الذي يجمع «مقاومة» حزب الله مع الحكومة العراقية التي نصبها الأمريكان؟

نعم إننا كعراقيين نتألم حين نرى أن سقوط بغداد الأخير على يد الحلف الصليبي الصفوي لم يثر حتى دواعي التفكر في دراسة طبيعة الصراع وخلفياته التاريخية العميقة، لكننا اليوم نأمل أن تهز هذه الصدمات تلك العقول التي اعتادت التفكير الأحادي ووفق أحكام مسبقة لم تخضع للفحص والاختبار، ليلتقي الجميع في مشروع واحد وبنظرية مركبة لا تستثني صورة ما في فضاء المشهد الكبير الزاخر بالتحديات، إننا لا نريد هنا أن نغلب ثقافة على أخرى لكننا نطمح أن تستفيد كل ثقافة من شقيقتها، وربما يأتي اليوم الذي نتمكن فيه من دمج الثقافتين أو الذاكرتين في ملف واحد وهذه هي الخطوة الأكثر إلحاحا لتوحيد مواقفنا ومشاعرنا خاصة بعد ثورات الربيع الواسعة وإزالة الحواجز المعيقة من التواصل العربي العربي، ولا شك أن مصر اليوم أقدر على ردم هذه الفجوة وقيادة العالم العربي لمواجهة التحديات المعقدة والمتنوعة، وربما يمثل صعود التيار السلفي إلى جنب التيار الإخواني فرصة تاريخية لصناعة النظرية المتوازنة والمركبة .

هوية الأمّة و هوية الطائفة

مع تصاعد التحديات الطائفية في الكثير من دول المنطقة لا زال الخيار السياسي الأمني المزدوج يمثل الأسلوب الأوحد في التعامل مع هذه التحديات، وذلك يعود لأسباب كثيرة منها ضعف الخلفية الثقافية للمسؤولين عن هذه الملفات، ولو قارنا بين تجربتين كبيرتين في هذا المجال، التجربة الأولى تجربة تاريخية ناجحة وهي تجربة صلاح الدين الأيوبي والتجربة الثانية تجربة معاصرة فاشلة وهي تجربة صدام حسين، كلا الرجلين واجها تحديات متشابهة إلى حد ما، مواجهة الغرب (الصليبي)

ومواجهة الفتنة الداخلية (الطائفية)، صلاح الدين رجّح الحل الثقافي مع الفتنة الداخلية وبدأ بتأسيس العشرات من المدارس التي تناولت الإشكالات الطائفية بنوع من العمق العلمي والانفتاح الحواري، وكان الجو العام في مصر وبلاد الشام يسير بهذا الاتجاه، حتى ساهمت زوجة صلاح الدين في تأسيس المدارس النوعية التي كان لها الدور الأبرز في حماية الهوية العربية الإسلامية والقضاء على كل أشكال الفتنة الداخلية، ولا زال الشعب المصري الأكثر انسجاما من بين شعوب المنطقة، وبهذا يكون صلاح الدين قد أردف انتصاراته في الجبهة الخارجية بانتصارات داخلية لا تقل أهمية وروعة عن تلك .

في التجربة المعاصرة اعتمد صدام حسين الأسلوب الأمني، وهذا هو الأسلوب الأنسب لثقافته وشخصيته مستبعدا الخيار العلمي أو الثقافي، لكن النتائج كانت معاكسة تماما، فالتمدد الطائفي وصل إلى أوجه أيام حكم البعث في البصرة والمحافظات الجنوبية وحتى في بغداد، فبقدر ما كانت القسوة الأمنية تدفع الناس باتجاه التطرف كانت تمنحهم أيضا خبرة في طرق الالتفاف على هذه الأساليب الأمنية، وفي هذا الوضع حينما كان حزب البعث لا يملك إجابات علمية لكثير من الأسئلة الثقافية والتاريخية كانت الجارة (إيران) – بثورتها القائمة على أساس هوية مغايرة و رؤية متكاملة ومؤد لجة للدين والتاريخ والثقافة – الأقدر على ملء هذا الفراغ ودعم المراجع والمدارس المؤيدة لها حتى في أيام القادسية (حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران)

لقد دفعت الأمة العراقَ كلَه ثمنا لهذه التجربة، وبدأت النار تمس الأقطار العربية الأخرى، ومع كل هذا فإن نظرية علمية جادة لمواجهة هذه التحديات لم تر النور بعد، ولا زالت المقولات السطحية المبسّطة تنتشر وأغلبها لا يبعد عن التجربة العراقية مثل الأدبيات الوطنية، والاحتكام إلى مؤسسات الدولة الحديثة (الدستورية والقانونية)، وأخيرا الحلول الأمنية بكل صورها .

وهنا نحاول أن نضع بعض النقاط المشجعة على التفكير العميق للوصول بالنهاية إلى تشخيص علمي دقيق للمعضلة وتعقيداتها .

في البداية لا بد من تفكيك المصطلحات المفتاحية مثل (المذهب والطائفة والأمة)، وهنا لا بد أن نعترف بوجود نوع من الخلط والضبابية في هذه المصطلحات، فلا زال كثير من الكتاب والباحثين لا يفرقون بين هذه المدلولات فيضع الواحدة مكان الأخرى، ولا شك أن اللغة ذاتها تعين على هذا الخلط، ولذلك من المستحسن التركيز على المعاني الاصطلاحية المستمدة من الميدان والواقع واستبعاد التحليلات اللغوية والجذرية .

يمكن القول هنا : إن المذهب هو اجتهاد علمي (مدرسة) من دون هوية جديدة أو محور ولاء جديد، فالشافعية مذهب فقهي والماتريدية مذهب عقدي والقادرية مذهب تربوي والبصرية مذهب لغوي ..الخ ويمكن هنا أن نقول : إن الأحزاب السياسية المعاصرة هي مذاهب سياسية أيضا، ولأن كل هذه المذاهب لا تتضمن هوية داخلية خاصة فإن الشخص الواحد ممكن أن يكون شافعيا في الفقه وماتريديا في العقيدة ..الخ وهو لا يعيش في المذهب إلا في الإطار العلمي المحدد، وأما خارج هذا الإطار فهو لا يختلف عن بقية الناس في ولائه العام للأمة أو الدولة التي ينتسب إليها .

الطائفة عكس المذهب تماما فأساس الطائفة (هوية جامعة وولاء شامل) وفي الطائفة كل عناصر الهوية (المعتقد والفقه والتاريخ والرموز والمناسبات ..الخ) وبالتالي لا يمكن للطائفي أن يكون له انتساب آخر غير طائفته، وإذا وجد فهو إما متنصل عن طائفته، أو مجامل في انتسابه، وإذا كنت تدخل المسجد أو المحلات العامة فلا تكاد تفرق بين أصحاب المذاهب والمدارس والتوجهات المختلفة فإنك بسهولة تستطيع أن تميز أبناء الطائفة عن غيرهم لأنهم هم الذين يحرصون على تمييز أنفسهم حتى في الزي أو اللهجة أو طريقة السلام، إنهم يبتكرون في كل مناسبة ما يميزهم في الأفراح والأتراح والعلاقات والشعارات والألوان ..الخ

الطائفة حقيقة هي أمة داخل الأمة وهذا في أحسن الأحوال، أما إذا تمكنت الطائفة من أسباب القوة والانتشار فإنها قطعا ستتحول إلى مشروع (الأمة البديلة)، لأنها في الأصل صنعت لها هوية كاملة وشاملة بديلة عن هوية الأمة، ونستعير هنا بتركيز شديد المقولات التحليلية العميقة للدكتور علي شريعتي وهو من أبرز فلاسفة الشيعة المعاصرين والذي يقول فيه علي الخامنئي : (إن النجاح الذي حققه شريعتي لم يحققه سواه) التشيع العلوي ..ص ٥، يقول شريعتي بالنص : (لقد صارت الكعبة وصار الطواف بالكعبة قاعدة دعاية عظمى لجهاز الخلافة .. إذاً وقد سقط الحج كشعار في يد العدو ما العمل؟ الاتجاه معروف، الطواف بقبر الحسين هو إذاً الطواف حول الكعبة الحقيقية) التشيع مسؤولية ص ٦٨، ثم يقول : (ما هي شعارات الطبقة الحاكمة؟... القرآن، السنة، الحج، الجهاد، المسجد، الجماعة، وماذا يمكن إذن أن تكون شعارات الطبقة المحكومة المحرومة ؟ هذه الطبقة التي ترى الشعارات الأصيلة للإسلام في يد العدو، وتنهض للبحث عن شعارات ومرتكزات وأسلحة جديدة)المصدر السابق ١٩، من الواضح في هذه المقتطفات أن فيلسوف الثورة يدعو صراحة إلى تأسيس هوية جديدة في كل ملامحها وأبعادها، وعلى أساس هذه الهوية الجديدة ينبغي أن تقوم الأمة الجديدة، وهنا يكون الصراع بين الطائفة والأمة صراع وجود بامتياز .

لقد استغرب بعض القادة العرب من السلوك الطائفي المنافي للروح الوطنية والذي بدأ يشكل قلقا جادا في الكثير من الدول العربية خاصة بعد المظاهرات التي تجرأت على رفع صور لزعامات أجنبية معروفة، والحقيقة أنه لا يمكن للهوية الطائفية إلا أن تكون عابرة للحدود القطرية، لأنه ليس في مرتكزاتها اعتبار للأدبيات الوطنية إلا تلك التي تصب في مصلحة الطائفة، وهذا ما يتم ترسيخه في الجماهير عبر المواكب الحاشدة والمتكررة على كثرة المناسبات، ففي هذه المواكب يتم غرس الشعور الطائفي وصناعة القيم المناسبة له بحيث تكون هذه القيم ركنا أساسيا في الشخصية والعقل الجمعي للمشاركين .

وإذا كان هذا هو مضمون الثقافة الطائفية فإلى أي مدى ينطبق هذا المضمون مع مصطلح « أهل السنة والجماعة « ؟ هناك من يحاول خلط الأوراق بقصد أو بغير قصد، والحق أن هذا المصطلح أطلق على الأمة بعد خروج الفرق، وليس المقصود بالسنة مذهبا محددا، إذ السنة معناها منهج الرسول صلى الله عليه وسلم، والجماعة هنا إنما هي (الأمة) وليست حزبا أو مجموعة محددة، والدليل أن هذا المصطلح ليس له هوية غير هوية الأمة، فالقرآن والسنة والتراث والتاريخ والمناسبات والرموز ..الخ هي ذاتها عناصر هوية الأمة وهي ما يركز عليه أهل السنة والجماعة، بمعنى أن هناك انسجاما وتطابقا تاما وهذا يؤكد أن الهوية واحدة، ولو نظرنا في المقابل إلى الطوائف الأخرى فإنك تجد فيها عناصر أخرى ورموزا وقراءات للتاريخ والجغرافية مختلفة تماما مع هوية الأمة بل هي متصادمة معها تصادما حادا .

لقد استوعب أهل السنة حركة الأمة الثقافية والسياسية والتربوية المنسجمة مع هوية الأمة على اختلاف مذاهبها وتوجهاتها، فهم يفخرون بالمهاجرين والأنصار والآل والأصحاب، ويفخرون بعمر بن عبد العزيز الأموي وهارون الرشيد العباسي وصلاح الدين الكردي ومحمد الفاتح العثماني، ويفخرون بمدرسة الحديث المدنية ومدرسة الرأي البغدادية ومدرسة الظاهر الأندلسية ..الخ وعليه فلا يصح اعتبار أهل السنة مذهبا أو حزبا أو جماعة .

لقد أحدثت الأنظمة العلمانية الحديثة تصورا جديدا لتلك المعادلات الثابتة فتعاملوا مع أهل السنة والجماعة كطائفة وليس كأمة، وأصبح في أدبيات العلمانية أن الذي يدافع عن هوية الأمة وتأريخها ورموزها هو طائفي ولا يختلف عن ذلك الذي يدعو إلى هوية جديدة وأمة بديلة ! والعلمانيون وهم يغضون الطرف عن هذه الحقيقة ربما كانوا يهدفون إلى التخلص من مزاحمات الإسلاميين لهم سواء كان هؤلاء الإسلاميون ينطلقون من ثقافة الأمة أو من ثقافة الطائفة، وقد أدى ترسيخ هذه الصورة إلى ترك ثوابت الأمة وتاريخها دون محام أو مدافع، وشاعت لدى الكثير من المثقفين وربما الدعاة أيضا أن الدفاع عن الخلفاء الراشدين وأمهات المؤمنين

والأمويين والعباسيين والعثمانيين والأندلسيين والأيوبيين هو من مخلفات الثقافة الطائفية !! وأن إدانة القرامطة الذين سرقوا الحجر الأسود وذبحوا الحجيج، أو إدانة المحدث النوري الذي ألف كتابه (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) والذي بذل فيه كل جهده واجتهاده للطعن في صحة القرآن الكريم، هذه كلها ثقافة طائفية ! المهم أن تبقى الأمة واحدة، وهنا يكون مصطلح الأمة مصطلحا بلا مضمون فالأمة التي ليست لها هوية ولا تاريخ أمة وهمية ليس لها وجود .

وهنا لا بد من التأكيد أن نقد التاريخ والتراث الثقافي لأمتنا شيء والتبرؤ منه شيء آخر، فنحن لا ندافع عن تاريخنا وتراثنا بوجه الناقد العلمي وهذا قائم وموجود داخل الثقافة السنيّة بشكل واسع، لكننا نستنفر بوجه من يريد استئصال هذا التاريخ أو التراث لأنه استئصال للأمة ومحو لذاتها وهويتها.

وأخيرا فإن البحث العلمي العميق لهذه المعضلة وأسبابها وتداعياتها هو الكفيل بالتوصل إلى الحل المنشود، وقد يسهم مثل هذا البحث في تبصير المغرر بهم من اللاهثين خلف الدعوات الطائفية حينما يتأكدون أن المشروع الطائفي يعني قطع الصلة بهوية الأمة وتأريخها العريق، وعلى الأقل فإن تحصين الأمة وتجميع قواها حول هوية واضحة لا مناص منه في معركة البقاء ومواجهة التحديات المختلفة والمتغيرة .

ملامح من فقه الهُوية

يكثر الحديث هذه الأيام عن الهُوية، من حيث أهميتها والتحديات التي تواجهها، ولكن ليس هناك ما يشير إلى وجود تعريف جامع مانع للهوية التي نتحدث عنها، وهذا ما يفتح الباب لتفسيرات وتأويلات فضفاضة قد تساعد في كشف خاصرة الهوية نفسها لكل من يسعى لاختراقها أو تشويهها .

الهُوية تعريفٌ، والتعريفُ ينبغي أن ينقّى تماما من الكلمات المحتملة والمفاهيم المبهمة، وإلا فقد التعريف وظيفته، تماما كالبطاقة التعريفية التي يحملها الأشخاص والتي تتضمن الاسم والصورة والتسلسل الوطني وكل ما يميز هذا الشخص عن غيره،

وحينما نتكلم عن هوية الأمة فإن الحاجة إلى التعبيرات المحددة والمميّزة ستكون أشد، وإذا كان فقدان الهوية الشخصية أو اختلاطها قد يضيّع الحقوق والحدود، فإنه بالنسبة للأمم والشعوب سيكون أكثر خطرا على كل المستويات الثقافية والسياسية، خاصة إذا لاحظنا أن الهوية لا تعرّف الأمم والمكوّنات البشرية فحسب، بل هي من تؤسسها وتعيد صياغتها، والذين ينجحون في صناعة هوية جديدة فإنهم قد ينجحون أيضا في صناعة أمة جديدة ! ولننظر مثلا إلى فرانكلين في صناعته للهوية الأمريكية، ولينين في صناعته للاتحاد السوفيتي .

بعض الباحثين يعرّف الهوية بالسمات والخصائص كالدين واللغة والعادات والتقاليد، ثم يضع هذه العناصر في مرتبة واحدة ويسوقها سوقا واحدا، وفي المقابل هناك من الإسلاميين من يعرّف الهوية بالعقيدة بحيث يكونا متطابقتين، وبهذا يلغي كل السمات والخصائص الأخرى، وكلا التوجهين يحملان تداخلات خطيرة قد يطول شرحها، ولكن يكفينا هنا أن نثير الجو النقدي المحفّز على التفكير الفاحص .

لكل هوية سماتها وخصائصها ولكل شعب طرائقه في التعبير عن ذاته، إلا أن كل هذه السمات والطرائق تدور حول فكرة مركزية تمثل العمود الأساس في الهوية، وهذه الفكرة يمكن أن نسميها (الآصرة الأولى) فمثلا الهوية القبلية تجعل النسب القبلي آصرتها الأولى، ووفق هذه الآصرة يكون الولاء والعداء، أما اللغة والعادات والتقاليد والفن فكلها خصائص تابعة لهذه الآصرة وتدور في فلكها، ومثل هذا حينما نتكلم عن الهوية الوطنية أو القومية أو الطائفية، فلكل هوية فكرة مركزية تتمحور حولها كل السمات والخصائص الأخرى .

في هويتنا الإسلامية لا بد من البحث أولا عن هذه الآصرة، لنسأل :ما الذي فرّق بين أبي لهب وأخيه العباس، وما الذي أبعد ''أبا الحكم'' وقرّب بلالا ؟وما الذي جعل الأوس والخزرج يخوضون حربا ضروسا مع قريش ؟ إنها -لاشك- كلمة واحدة ''لا إله إلا الله محمد رسول الله''، بهذه الكلمة فقط كان ذلك التمايز وليس

باللغة ولا العادات أو التقاليد ولا كل السمات التي يضعها بعض الباحثين مع العقيدة في صف واحد .

لكن هذه العقيدة التي انطلق بها المسلمون الأوائل قد صنعوا بها تاريخا متميزا وممتزجا بروح هذه العقيدة ومقتضياتها حتى أنه يصعب وضع حد فاصل بين التاريخ الإسلامي والعقيدة الإسلامية، فمعركة بدر وأُحُد والقادسية واليرموك والفتوحات الكبرى كفتح الأندلس والقسطنطينية ..الخ وما أفرزته هذه من رموز تاريخية كبيرة كالخلفاء الراشدين وخالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص وطارق بن زياد وصلاح الدين ومحمد الفاتح ..الخ هذا التاريخ كله هو جزء من هويتنا وإن لم يكن جزءا من علم العقيدة، بمعنى أنه لا بد من غرس الاعتزاز بهذا التاريخ في نفوس الأطفال والناشئين، وهو وإن كان تاريخا بشريا غير مقدس لكنه يمثل امتدادا هاما لهويتنا الإسلامية، ورافعة قوية لطموحاتنا الكبرى في الوحدة والنهضة، والأمة التي ليس لها تاريخ ليس لها مستقبل .

والعقيدة أيضا لم تنفصل عن الفكر الإنساني، فتراثنا الإسلامي حقق تفاعلا متواصلا بين المعرفة البشرية ومصادر الوحي المقدس (القرآن والسنة)فكتب التفسير والحديث والفقه والأصول ..الخ والمدارس العلمية والاجتهادية الرصينة كالمذاهب الأربعة، والمؤسسات التربوية كالزيتونة والأزهر والنظامية والمستنصرية، والرموز العلمية الكبيرة كالبخاري ومسلم والغزالي وابن تيمية ..الخ هذا التراث كله هو جزء من هويتنا أيضا وإن لم يكن تراثا مقدسا .

ولأن الوحي نزل بلغة العرب (إنا أنزلناه قرآنا عربيا)وهي كذلك لغة الحديث والفقه والتفسير، ولغة الصلاة والحج فإن اللغة العربية إذاً هي جزء من هويتنا بكل تراثها العلمي والأدبي ومدارسها ورموزها، وإن لم يكن هذا التراث اللغوي تراثا مقدسا أيضا.

وكذلك طرائق التعبير عن هذه الهوية هي أيضا جزء من هويتنا، وهذا باب واسع يشمل الفن والعمران والزينة والزي ..الخ ومعلوم تلك الأحاديث النبوية التي تتحدث

عن ترجيل الشعر ومخالفة المشركين ثم اليهود فيه، وقد حوى كتاب اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية لطائف وفرائد دقيقة في هذا المجال، وعلينا أن لا نستهين بهذا الجانب فإن مآذن اسطنبول هي التي حافظت على هوية تركيا الإسلامية بوجه كل مشاريع التغريب والأوربة، وإن مسجد أبي حنيفة النعمان هو من حافظ على هوية بغداد في أيام البويهيين، وسيحافظ عليها اليوم إن شاء الله في عهد الصفويين الجدد، كما أن قبة الصخرة والتي بناها الأمويون في المسجد الأقصى المبارك ستحافظ على هوية فلسطين، وقد زرت الأندلس فوجدت الزخارف الإسلامية المنتشرة حتى على المباني الحديثة مثل فندق الحمراء والذي تزيّن أروقته عبارةُ (لا غالب إلا الله)وهي شاهدة على هوية الأندلس، وفي البلقان كانت أنشودة (طلع البدر علينا) يحفظها أطفال المسلمين هناك وأصبحت جزءا من هويتهم، وأخيرا فإن تعلق قلوب الملايين من المسلمين بصورة الكعبة المشرفة وزخرفتها المميزة شاهد آخر على صلة هذا الجانب بالهوية .

إذاً نحن بحاجة إلى تعريف متوازن ودقيق للهوية يجمع بين محور الهوية المقدس (العقيدة) وبين التفاعلات البشرية مع هذا المحور فكرا وحركة وتعبيرا، كما نوازن بين الاعتزاز بتاريخنا وتراثنا وبين النقد العلمي لهذا التاريخ والتراث لأنه ليس تاريخا ولا تراثا مقدسا، بهذه النظرية المركبة والمتوازنة نستطيع أن نصوغ تعريفا مناسبا ودقيقا للهوية بشكل عام فنقول :»الهوية هي آصرة الولاء والانتماء الأولى والخصائص الثقافية والتراثية المنبثقة من التفاعل الإيجابي مع هذه الآصرة «

من هذا التعريف سنتوصل إلى استنتاجات ومعايير حاكمة في نمط التفكير السائد ومن ذلك :

إن الحديث عن الهوية من خلال السمات المجتمعية المنفصلة أو المتساوية مع المحور الأساس يجعل التمايز بين الذات والآخر تمايزا ضعيفا وربما متميعا، فحين نردد مثلا :علينا أن نعترف بالآخر أو نحترم الآخر، وهذه أدبيات جميلة، لكن أليس الأولى قبل هذا أن نعرف بالضبط من نحن ومن الآخر ؟هنا يأتي دور الهوية، فهي

التي ستحدد بالضبط من نحن ومن الآخر، وحين تتناول الهوية السمات والأدبيات العامة من غير تحديد الآصرة «الجامعة المانعة» فإن الحدود بيننا وبين الآخر ستبقى مشوّشة ومرتبكة .

وحين نرتكب الخطأ المقابل فنمحو التاريخ والتراث من مسمى الهوية، فإننا سنعرّض كل هذه الثروة للضياع، وأذكر هنا محاضرة لأحد المشايخ وهو يتحدث عن الفتن والفِرق فقال :الحل هو أن نتجاوز كل هذا التاريخ المضطرب ثم ننصب جسرا من النقطة التي نعيش بها اليوم إلى عصر النبوة الصافي ! ومع ما يبدو في هذا من طرح مريح للنفس، إلا أنه من الناحية العملية غير ممكن، فذلك العصر نُقل إلينا نقلا ,والذين نقلوه رواية ودراية واستنباطا هم بشر، وبالتالي فإننا لن نتخلص من الاجتهاد ولا الاختلاف ولكننا فوق هذا سنخسر من تلقتهم الأمة بالقبول وشهدت لهم بالتميّز والصلاح، وهذه الفكرة بأبعادها النفسية تمثل هزيمة داخلية ومحاولة للتخفف من أعباء الهوية والصراع من أجلها كحال جميع الأمم التي تقاتل من أجل هويتها .

في التعريف المقترح معيار حاكم حيث لا بد من التفريق بين التراث المنبثق من التفاعل الإيجابي مع «العقيدة» والتراث الآخر حتى لو صدر ممن ينتسب إلى هذه الأمة، وهذه فائدة التفريق بين الآصرة الأولى وبين بقية السمات والخصائص، فمثلا في بعض كتب التفسير هناك تفسيرات باطنية متناقضة مع صريح الوحي، وهناك روايات إسرائيلية استفادها بعض المفسرين من الكتب اليهودية كمحاولة لتفسير بعض القصص القرآنية والتي قد تكون وردت بشكل مفصّل في الكتب اليهودية، وهناك أيضا مقولات عقائدية وفقهية لا تدخل في دائرة الاجتهاد المشروع، وهذا كله ينبغي إبعاده عن مفهوم الهوية ثم لا بأس بتناوله في دائرة التراث الإنساني العام للاعتبار وليس للانتماء .

من هنا تكون أمامنا ثلاث دوائر :دائرة الوحي المقدس (قرآنا وسنة) وهذه الدائرة هي محور الهوية وركنها الأساس، ثم دائرة النشاط العملي والفكري المنبثق من التفاعل الإيجابي مع الدائرة الأولى، وهذه امتداد لهويتنا نعتز بها وندافع عنها وهي

خاضعة أيضا لمزيد من الاجتهاد والنقد والتمحيص، الدائرة الثالثة دائرة النشاط العملي والفكري البعيد عن الدائرة الأولى، وهذه لا نعدها من هويتنا وإنما هي جزء من التراث الإنساني العام .

بقي أن نؤكّد ميزة هامة في «فقه الهوية» هي أن هذا الفقه ينبغي أن يتاح للجميع بل ويلتقي عليه الجميع وهذا بخلاف «علم الفقه» المعروف والذي هو ميدان الفقهاء فقط استنباطا وتحقيقا وترجيحا وتنزيلا، والأمة عليها أن تستفتي هؤلاء الفقهاء « في كل مسائل هذا العلم أما «فقه الهوية» فالأمة كلها معنية باستيعابه وترسيخه والدفاع عنه، إنه الرأي العام والإطار الكلي الجامع، والمعيار الذي يجب أن تحمله الأمة في كل ظروفها وأحوالها لتعرف به عدوها من صديقها، وتعرف به الاعتدال من الشذوذ، إذاً حين نتكلم عن العلوم فلا بد من احترام التخصصات لكن حين نتكلم عن الهوية فالهوية ليست تخصصا بل هي بطاقة الولاء والانتماء التي يحملها كل فرد في هذه الأمة ، وبهذا يتمكن الجميع من المساهمة في ترسيخ الهوية وبكل الوسائل المتاحة كالتربية الأسرية والمدرسية ووسائل الإعلام والعلاقات الاجتماعية ..الخ ولا يصح أن تترك الهوية لنخبة متخصصة من الفقهاء والباحثين، وعليه فمن الناحية العملية ليس معيبا أن يقول المسلم مثلا : إني لا أعرف معنى هذه الآية أو ذلك الحديث، أو أني لم أسمع بهذا الحكم في العبادات أو المعاملات، ولكن من المعيب أن لا يعرف أصدقاءه من أعدائه، أو أنه يسمع الطعن في أمهات المؤمنين وصحابة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–وتاريخ الأمة فيسكت أو يقول :لا أعلم ! فهذا مؤشر على ضياع الهوية وتشويهها، وإذا تعرضت الهوية للتشويش أو الضياع فإن الأمة نفسها ستتعرض لذلك، فكل أمة مرتبطة بهويتها وجودا وعدما، قوة وضعفا وهكذا ..

الهوية في مرحلة النكسة

كثير هم الذين كتبوا في فقه التمكين، وربما هذا ما يناسب الحالة العامة في تاريخنا الطويل، لكن مع انهيار الأمة كوحدة سياسية كبرى وخضوعها لشروط الغرب المتغلب ومشاريعه المتشعبة دخلت الأمة في حالة جديدة يمكن تسميتها بـ (النكسة)، ومع الشعور المتفائل بموجة الربيع العربي والذي يبشر ببداية مشجعة للنهوض، إلا أن الوضع العام لا زال محكوما بالتداعيات الثقيلة لهذه النكسة، وخاصة البلاد الخاضعة للهيمنة الأجنبية المباشرة كفلسطين والعراق وأفغانستان .

وإذا كان العلم أساس العمل، وأنه:

وكل من بغير علم يعمل أعماله مردودة لا تقبل

فالعمل بغير علم مردود عند الله، وهو مردود في الحياة الدنيا أيضا لأنه لن ينتج إلا مزيدا من الخسائر والجهود الضائعة، كالذي يحاول بناء بيت بلا خارطة ولا خطة، هكذا حال كثير من الجماعات والأفراد الذين يتصدون للشأن العام ولكن قبل بناء النظرية المتكاملة والقابلة للتطبيق، ولقد قيل :إن كل هدف لا توضع له خطة مدروسة فهو حلم أو شعار، حلم للكسالى، وشعار للتجار .

هنا سنحاول أن نشير لبعض الومضات في هذا الفقه (فقه النكسة) لنسهم في تشجيع الباحثين وطلاب العلم لسبر أغوار هذا العلم واستخلاص النظرية المركبة والمتكاملة للنهوض.

بداية علينا أن نؤمن أن حركة التاريخ لها قوانين قد لا تختلف كثيرا عن قوانين الفيزياء، ومن هذه القوانين أن الأمم لها دورات حياتية تولد وتنمو وتشيخ وتموت ثم تولد من جديد وهكذا، هذه سنة الحياة في الإنسان والحيوان والنبات، وهي سنة أيضا في الأمم والحضارات والإمبراطوريات، وكما أن أعمار الأفراد مختلفة بحسب توازن عوامل الصحة والمرض والحوادث القاهرة فكذلك الأمم والدول، وعليه فلا ينبغي لنا اليوم أن نشعر بحالة الإحباط أو بفقدان الثقة بأنفسنا فإننا لم نأت بالغريب، ولسنا استثناء من هذه السنة التاريخية، بل العكس فلقد كنا استثناء لأننا عمّرنا طويلا أكثر بكثير من الأمم الأخرى، فليس هناك في الأمم أمة غيرنا عمّرت ثلاثة عشر قرنا بسيادة سياسية وريادة حضارية، ولو قارنا أنفسنا بالأمة اليهودية التي بقيت ثلاثة آلاف سنة في شتات وسبات ولم يتمكنوا من صناعة إطار جغرافي يجمعهم إلا

في هذه الإختلاسة السريعة والمرتبكة من أرض فلسطين. فنحن بحق أمة محظوظة رغم حالة المرض التي نمر بها. والعبرة دائما ليس في أن لا نمرض، وإنما العبرة أن لا تطول فترة المرض .

في وقعة حنين أصيب المسلمون بالنكسة والتي كادت أن تودي بالأخضر واليابس، حتى وقف الرسول صلى الله عليه وسلم مرددا :أنا النبي لا كذب / أنا ابن عبد المطلب، ماذا يعني هذا في فقه النكسة ؟إنه إعلان الهوية، فأول خطوة للنهوض هي الهوية، الهوية هي التي تجمعنا، وهي التي تستنفر الطاقات الكامنة فينا.

لقد مر علينا حين من الدهر بعد سقوط الأمة كوحدة سياسية كبرى ونحن نخجل من هويتنا، ونعبّر عنها بأساليب مضطربة وربما متناقضة، فمرة شرقية وأخرى غربية، ومرة قومية وأخرى قُطرية «سايكسبيكية «، المهم أن لا نعلنها أننا أمة إسلامية بعقيدتها وتاريخها وتراثها، مع أننا لا زلنا نعيش حالة الأمة في محطات ثقافتنا وسلوكياتنا اليومية فالكعبة والحج والمسجد ورمضان لا تسمح لنا إلا أن نكون أمة واحدة، وأن الحدود السياسية مهما كانت فإنها لن تحول دون الانتماء الشعوري للأمة وهويتها الأساس، وأذكر هنا لطيفة فقد حضرت جنازة فتاة سودانية منذ أشهر، فدار حديث عن سؤال القبر، فقلت :نعم إنها ستسأل :من هم إخوانك ؟ومن هم أخواتك ؟فإن قالت :السودانيون إخواني والسودانيات أخواتي فإنها سترسب في الامتحان! لكنها ستقول إن شاء الله :المسلمون إخواني والمسلمات أخواتي، هذه عقيدتنا وحينما نتجاوزها في التربية الأسرية أو المدرسية فإننا سنصنع ازدواجية في الشخصية وتناقضا صارخا في السلوك . وهذا ما لمسناه في سنّة العراق، حيث أنهم لهذه اللحظة لا يحسنون التعبير عن هويتهم، وبالتالي هم غير قادرين على المطالبة بحقوقهم وبما يضمن لهم وجودهم أصلا، وبالمقابل لقد رأينا كثيرا من الفرق الضعيفة والصغيرة تمكنت من الاحتفاظ بذاتها بإعلانها الواضح لهويتها كالشيعة واليزيدية والدروز ..الخ بل ما الذي جعل اليهود يحتفظون بوحدتهم الشعورية رغم تشتتهم الطويل في البلاد المختلفة سياسيا وثقافيا ؟إنها الهوية التي تغرس غرسا مع حليب الأمهات، وأن أي مكون بشري لا

يعتز بهويته ولا يعبر عنها بشجاعة فإنه سيتلاشى ويذوب في محيطه الأوسع مهما بلغ حجمه وتاريخه، ومن المفيد هنا أن ننبه إلى أن المجتمعات التي تمر في حالة الضعف بحاجة أكثر لإبراز هويتها من المجتمعات القوية لأن القوي يمتلك القوة التي تحميه وتحمي كيانه أما الضعيف فإن ضعفه سيغري الطامعين والمتربصين فإن ضعف ولاؤه لهويته وخصوصيته فإنه سينهار بالكامل .

في نكسة حنين انتدب رسول الله صلى الله عليه وسلم عمّه العباس لينادي بأصحاب السمرة «الشجرة» وهؤلاء هم صفوة الصحابة الذين كانوا قد بايعوه صلى الله عليه وسلم على الموت، يقول العباس فناديتهم فانعطف إليّ منهم نحو مائة !مائة فقط من مجموع الجيش الذي كان اثني عشر ألفا !لكن بصمود المائة رجع الجيش كله، إذاً في مرحلة النكسة نحتاج إلى صناعة النموذج والمثل الذي يحتذى فيعيد الحياة لأطراف الجسد كله، وحين نتطلع اليوم إلى واقع الأمة بنظرة تشخيصية نرى أن الأمة تفتقر فعلا إلى هذا النموذج، ليس لقلة الصادقين والمخلصين بل لضعف القدرة على بناء النموذج الناجح والمشجع للآخرين، فالصفوة من الدعاة والمجاهدين لم يتفقوا على الهدف أو ترتيب الأولويات بل كانت المناكفات فيما بينهم أشد مما هو في الوسط الجماهيري، وصرنا نرى أن الجمهور هو الذي يلح على توحيد القيادات والرموز !بمعنى أن الصفوة مكان أن يكونوا هم واسطة العقد في تجميع طاقات الأمة وإمكانياتها أصبحت الأمة هي من تطالبهم بذلك، ومكان أن يقوم الصفوة بإصلاح ذات البين في عموم الناس، أصبح عموم الناس هم الذين يحاولون إصلاح ذات البين في صفوف الصفوة !ووصل الحد بينهم في بعض التجارب إلى التشكيك في النوايا والتنابز بالألقاب، وفي النهاية لم يعد هم النهوض بالأمة هو الهم الأول بل الدفاع عن الشيخ والحزب والجماعة .

هناك تجارب قاربت على التمكين الجزئي لكننا رأينا منهم جهلا فاضحا في محاولات تنزيل المشروع الإسلامي على الأرض، فلم يحضر في أذهان هؤلاء من الإسلام إلا إقامة الحدود بقطع السارق وجلد المخمور ورجم الزاني، قبل التربية وقبل

التعليم وقبل القضاء على البطالة والمرض والجهل، هذه صورة الإسلام الأولى التي عرضتها «الصفوة «للجمهور المرتبك وللعالم المتابع والمراقب ! مما ولّد تشكيكا جادا في مقولة «الحل الإسلامي «حيث أصبح دعاة الحل الإسلامي جزءا من المشكلة وليس سببا للحل، والتجربة الأفغانية والصومالية وربما العراقية شاهدة على هذا .

في مرحلة النكسة تظهر حالة مما يمكن تسميته بالفقه المتميّع، حيث كثرة الضغوط الخارجية، والحاجة لإيجاد قدر من التعايش أو التكيّف مع حالة الضعف هذه وتداعياتها المتشعبة، فالطرف القوي يفرض شروطه وقوانينه ومشاريعه المتنوعة، وهو بحكم تفوقه يملي كل هذا إملاء على الطرف الأضعف، وبما أن مصالح الناس مرتبطة ارتباطا وثيقا بهذه الحالة المعقدة فإن «فقهاء التيسير» ممكن أن يجهدوا أنفسهم للبحث عن المخارج أو الحيل الشرعية إلى الحد الذي قد ينعكس ليس على واقع الضرورة الذي نعيش بل قد يصل الأمر إلى محاكمة واقع آخر كنا إلى عهد قريب نفخر به، فمثلا حينما نحصر كل مدلولات الجهاد بالدفاع عن النفس فإن هذا فيه إدانة مبطنة للفاتحين الأوائل، ففتح الأندلس وفتح القسطنطينية لم يكن دفاعا عن النفس، وإذا صحت تفسيرات هؤلاء للجهاد الشرعي فإن هذه الفتوحات ستقع قطعا خارج دائرة الشرع !! ومثل هذا لما نتناول كل المسائل التي تمثل نقاط تماس في صراع الهوية مثل أحكام الذميين والمرتدين والحجاب، والتعدد، وإرث المرأة ..الخ وهنا مكمن الخطر فلم تعد هذه الفتاوى مجرد اجتهادات محتملة للصواب والخطأ لكنها إخلال واضح في التعبئة المنشودة في معركة البقاء، ومن هنا تأتي القراءات المشوّهة للتاريخ والتي حاولت النيل من رموز الصحابة تقربا لهذا الطرف أو ذاك، حيث لم تأت هذه القراءات المضطربة في أجواء البحث العلمي بل جاءت في أوج التحدي الذي تتعرض له هويتنا اليوم.

بعض الناس يتصورون خطأ أننا في مرحلة الضعف يجوز لنا أن نتخفف ونتهاون فيما لا يجوز لنا أن نتهاون معه في مرحلة القوة، وهذا من الناحية العلمية والتربوية لا يسلم أمام النقد الفاحص، فالضعيف الذي لا يجد ما يحمي به وجوده إلا اعتصامه

بهويته كيف يكون حاله عندما يتخفف من أعباء هذه الهوية نفسها ؟وما الذي سيبقى له من حواجز تقيه من الذوبان في هوية الآخر ؟لقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتشدد في التربية المكية صلابة وولاء وبراء أكثر بكثير من العهد المدني، في مكة جاءته قريش تساومه وقدمت له ما لا يمكن أن تقدمه لغيره حتى عرضوا عليه الملك لكن العنوان الأبرز لتلك المرحلة كان «لكم دينكم ولي دين «إنها المفاصلة الحادة، بينما في المدينة رأيناه عليه الصلاة والسلام يضع الوثيقة المنفتحة للتعاون مع أهل الديانات الأخرى، وتحالف مع خزاعة المشركة، ولان في تفاوضه مع قريش في الحديبية حتى وافق على محو كلمة (رسول الله) من وثيقة الصلح!

في مكة يغضب لمجرد طلب الدعاء المشعر بنوع من الضعف، يقول خباب بن الأرت :شكونا إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم – وهو متوسّد بردة في ظل الكعبة، فقلنا :يا رسول الله ألا تستنصر الله تعالى لنا ؟ فجلس محمرا وجهه فقال: والله لقد كان من قبلكم يؤخذ فتجعل المناشير على رأسه فيفرق بفرقتين ما يصرفه ذلك عن دينه ..»الحديث رواه أحمد وغيره. وهذا يعني باختصار أن الهوية حينما يكون لها سلطان يحميها فإن مسؤولية الالتزام الفردي بالدفاع عن الهوية ستكون أخف من الحالة الأخرى حالة غياب السلطان والمؤسسات الرسمية، أما قواعد الضرورات فينبغي أن تلاحظ في هذه المرحلة بغاية الدقة لكي لا تكون سببا من أسباب ضياع الهوية ومن ثم ضياع الأمة ذاتها.

معاوية بن أبي سفيان نموذج لصراع الهوية

أثارت تصريحات الدكتور أحمد الكبيسي الأخيرة جدلا قديما جديدا، واتهم الدكتور بالتشيع أو التملق لإيران، ولكني خبرت الشيخ عن قرب وأستطيع أن أنزهه عن مثل هذه التهم، لكن هناك منهجيات خاطئة في التفكير قد تقود إلى مثل هذا الشذوذ، وهي منهجيات طاغية لدى كثير من الباحثين وخاصة الذين يتصدون للوعظ والخطاب الجماهيري حيث ينساقون خلف المؤثرات الجانبية أكثر من تركيب

المقدمات العلمية وفحصها وتحليلها ثم استنباط النتائج منها، ولذلك لا تستطيع أن تتنبأ باستنتاجاتهم وأحكامهم .

وهذه مناسبة جيدة لتشخيص هذه الظاهرة وتفكيكها لتكون معالجتنا للموضوع معالجة علمية رصينة، دون أن نقع في الخطأ ذاته من حيث نحاول إصلاحه .

« أنت مع علي أم مع معاوية ؟» هذا السؤال هو المحك المفصلي عند الشيخ، وبما أن الاجماع قائم على تفضيل علي على معاوية، فالنتيجة عنده أصبحت قطعية لا تحتمل جدلا ولا رأيا آخر!

هذه النظرة الأحادية في قراءة الأمور هي المسؤولة عن النتائج الغريبة وربما الشاذة التي دُفع إليها الدكتور دفعا إلى الحد الذي جعله يتهم أهل الأنبار وفي هذا الظرف الخطير بالنصب ! ليس لأنهم ناصبوا عليا العداء، بل لأنهم لم يناصبوا معاوية العداء ! مع أن أهل الأنبار لا أذكر فيهم من يسمي ابنه معاوية، بل أغلب أسمائهم علي وحسن وحسين، ونحن هنا لا نريد أن نرد على الدكتور في غرائبه، ولكننا نحاول أن نقرأ المشهد بمساحته الأوسع، ولننظر الآن للمشهد من زواياه المختلفة.

هذا الحسن بن علي قرر في عام الجماعة أن يتنازل بالخلافة لمعاوية، وألزم بهذا أهله وجنده، وقد بقي الحسين ملتزما بهذه البيعة ولم يخرج إلا على عهد يزيد، فكيف يصح أن نطالب المسلمين اليوم ببغض معاوية ليسلم لهم الولاء لعلي ؟ فهل كان الدكتور أحمد وأمثاله أكثر وفاء لعلي من ولديه الحبيبين الحسن والحسين ؟.

ولو أتبعنا هذا السؤال بسؤال آخر : إن أبا بكر قد ولى يزيد بن أبي سفيان على الشام فلما توفي يزيد ولى عمر بن الخطاب أخاه معاوية ثم جاء عثمان فأقره على هذه الولاية مع وجود خيرة المهاجرين والأنصار ومنهم علي نفسه، وهذه مسلّمة تاريخية، فهل كان الخلفاء الراشدون الثلاثة مع علي أو مع معاوية ؟

في السياق التاريخي هذا نستطيع أن نفصّل فنقول : هناك مرحلة نزاع بين علي ومعاوية، وهناك ما قبل، وهناك ما بعد، فهذه مراحل مختلفة لا يجوز تعميم واحدة

منها بنظرية الأسود والأبيض، وإنما الإنصاف أن نحاكم كل مرحلة بسياقاتها ومعطياتها، فنحن مع معاوية حينما ولاه عمر على الشام، ومعه أيضا لما وافق على الصلح مع الحسن والحسين، ولسنا معه في يوم الفتنة بل نحن مع علي . وبالطبع فإن خطأ معاوية في مرحلة النزاع لا يلغي حسناته الأخرى في جهاده وعدله وحلمه وحسن إدارته لبلاد الشام وللأمة كلها فيما بعد والله يقول : (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) ونحن أهل السنة لا نكفر بالذنب، ولا ندعي العصمة لأحد بعد رسول الله بأبي هو وأمي .

ولو أردنا أن نتوسع في السياق التاريخي لنسأل : إذا كانت «كل مصائبنا من معاوية « على حد تعبير الشيخ، فبما ذا نفسر مقتل عمر بن الخطاب ؟ ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب ؟ فالخلفاء الراشدون الأربعة لم يسلم منهم إلا أبو بكر الصديق، وهذا الحدث على ضخامته وخطورته وطول فترته لم يخضع لتحقيق علمي دقيق حتى الآن، وهو ما قد يخفي وراءه حقيقة أكبر بكثير من تلك القراءات السطحية والانفعالية .

لنقدم هنا فرضية سريعة لهذا الحدث، ولنمسك بالخيط الأول على طريقة المحققين، فالتاريخ مجمع على تحميل رجل أعجمي جاء من بلاد فارس يدعى «أبو لؤلؤة « حيث قام هذا الشقي بقتل الخليفة الثاني ومن هنا بدأت الفتنة، والسؤال هو هل كانت جناية أبي لؤلؤة جناية شخصية أو سياسية ؟ بمعنى هل كانت فعلته هذه لخلاف شخصي أو كانت تنفيذا لمشروع أكبر وأخطر؟ من الواضح أن الافتراض الثاني هو الأقرب للمنطق، وعليه فهل يتصور توقف هذا المشروع بتنفيذ هذا الهدف ؟ أو أن هذا المشروع سيستمر وبأدوات أخرى لم يعهدها العرب، وهي لا شك قادرة على خلط جميع الأوراق ؟

فإذا علمنا أن هذه الأحداث جاءت متسلسلة ومتتابعة بعد حدث كبير ومزلزل وهو سقوط الامبراطورية الفارسية العريقة ذلك السقوط المدوي الذي لا شك أنه قد ترك جروحا غائرة في كبرياء الدولة الكسروية وأجهزتها العسكرية والمخابراتية، ولا ننسى

أن هناك الكثير من العرب الذين كانوا يعيشون في ظلال هذه الإمبراطورية وكانت لهم فيها مصالح وعلاقات متشعبة، ولا شك أن هذه الأجهزة قد صدمت بقدرة المسلمين العسكرية و بقدرة الإسلام نفسه على اختراق الثقافات الفارسية العريقة ودخول عامة الناس من فرس وعرب وكرد في هذا الدين المنتصر، نقول هذا حتى لا يظن ظانّ أننا نتهم الفرس كقومية، لا، بل إن كثيرا من الفرس قد حسن إسلامهم وقدموا خدمات جليلة للإسلام في مختلف الميادين، لكن هذه الفتنة لا تحتاج إلى عامة الناس بقدر ما تحتاج إلى عصابة يسكنها الحقد والثأر والانتقام .

لقد كان هؤلاء وهم أهل دراية وخبرة بشؤون المُلك يعرفون بالضبط ما ذا يعني الفراغ الدستوري للدولة، وإلى اليوم لا يستطيع أي شخص أن يتنبأ بالنتائج الكارثية التي يمكن أن يسببها فقدان السلطة المفاجئ حتى في أكثر الدول استقرارا وانسجاما، من هنا انصب التركيز على إحداث هذا الفراغ في مركز السلطة لدولة الإسلام الفتية، فكان اغتيال عمر، إلا أن المهلة التي مكث فيها عمر بعد الحادثة مكنته من ترتيب الأمور قبل وفاته، ثم جاءت المحاولة الثانية لقتل عثمان، فقتل بلا نيابة ولا ولاية عهد، فبايع أهل المدينة عليا ثم بايع أهل الشام معاوية، ولم تكن هناك فرصة لتحقيق الشورى الشاملة لاختيار الخليفة، والشام ولاية كبيرة وفيها كثير من الصحابة والتابعين، والمدينة فيها أهل الحل والعقد، ولم تكن الأمور محسومة بعدُ في مدى شرعية تمثيل أهل الحل والعقد لكافة المسلمين، وهل هؤلاء تم تعيينهم بناء على كفاءتهم ؟ أو أنهم فعلا ممثلون شرعيون للأمة ؟ هذه هي الأسئلة العلمية التي ينبغي أن تطرح، أما التعويل على الأفضلية مع أنه أمر محسوم لعلي لكنه لن يحسم التمثيل الشرعي خاصة أنه ليس عندنا إحصاءات دقيقة عن نسبة المؤيدين لعلي من المؤيدين لمعاوية مع أن الظاهر رجحان نسبة التأييد لعلي، ومن هنا لجأ الشيعة إلى تجنب النقاش في موضوع التمثيل الشوري أو الانتخابي إلى فكرة التنصيص الإلهي، ومع هذا فمسألة التفضيل الشخصي بالعلم والتقوى والقرابة والتي دعت الدكتور أحمد إلى التخندق الحاد هي ذاتها فكرة لا تصلح دائما للتطبيق، وقد سألت أحد الشيعة

العراقيين: مَن الأفضل عندكم السيستاني أم المالكي ؟ قال : السيستاني، قلت وأنتم حاربتم التأريخ كله لأن الخلفاء قد تقدموا على من هم أفضل منهم «أهل البيت» ثم لما جاءت دولة الشيعة كررتم الخطأ ذاته فأبعدتم أهل البيت والمراجع العظام عن دفة الحكم وسلمتم الحكم للمالكي وهو ليس مرجعا ولا سيدويا !

وطالما نحن في مبحث المفاضلة، فإن الطرف الآخر الذي اختلف مع علي وآله ليس معاوية فقط، بل هناك خيرة الصحابة كعائشة أم المؤمنين وطلحة والزبير وهما من العشرة المبشرين بالجنة، بل هناك انقسامات خطيرة حصلت داخل الهاشميين أنفسهم، فالصراع بين العباسيين (أولاد العباس) والعلويين (أولاد علي) كان أطول بكثير من الصراع العلوي الأموي، فلماذا تختزل القضية كلها في شخص معاوية ؟ والقاعدة التي وضعها الكبيسي تلزمه بمعاداة كل من اختلف مع علي وأهل بيته، بل وتلزمه بمعاداة الحسن والحسين حيث اصطلحا مع معاوية وبايعاه .

وأخيرا لنقرأ المشهد من زاوية أخرى زاوية الجغرافية السياسية (الجيوبوليتيك)، فمن الواضح أن قدرة الحجاز على إدارة الدولة الكبيرة لم تعد كما كانت، ولذلك انتقلت العاصمة إلى العراق على عهد علي بن أبي طالب، وأصبح غالب جيش الخلافة من العراقيين، وأصبح هذا الجيش منوطا به قيادة الدولة الإسلامية الكبيرة، بينما كانت هناك الشام وجيشها القوي وكان على رأس ذلك الجيش معاوية بن أبي سفيان، ولا شك أنه إذا نظرنا إلى الرجلين « علي ومعاوية « فالكفة ترجح لعلي بلا منازع، ولكن إذا نظرنا إلى الجيشين ستنعكس الصورة تماما، وما ورد من تأنيب وتوبيخ على لسان علي لجيشه وفي المصادر المختلفة ومنها نهج البلاغة أكثر من أن يحصى، لقد كان جيشا متذمرا متفرقا وربما مخترقا من أجهزة الدولة السابقة حتى وصل الأمر إلى تدبير عملية اغتيال علي من هذا الجيش نفسه، بينما كان جيش الشام متماسكا ومحصنا كأتقن ما تكون عليه الجيوش النظامية، وربما يعود هذا إلى طول عهد معاوية في الشام وتأسيسه لهذا الجيش على عينه ولعشرات السنين، بينما لم تتح لعلي الفرصة الكافية لبناء جيشه، وهنا السؤال المنهجي والعلمي : من أقدر

على قيادة الأمة في تلك المرحلة جيش العراق أم جيش الشام ؟ لأنه نحن نتكلم عن دولة المؤسسات وليس عن دولة الأفراد والعوائل، ومن هنا يمكن القول إن تنازل الحسن بحكمته المعهودة لمعاوية لم يكن تنازل شخص لشخص بقدر ما كان تنازل مشروع لمشروع، وذلك عن بصيرة نافذة ومعرفة دقيقة لطبيعة الجيشين والموقعين الجغرافيين، ولهذا وبعد الصلح مباشرة قرر الحسن الرجوع إلى الحجاز تاركا العراق وأهله .

قصة التوريث وصراع الهوية

الشورى مبدأ إسلامي عام متواشج مع كل شؤون الحياة الإسلامية سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية ..الخ فهو خلُق وثقافة وليس قانونا سياسيا مجردا، يقول القرآن الكريم في الشأن الأُسَري :(فإن أرادا فصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما)، وهذه السعة في مدلول الشورى رافقتها سعة في الوسائل والطرائق، فلم يحدد لنا الإسلام طريقة بعينها لتطبيق هذا المبدأ، وعليه فمن الممكن أن نتخذ في كل ظرف أو حالة أو زمن الوسيلة المناسبة، وبهذا تكون الشورى صالحة لكل زمان ومكان وقادرة على استيعاب المستجدات والتطورات الحياتية المختلفة .

اليوم نواجه تحديا جادا في تنزيل الشورى وفق متطلبات العصر وما حمله من مفاهيم وقيم ذات مدلولات محددة ودقيقة، وكذلك ما تميز به من قدرات تواصلية وتقنية، فمثلا مبدأ «سيادة الأمة «والذي يمثل اليوم أساس النظام السياسي الغربي بحيث لا يكون الحاكم إلا أجيرا أو موظفا لدى الأمة، هذا المبدأ تزامن مع نمو ثقافي غربي بمسؤولية الفرد ومكانته، وبمعنى الحرية وتبعاتها، وتزامن كذلك مع ثورة تقنية قادرة على التحقق من إرادة الأمة كلها فردا فردا وفي يوم واحد !ومن يتابع نتائج الانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة الأمريكية يتيقن من هذا، هنا بدأ بعض الإسلاميين بصياغة نظرياتهم الجديدة عن الشورى والسياسة بطريقة تقريبية أو توليفية حتى ظهر مصطلح «الشوقراطية» و»الدينقراطية» تعبيرا صادقا عن هذا التوليف، وقد انعكس هذا حتى في الأنظمة الداخلية للجماعات الإسلامية فظهرت

مصطلحات (الانتخاب) و(التصويت) لتختفي في المقابل مصطلحات (الأتقى) و(الأعلم) حتى تساوى العالم بالجاهل أمام آلية التصويت، بينما كان فقهاؤنا ينصّون على اشتراط الفقه بل والقدرة على الاجتهاد في الولايات القيادية، وربما سيكون لنا مع هذه النقطة موقف آخر في مقال منفصل، ولكن الذي يعنينا هنا أن هذه الثقافة الجديدة بدأت تحاكم التاريخ الإسلامي وبأثر رجعي، وتحوّل هذا التاريخ من سِفر مجيد وعنوان للفخر إلى شُبهة وتهمة نخجل منها !وإذا كان التاريخ ركنا أساسا في الهوية فإن هويتنا هي الأخرى باتت في مرمى السهام !

معاوية ابن أبي سفيان هو المتهم الأول في هذه المحاكمة ! فهو من غيّر نظام الحكم من الشورى إلى التوريث، وهذه «البدعة» هي التي استمرّت عليها الأمة حتى سقوط الخلافة في القرن الماضي، ومعنى هذا أن تاريخنا لا يسلم لنا منه إلا ثلاثون سنة فقط !هكذا صادر معاوية حق الأمة في الشورى، ثم أن الأمة تبعته في هذه الخطيئة حتى بعد وفاته بألف وثلاثمائة سنة ! لكن هذه الأمة استيقظت الآن لتكتشف هذه الخطيئة !ثم إن الذين اكتشفوا هذه الحقيقة قد وقعوا بما يشبه التناقض والازدواجية، فهم في الوقت الذي ينتقدون فيه معاوية يمجّدون عمر بن عبد العزيز «الخليفة الزاهد»وهو في الحقيقة مخرَج من مخرجات هذا النظام الوراثي –مع ما عرف عنه من ورع متميّز – فقد كان عمر ركنا في هذا النظام حيث كان واليا للوليد بن عبد الملك على المدينة، وهو الذي أقنع الوليد بتولية أخيه سليمان بن عبد الملك بعد أن كاد الوليد أن يحرمه منها لصالح ولده، فقال له عمر :(يا أمير المؤمنين إنما بايعنا لكما في عقدة واحدة فكيف نخلعه ونتركك ؟!) ثم تولى عمر نفسه الخلافة بوصية من سليمان إلا أنه بدأ خلافته بخطبته المشهورة : (قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأي مني ولا مشورة من المسلمين، وإني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي فاختاروا لأنفسكم) فصاح الناس (قد اخترناك يا أمير المؤمنين) ولنا هنا أن نسأل :من هم هؤلاء الناس ؟ وما وجه حقهم في تمثيل إرادة الأمة ؟وهم لم يكونوا سوى عدد

من المصلين في المسجد الجامع بدمشق !وأخيرا أكمل عمر بن عبد العزيز التزامه بهذا النظام فعهد بالخلافة من بعده إلى يزيد بن عبد الملك !

وأما صلاح الدين الأيوبي فقد استخلف ابنه الملك الظاهر، ومما جاء في وصيته له :»أوصيك بحفظ قلوب الرعية والنظر في أحوالهم، وأوصيك بحفظ قلوب الأمراء وأرباب الدولة والأكابر، فما بلغت ما بلغت إلا بمداراة الناس، ولا تحقد على أحد ..»

وهذا محمد الفاتح هو الآخر قد تولى الحكم وراثة عن أبيه السلطان مراد الثاني، ثم ولّاه لابنه بايزيد الثاني بوصية طويلة جاء فيها :»وابسط على الرعية حمايتك بدون تمييز، واعمل على نشر الدين الإسلامي فإن هذا واجب الملوك على الأرض»

وهذه مجرد نماذج، وإلا فتاريخنا كله تقريبا صُنع بهذا النظام، ومن الملاحظ أن غالب الوصايا التوريثية كانت ممزوجة بشعور الإنسان القريب من ربه، ففيها الوصية بالعدل والتواضع والاعتبار والاستعداد للآخرة، وكثيرا ما كانت هذه الوصايا بمشورة العلماء والصلحاء، وهذا يعني أننا أمام معضلة معقدة تتمثل أولا بأن الخلفاء المورِّثين والمورَّثين لا يشعرون بالذنب حتى وهم على فراش الموت! والأدهى من هذا القبول العام في الأمة لهذا النظام، وإذا كان هذا النظام بدعة منكرة، فإن الواجب على الأمراء الصالحين أن يغيّروا هذا المنكر، وواجب على العلماء أن يرفعوا صوتهم، ولا يصح أن نتهم كل هؤلاء والأمة من بعدهم بالتهاون والتواطؤ! وكل الذين ورد عنهم الانكار على قلتهم جاء إنكارهم منصبا على توريث بعض الحكام لقلة عدلهم وورعهم، ولذلك لم نر هذا الإنكار مثلا على تولية محمد الفاتح ! والخلاصة أن المسألة أعقد بكثير من المقولات المبسطة التي تدور كلها حول اتهام رجل واحد وهو معاوية بن أبي سفيان، فالأمة كلها متهمة بخلفائها وعلمائها ! .

لنبدأ الآن بتفكيك المشهد بطريقة هادئة وبعيدة عن شبهة التحيّز :

يمكن القول إن النظام الوراثي كان نظاما عالميا، فالدول الكبرى كفارس والروم وكل الممالك الأخرى من فرنسا وإلى الصين لم تعرف غير هذا النظام إلا بحالات

استثنائية محدودة، وحتى الجزيرة العربية التي لم تقم فيها دولة قبل الإسلام كان هذا النظام يمثل المرجعية الوحيدة في سلطة القبلية، وهذا يحتاج إلى تفسير علمي وتحليل نفس اجتماعي دقيق –ليس هذا محله–.

جاء الإسلام في هذه البيئة القبلية والدولية فلم يضع نظاما مفصّلا للحكم بل وضع المبادئ العامة كالعدل والشورى، ثم فصّل في إشارات قوية تتضمن أهمية الاستقرار والوحدة وحسم باب التنازع ليس على أساس القيم والمبادئ فقط بل بضبط دائرة التنافس في الأمر بأحكام أكثر تفصيلا منها قوله عليه الصلاة والسلام :(الأئمة من قريش) بينما لم يأت نص صريح في القرآن أو السنة يحرّم فيه التوريث، بمعنى أن الإسلام لم يصطدم بالعرف السياسي العام في ذلك الوقت، ومن هنا نقرأ في كثير من الحوارات التي دارت بين الصحابة أنفسهم والتي تشير بوضوح إلى مزيج من التأثر الطبيعي بهذه البيئة العامة مع تمسك شديد بمبادئ الإسلام، وهذه المبادئ نفسها لم تكن مفصولة عن البيئة والمستوى الثقافي والتقني لذلك العصر ولنأخذ مثلا صورة الشورى وتطبيقاتها في عهد الخلفاء الراشدين، وهو العهد الأفضل والأقرب للورع والتقوى :

بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بادر بعض الأصحاب للاجتماع في سقيفة بني ساعدة، وبعد حوار بين المهاجرين والأنصار حُسم الأمر لأبي بكر وتمت البيعة، وهذه السقيفة لم تكن قطعا لتضم الأمة، فالمسلمون في مكة ونجد واليمن وأمصار الإسلام الأخرى لم يحضروا، ولم يرسلوا من يمثلهم، فالقضية كلها كانت تدور حول وجود أغلب المهاجرين والأنصار وهم خيرة الأمة، والأمة لهم تبع، فالشورى حصرت بين هؤلاء السابقين لفضلهم وعلمهم، وهنا نلحظ التوفيق بين الشورى من ناحية وبين أهلية العلماء وأهل الخبرة والسابقة للقيادة من ناحية ثانية، وبين الحفاظ على وحدة الأمة والخوف من حدوث أي فراغ في السلطة من ناحية ثالثة. ثم تولى عمر بن الخطاب الخلافة بعهد من أبي بكر بعد استشارته لكبار المهاجرين والأنصار، فأعلن ذلك قبيل موته : (أترضون بمن أستخلف عليكم ؟فإني

والله ما ألوت من جهد الرأي، ولا وليت ذا قرابة، وإني قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا).

ولما طعِن عمر جعل الشورى في ستة من الصحابة ممن توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض على أن يختاروا واحدا منهم، وأمهلهم أربعة أيام، فاتفقوا على عثمان، وكانت كلمة عمر المشهورة :إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني – يعني أبا بكر - وإن أترك فقد ترك من هو خير مني –يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فلما قتل عثمان اختار الصحابة ممن بقي منهم في المدينة عليا، ثم أرسل علي إلى المسلمين في الأمصار أن يبايعوه كما جرت العادة في الخلفاء الذين قبله .

هذه ملامح قوية لصورة الشورى في ذلك العهد المبارك، وهي كما ترى ليست الصورة التي يتخيلها الشغوفون اليوم بمبدأ «سيادة الأمة المطلقة»وحق كل فرد فيها بالاختيار، أو المتأثرون بالثقافة الديمقراطية التي تولّدت عبر مراحل متطورة ومتماشية مع ثورة الاتصالات وتقنيات الاستبيان والفرز الحديثة .

ومن هذه الصورة التطبيقية للشورى اجتهد الفقهاء في استنباط الأحكام التفصيلية مثل العدد الذين تنعقد بهم البيعة، فمنهم من يراها في أهل الحل والعقد وهم أهل الفضل والعلم كالمهاجرين والأنصار، ومنهم من يراها في من تتحقق بهم الشوكة «القوّة» ..الخ وهذه هي الطرق المتاحة في ذلك الوقت، أما التصويت الشعبي المباشر على أكثر من مرشح، أو التمثيل» البرلماني» فلم يكن واردا ولا ممكنا.

ومع كل هذا فإن صورة الشورى في ذلك العهد نفسه لم تكن قد تحررت نهائيا من العرف العام في سياسة السلطة وآليات انتقالها، ولنأخذ هذه النماذج :

في البخاري وغيره «خرج علي من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه... فقال العباس: إني لأرى رسول الله صلى الله عليه وسلم سيتوفى في وجعه، وإني لأعرف في وجوه بني عبد المطلب الموت، فانطلِق بنا إلى رسول الله صلى الله عليه

وسلم فلنكلمه فإن كان الأمر فينا بيّنه، وإن كان في غيرنا كلمناه وأوصى بنا، فقال علي :إن قال الأمر في غيرنا فلم يعطناه الناس أبدا ..» هذا الحوار بين العباس وابن أخيه علي وهما أقرب الرجال نسبا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يؤكّد تغلغل هذا العرف العالمي والمحلي العام في نفوس الصحابة أنفسهم، وما حصل فيما بعد من جدل فقهي وصراع سياسي بين أولاد العباس (العباسيين) وبين أولاد علي (العلويين) شاهد آخر، حيث كان العباسيون يقولون إن ابن العم «علي» لا يرث مع وجود العم «العباس»، وإذا كانت الوراثة للعباس فإن أولاده أحق بها من بعده وليس أولاد علي !

وبعد طعن عمر بن الخطاب ألحّ بعض الصحابة على عمر أن يستخلف ابنه عبد الله، فقال عمر :(بحسب آل الخطاب أن يحاسب منهم رجل واحد عن أمة محمد، ثم رأيت أن لا أتحملها حيا وميتا) ولم يكن في هذا الجواب ما يمكن أن يعد إنكارا شرعيا لهذا المطلب، لكنه الورع العمري المعروف.

و بعد مقتل علي اتجه الناس لبيعة الحسن بن علي من دون منازع أو منافس، ومن المفارقات هنا أن أهل السنة يرون أن عليا لم يعهد بالخلافة للحسن، بينما يؤكد الشيعة وصية علي لابنه ويعدون هذا أصلا في دينهم !وهم في الوقت ذاته يشنّعون على معاوية وصيته لابنه يزيد لأنها مصادرة لحق الأمة في الشورى !

هذه النماذج تؤكد أن المجتمع الإسلامي كان ابن بيئته ولم يكن نشازا عنها، ومع حالة الورع التي ميّزت العهد الراشدي، إلا أن هذا الورع كلّف الأمة نزاعا حادا فبمقتل عثمان وعدم وجود الوريث الرسمي حصل الفراغ الخطير في السلطة وكادت الفتنة أن تحصد الأمة من جذورها، وهنا ألا يمكن أن تنضج فكرة «حق الأمة في الوجود» كمبدأ متواز ومتوازن مع فكرة «حق الأمة في الاختيار»؟ كما وازن الإسلام نفسه بين مبدأ الشورى ومبدأ «الأئمة من قريش « ؟

وإذا كان بمقتل عثمان حصلت معركة الجمل وصفين الخطيرتين مع وجود كبار الصحابة، فبموت كل خليفة على مدار التاريخ ما ذا سيحصل في الأمة ؟

هل الشورى التي يتصورها البعض حل مناسب ؟لنفترض الآن وبنظرة واقعية أن خليفة المسلمين في دمشق أو بغداد قد مات من دون ولاية عهد، وأن المسلمين كانوا على أعلى درجات الورع والالتزام بالشورى فكم سيستغرق الوقت لاختيار خليفة جديد ؟كيف نجمع أصوات أهل اليمن والخليج ومصر وشمال أفريقيا والشام والعراق وخراسان ؟ومن الذي سينقل لنا هذه النتائج ؟ومن الذي سيقوم بعملية الفرز؟ ثم هل فعلا أن الشورى بهذا المعنى ستكون قادرة لوحدها على حسم النزاع وتقديم الأصلح والأكفأ ؟اليوم وقد مضى على انهيار الدولة العراقية تسع سنين ولم يتمكن العراقيون من ملء الفراغ حتى ملأه الإيرانيون، وأما أهل السنة فربما يتمنون اليوم أن تهبط عليهم قيادة من الفضاء ولو كانت بالتعيين أو الشوكة بعد أن طال شتاتهم وشعورهم بالضياع، فكيف بذلك التاريخ وتلك الجغرافيا الممتدة من الصين إلى الأندلس؟

لقد كانت ولاية العهد إذاً ضرورة لا مناص عنها في ظل تلك المعطيات، ومحاكمة ذلك التاريخ بمعطيات العصر الحالي محاكمة ظالمة، وما حصل أيام أبي بكر وعمر إنما هو استثناء ساعد عليه وجود جل الصحابة في مكان واحد «المدينة المنورة»، وهم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان، ثم انتشر الصحابة في الأمصار فتراجعت مكانة المدينة في تمثيلها لإرادة الأمة ولذلك وقع الخلاف في خلافة علي، ومسألة تمثيل المدينة للأمة أملته معطيات ذلك العصر وإلا كيف يمكن أن نوفق بين مبدأ «سيادة الأمة» وتمثيل أهل المدينة لهذه الأمة ؟وأين سند التمثيل هذا ؟وأين النص الشرعي الذي يميّز أهل المدينة عن أهل الشام ؟وكيف تكون مشورة علي لأهل المدينة مشورة شرعية، ومشورة معاوية لأهل الشام مشورة غير شرعية ؟ومن الغريب هنا اعتبار بيعة أهل العراق للحسن بيعة شرعية بينما بيعة أهل الشام لمعاوية بيعة غير شرعية ؟مع أن أهل الشام كانوا متفقين ومنسجمين بخلاف أهل العراق المنقسمين حتى على إمامهم، إنه من الصعب ايجاد قانون منطقي فاصل في كل هذه المعايير سوى معيار واحد وهو أفضلية علي نفسه على معاوية، وأفضلية أهل المدينة مهاجرين وأنصارا

على بقية الأمصار لسبقهم وعلمهم وفضلهم، وهذا حق لا غبار عليه، ولكن أين سيقع هذا المعيار في المبادئ التي يحاكم عليها تاريخنا اليوم في القيم الديمقراطية الحديثة كالمساواة في حق المواطنة وما يستتبعه هذا الحق من المساواة في حق الترشيح والانتخاب والتصويت ..الخ

ربما يتساءل البعض :إذا كانت ولاية العهد أو التوريث ضرورة فلماذا التوريث السلالي ؟لماذا لا يكون التوريث للأصلح ؟ومع وجاهة هذا التساؤل لكنه من الناحية العملية يصعب تصوره، فإذا كانت الأمة هي التي تختار الأصلح عدنا إلى المربع الأول، فكيف ستختار الأمة هذا الأصلح ؟وإذا كان الحاكم هو الذي يختار الأصلح فإن هذا قد يحدث تنافسا أشد خطرا، فأي بلد أو قبيلة أو مذهب يرضى أن يكون الأصلح عند غيره ؟ولو كان اختيار الأصلح بإطلاق ممكنا في ذلك التاريخ فلماذا ميّز الإسلام قريشا وحصر فيها الخيار ؟وليس معنى هذا أننا نزكي خيار الحكام في هذا التوريث فالله أعلم بالنيات، والشهوة الخفية موجودة، ولكننا نتحدث عن النظام العام الذي سارت عليه الأمة ورضيت به محاولة منا لفهم موقف الأمة هذا إن كان مؤشرا على ضعفها وجبنها أمام سطوة الحاكم أو كان عن دراية بالواقع وحكمة مصقولة بكرّ الأيام والليالي .

ربما يقرن بعض المنظّرين بين ولاية العهد والاستبداد الدموي في قمع «المعارضة» كما حصل أيام يزيد في واقعة الطف وأيام الحجاج في معاركه الكثيرة، ومع بشاعة كل ما جرى لكن هذا لا يعفينا من التشخيص الدقيق والتحليل الموضوعي، فطريقة الحاكم في تعامله مع الخصوم لا علاقة لها بطريقة تسنمه للحكم، فلقد شنّ الخليفة الراشد علي بن أبي طالب حروبا على معارضيه في وقعة الجمل وصفين راح ضحيتها أكثر مما راح في الطف والحرة، بينما اختار عثمان الخليفة الراشد أيضا السلم مع معارضيه لآخر لحظة حتى تمكنوا من قتله !بينما لم ير صلاح الدين طريقا لتحرير القدس إلا بضم الموصل بالقوة وقال كلمته الشهيرة (إن فتح الموصل إلى بيت

المقدس موصل)، ولو استقرأنا التاريخ فإننا قد نجد الصورة وضدها في العهد الواحد بحسب طبيعة الحاكم وثقافته والظروف التي تواجهه .

نعم من حق الأمة أن تضمن سيادتها وسلامة هويتها وتحقيق العدل بين أبنائها، وهذا ما نفخر به في غالب تاريخنا لأن الحكم الوراثي لم يكن حكما مركزيا أو شموليا، فمع مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وتوسيع صلاحيات الولايات كانت هناك سلطات أخرى أكثر فاعلية في الأمة، فالعلماء كان تأثيرهم في الناس أقوى من تأثير الخليفة نفسه، وقد سألت الطلاب في الجامعة ما اسم الخليفة الذي كان في زمن الإمام الشافعي ؟فلم يذكره أحد، وهذا يعني أن شهرة الشافعي أوسع من شهرة الخليفة، ولم يكن الخليفة يطلب من الناس تقليده فيما يراه بل كان هو وأركان دولته وولي عهده يتتلمذون على يد العلماء ويستفتونهم أمام الناس !فلم يكن النظام الوراثي يحكم كل المشهد، فالأمة لها مؤسساتها التشريعية والقضائية والتربوية التي تضمن هويتها ووحدتها، ولذلك نرى بعض الباحثين يشبّه الحكم الوراثي الإسلامي بالملكية الدستورية المعمول بها في بعض الدول الأوربية اليوم، ومع تحفظنا على هذا التشبيه في بعض التفاصيل الفارقة والتي يطول شرحها، إلا أنه تشبيه وجيه يسهم لا شك في تقريب الصورة .

وأخيرا فهل الحكم غاية بحد ذاته ؟أو هو وسيلة لتحقيق غايات أكبر ؟ في الغرب ينظرون إلى المشاركة السياسية كجزء من شخصية الفرد والتعبير عن إرادته، وبالتالي فهي عندهم غاية، وفي تاريخنا هي وظيفة مرتبطة بتحقيق مصالح العباد، ولذلك لا تجد مناقشات فكرية جادة في كل تراثنا عن مدى شرعية وصول هذا الخليفة أو ذاك بل الحديث دائما عن إنجازاته الداخلية والخارجية، وقد تحقق بالفعل في ظل ثقافتنا هذه للأمة كل ما ترجوه من تقدم ورقي في كافة المجالات المعرفية والقضائية والإدارية والصحية ..الخ وأصبحت الأمة الأولى في العالم علما وخُلقا وقوة وعدلا، وهذا ما أصبح ركنا أساسا في هويتنا ونموذجا صالحا للفخر والتأسي، مع تأكيدنا أن هذا التراث ليس معصوما ولا مقدسا ولا يصح أن نستنسخه في حياتنا المعاصرة، لكن

الإنصاف والمنهج العلمي يتطلبان منا أن نتجرد من الأحكام المسبقة والمتسرعة، لنقرأ كل تاريخ بمعطياته، ونوزن المشهد بصورته المركبة والمتكاملة، فإذا أردنا بعد هذا أن نختار لواقعنا فلسنا ملزمين بنسخ تجربة الأجداد مع اعتزازنا بهم، ولسنا ملزمين أيضا بنسخ التجارب الأجنبية المعاصرة، بل علينا أن نقدّر المستوى الثقافي العام والقدرة الذاتية على حماية المشروع الذي نختاره، وأن تكون لنا الرؤية الشاملة فلا تسيطر علينا فكرة واحدة، فالحرية والمشاركة السياسية طموح مشروع لكن الاستقرار والأمن أيضا أهداف مشروعة، وقد رأينا التجارب الثورية والجمهورية والجماهيرية فلم تقدم لشعوبها إلا فارقا إضافيا متخلفا قياسا بالنظام الوراثي التاريخي، بل وبالنظام الوراثي الحالي والسائد في دول الخليج والأردن والمغرب، أما الذي يظن أن المسلمين عليهم أن يتحاكموا إلى الشورى دون مراعاة الغايات الشرعية الأخرى فهذا خطأ منهجي قد يجر الكوارث على البلاد والعباد، ثم من يقول إن الاستخلاف يتناقض مع الشورى، وهذا أبو بكر شاور واستخلف، ومعاوية أيضا شاور واستخلف ولم يرد عنه أنه استخدم القهر في إكراه الأمة، بل المنصف يرى أن أهل الشام خاصة كانوا مقتنعين به وهم شركاؤه في كل مواقفه.

ربما يتساءل البعض :إذا كانت ولاية العهد أو التوريث ضرورة فلماذا التوريث السلالي ؟لماذا لا يكون التوريث للأصلح ؟ومع وجاهة هذا التساؤل لكنه من الناحية العملية يصعب تصوره، فإذا كانت الأمة هي التي تختار الأصلح عدنا إلى المربع الأول، فكيف ستختار الأمة هذا الأصلح ؟وإذا كان الحاكم هو الذي يختار الأصلح فإن هذا قد يحدث تنافسا أشد خطرا، فأي بلد أو قبيلة أو مذهب يرضى أن يكون الأصلح عند غيره ؟ولو كان اختيار الأصلح بإطلاق ممكنا في ذلك التاريخ فلماذا ميّز الإسلام قريشا وحصر فيها الخيار ؟وليس معنى هذا أننا نزكي خيار الحكام في هذا التوريث فالله أعلم بالنيات، والشهوة الخفية موجودة، ولكننا نتحدث عن النظام العام الذي سارت عليه الأمة ورضيت به محاولة منا لفهم موقف الأمة هذا إن كان

مؤشرا على ضعفها وجبنها أمام سطوة الحاكم، أو كان عن دراية بالواقع وحكمة مصقولة بكرّ الأيام والليالي .

ربما يقرن بعض المنظّرين بين ولاية العهد والاستبداد الدموي في قمع «المعارضة» كما حصل أيام يزيد في واقعة الطف وأيام الحجاج، ومع بشاعة كل ما جرى لكن هذا لا يعفينا من التشخيص الدقيق والتحليل الموضوعي، فطريقة الحاكم في تعامله مع الخصوم لا علاقة لها بطريقة تسنمه للحكم، فلقد شنّ الخليفة الراشد علي بن أبي طالب حروبا على معارضيه في وقعة الجمل وصفين راح ضحيتها أكثر مما راح في الطف والحرة، بينما اختار عثمان الخليفة الراشد أيضا السلم مع معارضيه لآخر لحظة حتى تمكنوا من قتله، أما صلاح الدين فإنه لم ير طريقا لتحرير القدس إلا بضم الموصل بالقوة وقال كلمته الشهيرة (إن فتح الموصل إلى بيت المقدس موصل)، ولو استقرينا التاريخ فإننا قد نجد الصورة وضدها في العهد الواحد وذلك بحسب طبيعة الحاكم وثقافته والظروف التي تواجهه .

نعم من حق الأمة أن تضمن سيادتها وسلامة هويتها وتحقيق العدل بين أبنائها، وهذا ما نفخر به في غالب تاريخنا لأن الحكم الوراثي لم يكن حكما مركزيا أو شموليا، فهناك مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وهناك توسيع صلاحيات الولايات، وقد كان للعلماء تأثير في الناس ربما أقوى من تأثير الخليفة نفسه، وقد سألت الطلاب في الجامعة ما اسم الخليفة الذي كان في زمن الإمام الشافعي ؟فلم يذكره أحد، وهذا يعني أن شهرة الشافعي كانت أوسع من شهرة الخليفة نفسه، ولم يكن الخليفة يطلب من الناس تقليده فيما يراه بل كان هو وأركان دولته وولي عهده يتتلمذون على يد العلماء ويستفتونهم أمام الناس !فلم يكن النظام الوراثي يحكم المشهد كله، فالأمة لها مؤسساتها التشريعية والقضائية والتربوية التي تضمن هويتها ووحدتها، ولذلك نرى بعض الباحثين يشبّه الحكم الوراثي الإسلامي بالملكية الدستورية المعمول بها في بعض الدول الأوربية اليوم، ومع تحفظنا على هذا التشبيه في بعض التفاصيل الفارقة والتي يطول شرحها، إلا أنه تشبيه وجيه يسهم لا شك في تقريب الصورة .

وأخيرا فهل الحكم غاية بحد ذاته ؟ أو هو وسيلة لتحقيق غايات أكبر ؟ في الغرب ينظرون إلى المشاركة السياسية كجزء من شخصية الفرد والتعبير عن إرادته، وبالتالي فهي عندهم غاية، وفي تاريخنا هي وظيفة مرتبطة بتحقيق مصالح العباد، ولذلك لا تجد مناقشات فكرية جادة في كل تراثنا عن مدى شرعية وصول هذا الخليفة أو ذاك بل الحديث دائما عن إنجازاته الداخلية والخارجية، وقد تحقق بالفعل في ظل ثقافتنا هذه للأمة كل ما ترجوه من تقدم ورقي في كافة المجالات المعرفية والقضائية والإدارية والصحية ..الخ وأصبحت الأمة الأولى في العالم علما وخُلقا وقوة وعدلا، وهذا ما أصبح ركنا أساسا في هويتنا ونموذجا صالحا للفخر والتأسي، مع تأكيدنا أن هذا التراث ليس معصوما ولا مقدسا ولا يصح أن نستنسخه في حياتنا المعاصرة، لكن الإنصاف والمنهج العلمي يتطلبان منا أن نتجرد من الأحكام المسبقة والمتسرعة، لنقرأ كل تاريخ بمعطياته، ونوزن المشهد بصورته المركبة والمتكاملة، فإذا أردنا بعد هذا أن نختار لواقعنا فلسنا ملزمين بنسخ تجربة الأجداد مع اعتزازنا بهم، ولسنا ملزمين أيضا بنسخ التجارب الأجنبية المعاصرة، بل علينا أن نقدّر المستوى الثقافي العام والقدرة الذاتية على حماية المشروع الذي نختاره، وأن تكون لنا الرؤية الشاملة فلا تسيطر علينا فكرة واحدة، فالحرية والمشاركة السياسية طموح مشروع لكن الاستقرار والأمن أيضا من الأهداف المطلوبة، وقد رأينا التجارب الثورية والجمهورية والجماهيرية فلم تقدم لشعوبها إلا فارقا إضافيا متخلفا قياسا بالنظام الوراثي التاريخي، بل وبالنظام الوراثي الحالي والسائد في دول الخليج والأردن والمغرب .

وتلخيصا لما مرّ نقول :إن الشورى في الإسلام لها صور تطبيقية متنوعة فالشورى على عهد أبي بكر غيرها على عهد عمر وهي على عهد عمر غيرها على عهد عثمان وهكذا، وقد تمتزج الشورى بالاستخلاف الشخصي «استخلاف أبي بكر لعمر» أو استخلاف مجموعة محددة «الستة الذين اختارهم عمر» لا يكون الخليفة إلا منهم، أو لا تمتزج أصلا كما في مقتل عثمان حيث لم يستخلف أحدا، وعليه فاتهام معاوية بأنه نقض الشورى اتهام باطل لأنه شاور واستخلف، وكان أهل الشام معه ثم تبعتهم

الأمة، وإذا جاز تمثيل أهل المدينة للأمة أيام أبي بكر وعمر وعثمان ثم جاز تمثيل أهل العراق في ولاية الحسن فلا مبرر لحرمان أهل الشام من هذا الاستحقاق بعد ان انتقلت العاصمة إليهم وكان فيهم من كبار الصحابة من فيهم .

أما التوريث السلالي فهو وإن كان صيغة جديدة للحكم الإسلامي لكنه كان الأوسع تاريخيا وجغرافيا واستمر العمل عليه حتى سقوط الخلافة الإسلامية وكان من مخرجاته الخلفاء الأتقياء والفاتحون العظماء الذين حافظوا على هيبة الأمة وموقعها الريادي في المجالات الحضارية المختلفة .

ولذلك فالطعن في معاوية بن أبي سفيان يحمل في طياته الطعن في تاريخ الأمة كله، إضافة إلى الطعن المباشر بمن اختاره واليا على الشام (عمر وعثمان) وبمن بايعه خليفة للمسلمين ومنهم (الحسن والحسين) وكبار الصحابة .

أما شبهة أنه خرج عن سنة الخلفاء الراشدين فلم تكن للخلفاء الراشدين سنة واحدة في إدارة الحكم ولا في طريقة تحقيق الشورى، وإذا كانت حقبة الخلفاء الراشدين على قصرها قد شهدت تغييرا في أسلوب الحكم والشورى من خليفة إلى آخر فإن هذا سيفتح الباب لخيارات أخرى تتناسب مع التوسع الجغرافي والامتداد التاريخي، وفي المقابل فإن الذين يتمسكون بسنة الراشدين ويطعنون في معاوية لم يكونوا منسجمين مع أنفسهم فإن من سنتهم العملية اختيارهم للأصلح والأكفأ فمعاوية الذي تولى الشام بأمر عمر وإقرار عثمان لعشرين سنة تقريبا كان الأصلح والأكفأ وإلا عاد الاتهام على سنة الراشدين أنفسهم .

أما كون معاوية لم يكن من كبار الصحابة فهذا كلام مجمل فإن كان المقصود بهم السابقين فمعاوية ليس منهم، وإن كان المقصود بالكبار القادة والنخبة وأصحاب الرأي فمعاوية منهم ولا شك إذ كان قائدا شرعيا لأمة فيها كبار الصحابة وفقهاؤهم من يوم ولايته على الشام إلى مبايعته خليفة للمسلمين وبإجماع المسلمين ولذلك سميت ولايته بعام الجماعة .

بقي أن الدفاع عن معاوية لا ينبغي أن ينظر له على أنه دفاع عن شخص مهما كان مقامه فهو الآن عند الله والله أعلم به وأرحم، وإنما هو رد أملته الضرورة بوجه المشروع الذي جعل من معاوية بابا للاختراق وأداة للسطو على هوية الأمة بكل تاريخها وتراثها .

سبل المواجهة والخيارات الصعبة

تشهد الساحة السنّية هذه الأيام نشاطا وحراكا متنوعا كاستجابة طبيعية للتحديات الكبيرة التي تحيط بهم، ولكن كل هذه النشاطات لم تتفق على القاسم المشترك ولو بحده الأدنى، خاصة بعد شيوع ثقافة الشك وسوء الظن وقلة التواصل التي تتيح نقل الأفكار بطريقة هادئة وأمينة، وهذه هي ربما طبيعة المخاض الصعب الذي قد يبشر بولادة ولو متعسرة لمشروع الإنقاذ، أما أهم النقاط المحورية في هذا الحراك فيمكن إجمالها في الآتي:

١-مراجعة الموقف من العملية السياسية

لأكثر من سبب تغيّب أهل السنة عن صياغة قواعد اللعبة الديمقراطية في «العراق الجديد» وربما لم يأخذوا الأمور بالجدية المطلوبة خاصة بعد شيوع المقولات الطوباوية التي كانت تصوّر المشهد وكأنه مسرحية عابثة ستنتهي فصولها سريعا بضربات المقاومة ووعي العراقيين المنبثق من تاريخهم وخبرتهم الحضارية المتراكمة!

تشكل الجيش وكل القوى الأمنية والمخابراتية بعيدا عن الوجود السنّي، كما وضعت المحاصصات والأوزان الانتخابية بالميزان الشيعي المنحاز، وبعد تردد طويل رأى بعض أهل السنة ضرورة المشاركة في العملية السياسية بما هي عليه إذ لم يعد بمقدورهم تغيير أي من تلك المعطيات والقواعد، ولم يحظ المشاركون بالدعم الذي يعكس الوزن الحقيقي لأهل السنة، وكان من المتوقع أن يكون التأثير محدودا والنتائج أقل بكثير من الأمنيات.

في مثل هذا الوضع تتكرس حالة السلبية لدى الشارع السني، لأنه إذا شارك لن يحصل على شيء، وإذا قعد في بيته لن يحصل على شيء، وربما يعبّر هذا الموقف عن رغبة بالاحتجاج على المشاركين أكثر من تعبيه عن موقف مدروس.

إن الشارع السني لا يدخل في التفاصيل، ولو دخل لتوصّل إلى نتائج أكثر تعقيدا ومن ذلك مثلا :

إذا كانت قوى الجيش والأمن كلها بيد المالكي ومعها السلطة القضائية بالكامل فما الذي يمكن أن يفعله النائب السني في البرلمان أو الوزير السني المجرد حتى من أبسط الأدوات للدفاع عن نفسه؟ وتجربة محمد الدايني وعدنان الدليمي وطارق الهاشمي وغيرها الكثير تؤكد هذه الحقيقة.

الشارع السنّي هنا لا يسأل عن مسؤوليته هو في الدفاع عن نفسه والضغط بكل الوسائل لاستحصال حقوقه كما هو حال كل الشعوب في العالم، إنه يريد من سياسييه أن يحققوا له المعجزات، وإن لم يتمكنوا من ذلك فالحل بانسحابهم من العملية برمتها!

وحين تسمع مثل هذا المطلب تتصوّر أن الشارع قد قرّر أن ينتزع حقه بالقوة أو بالنزول إلى الشارع وإعلان حالة العصيان المدني! وكأن الذي يحول بينه وبين هذه الثورة هو وجود هؤلاء السياسيين المشاركين في السلطة!!

إن الشارع السنّي بحاجة إلى مراجعة تجربته مع ممثليه في العملية السياسية ومدى مسؤوليته في كل ما حدث ويحدث، وحين يصل إلى قناعة أن المشاركة لم تعد قادرة على تغيير الوضع فعليه أن ينفض يده تماما ويلجأ إلى الأساليب الأخرى الأكثر فاعلية في مثل هذه الحالات.

هنا ننبه إلى بعض الخطوات العملية للتعامل مع النوّاب أو المسؤولين السنة:

المسؤولية المشتركة: إن العمل الانتخابي يؤسس لمسؤوليات أخرى متسلسلة ومتتابعة، حيث أن هذا العمل يبدأ بمفهوم «الشهادة» وينتهي بمفهوم «التوكيل»، فالناخب يشهد أولا أن هذا المرشح هو الأصلح ثم يرضى به ممثلا أو نائبا عنه،

والنيابة كالشهادة لها فقهها وشروطها، ولكن مما يؤسف له غياب هذا الوعي وربما من الطرفين، حيث يظن «النائب» أن صلته بالناخب قد انتهت في صندوق الاقتراع، وهو بعد هذا حرّ فيما يرى ويقرر، وكأنه قد أخذ توكيلا مطلقا بلا شروط ولا قيود، وأما الناخب فإنه إن رأى النائب قد حقق له ما يريد رضي وسكت، وإلا فليس أمامه سوى السخط وربما الشعور باليأس والندم.

لكن الحقيقة أن الناخب تبدأ مسؤوليته العملية بعد التصويت حيث سيكون شريكا للنائب في كل ما يقوله ويعمله حسنات أو سيئات، وهذا يتطلب وعيا دقيقا وعملا دؤوبا، فللناخب دور يجب أن يضطلع به ومن هذا الدور:

المتابعة والمراقبة: بما أن النائب لا يمثل نفسه وإنما يمثلنا نحن الذين انتخبناه فينبغي أن نعلم بالضبط ماذا يقول وماذا يفعل، ولتحقيق هذه الغاية لا بد من وضع آليات للمتابعة والمراقبة، فتكون هناك لجان للرصد والنشر والتوعية، وتكون هناك فضاءات مناسبة للقاء مع النائب (فردا أو قائمة)وهو ملزم سياسيا وأخلاقيا ودينيا بالحضور والتواصل مع الجماهير الذين انتخبوه، وأن يكون بمنتهى الأمانة في المعلومات والتقارير التي يقدمها.

المساءلة والمحاسبة: فالأصيل يحاسب الوكيل على أدائه، لأن الوكيل لا يعمل إلا بمقتضى الوكالة، وهناك فرق جوهري بين ''الوكالة'' وبين ''الهبة'' ومما يؤسف له في ممارساتنا الانتخابية أن النائب يتصرف في منصبه بمنطق الهبة كأن الناس قد وهبوه هذا المنصب إكراما لمقامه واعترافا بفضله!!وسلوك الناخبين أيضا يشجعه على هذا التصور، وهذه خطيئة كبيرة يشترك فيها الطرفان تنتج سلوكيات خاطئة وآثمة حيث ينشغل الوكيل بمشاغله ومصالحه الخاصة، بينما ينشغل الأصيل بالغيبة والنميمة وسوء الظن.

المناصرة والمؤازرة: فقوّة النائب من قوّة جماهيره، وحينما يتخلى الجمهور عن دوره فإن النائب سيكون ضعيفا أمام الآخرين، وأذكر هنا عقب الانتخابات الأخيرة

في العراق ببرهة وجيزة أن القائمة العراقية قد قررت الانسحاب من جلسة البرلمان احتجاجا على استفزازات حكومة المالكي، وكان موقفا مسؤولا وشجاعا، إلا أن جمهور العراقية وهو الجمهور الأكبر على مستوى العراق كله تعامل مع الموضوع بمنتهى السلبية، وكأنه خلاف شخصي أو حزبي، مع أن استفزازات المالكي في الوعي الانتخابي لم تكن موجهة للقائمة العراقية بقدر ما كانت موجهة للشارع الذي انتخبها، وحينما غضبت العراقية وخرجت من القاعة كان على جمهورها أن يخرج إلى الميدان للتعبير عن غضبه لكن هذا لم يحصل بسبب قلة الوعي وضعف التواصل أيضا.

مضت الأيام ولم تتمكن القائمة العراقية من تحقيق وعودها للجماهير، وكان الأمر متوقعا، فالنائب لا يتابَع ولا يراقَب ولا يحاسَب وهذا ربما شجّع بعض النواب أن يتهاون في مسؤولياته إلى أبعد الحدود، وأما من بقي منهم على العهد والشعور بالمسؤولية فإنه يفتقر إلى المناصرة والمؤازرة، ويكفي هنا ما يتعرض له الهاشمي وحمايته على يد الحكومة الطائفية، ربما لمحاولاته المستميتة في كشف خبايا السجون وما يتعرّض له المعتقلون الأبرياء، والشيء نفسه يذكر بشأن عدنان الدليمي الذي يدفع اليوم ضريبة صرخته الأولى بمظلومية أهل السنة والجماعة، والجماهير السنّية لا زالت تنتظر من نوّابها أن يحققوا لها المعجزات، وربما يفكرون بتغيير الوجوه والعناوين، وهنا لا بد من النصح الخالص لكي لا تضيع الجهود عبثا: هذه الطريقة التي تفكرون بها يا سنّة العراق لن تقودكم إلى الحل مهما تغيرت وجوه المرشحين والنواب، القضية قضيتكم أنتم، فالقوة قوتكم، والضعف ضعفكم، وليس النائب إلا مرآة تعكس صورتكم الواقعية كما هي.

إذا قام الجمهور بمسؤولياته هذه ورأى أن الطرق كلها قد أغلقت بسبب احتكار القوّة والمال والإعلام من قبل الشيعة فهنا على السنّة أن يستنفروا كافة طاقاتهم وإمكانياتهم لإعلان قضيتهم العادلة والالتفاف حولها و تحشيد الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي، كما تفعل كل الشعوب المظلومة.

٢-الإقليم السنّي:

يمر العراق اليوم بمرحلة ربما تكون الأخطر في تأريخه كله، وإذا كانت الجماهير في المحافظات السنية خاصة تعيش نشوة الجلاء فإن حكماء أهل السنة ينظرون إلى ما هو أبعد من هذا الحدث، فجلاء الأمريكان جاء في توقيت سيء بالنسبة لتوازن القوى، حيث يعيش أهل السنة حالة من الضعف العام وفقدان المشروع الناظم لطاقاتهم وإمكانياتهم .

وقد زاد من حالة الضعف هذه سقوط النظريات (الحالمة) التي كانت تبشر بجلاء العملاء فور جلاء الاحتلال، وأن الرهان على سقوط النظام لم يكن إلا حلقة من حلقات تبرير الفشل في تشخيص المعضلة العراقية المعقدة وتوصيف العلاج الناجع، وازدادت قناعة أهل السنة اليوم أن النظام شيء والحكومة شيء آخر مع ما بينهما من وشائج، فالنظام يعني الدستور والجيش والقوى الأمنية والعلاقات الإقليمية والدولية ..الخ وهذه لا سبيل لأهل السنة في تغييرها حتى لو ذهبت حكومة المالكي بل حتى لو سقطت العملية السياسية برمتها .

إن النظام بكل مؤسساته اليوم ليس مؤتمنا على هوية العراق ولا على استقلاليته، فضلا أن يؤتمن على تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية بين مكوناته . وفي هذا الخضم يتلفت أهل السنة في كل صوب للعثور على طريق الخلاص بعد أن أصبح كل ما لديهم مهددا حتى في اختيارهم لأسماء أبنائهم وبناتهم بل وحتى أسماء المناطق والشوارع !!

إلا أن أبواب التفكير عندهم كثيرا ما تصطدم بمسلمات دينية أو وطنية، وفي مثل الأجواء المشحونة التي يمر بها المشهد العراقي وثقافة (المزايدات) والتنابز غير المحسوب بالألقاب، فإن المفكر يعاني من رعب الوقوع في مثل هذه الألغام ربما أكثر من معاناته من سطوة رجال الأمن في الأنظمة الدكتاتورية .

لقد قرأت بعض الفتاوى المتعلقة بالحل الفيدرالي ولمست فيها نفسا لإرهاب فكري أكثر من كونها تعبيرا صادقا عن اجتهاد أمين لاستنباط الحكم الشرعي من مصادره

المعروفة، فهي أقرب إلى الأسلحة منها إلى الفتاوى مثل (التقسيم خيانة) (التقسيم مشروع بايدني أو صهيوني)، وفي المقابل يتم تجاوز هذه الفتاوى بدعاوى أخرى لا تخلو من كونها أسلحة في مقابل أسلحة، من مثل مقولة (هذه فتاوى مسلفنة واردة من الخارج) و (هذه فتاوى مدفوعة الثمن من إيران أو المالكي أو النظام السوري). وأنا هنا لا أريد أن أكون طرفا في هذه المعركة الخاسرة بكل نتائجها ولكل فرقائها، ولكني أدعو كل إخواني هؤلاء وهؤلاء إلى النظر في النقاط المنهجية الآتية :

أولا : أخذ العبرة من طرائق تعاطينا الماضية مع الأزمات المشابهة، فقد اختلفنا من يوم ٤/٩ /٣٠٠٢ بمحطات مفصلية خطيرة : الموقف من المقاومة، والموقف من العملية السياسية، والموقف من الدستور ..الخ وفي كل مرة نتخندق بمقولات مسبقة ونتنابز بالألقاب، ونشرع بنشر ثقافة الكراهية والقطيعة، وإلى اليوم لم تصدر مراجعة علمية صادقة من أي طرف حتى أولئك الذين غيّروا مواقفهم وتنكروا لفتاواهم وتصريحاتهم السابقة، فماذا كانت النتيجة ؟ من الذي ربح ؟ ومن الذي خسر ؟ أرأيتم في كل التأريخ مقاومة تنتصر على عدوّها وتجبره على الجلاء ثم يبقى قادتها ورموزها مشردين مطاردين خارج بلدهم المحرر؟!!

ثانيا : إن المفتي لا يتكلم عن رأيه ورغباته وإنما هو موقّع عن رب العالمين، وهذه قاعدة في الفتوى تخر لها الجبال، وهؤلاء المتنابزون بالألقاب أيدركون هذه المسؤولية ؟ أيدركون لماذا حرّم الإسلام على القاضي أن يقضي وهو غضبان ؟!! حتى لو كان القضاء في دينار أو دينارين، ولك أن تنظر يا أخاه إلى الأوداج المنتفخة والأصوات المرتفعة ممن يتناولون قضايا بحجم مصير العراق ومصير الإسلام على أرضه، أين الاجتهاد العلمي وأين الحوار الهادف ؟، وقد قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما للتابعين إنكم تُسألون عن مسائل فتفتون فيها ولو عرضت على عمر لجمع لها أهل بدر !!

ثالثا : إن استخدام مصطلح (الثوابت الشرعية) في مثل هذه القضايا الشائكة لا يخلو من خيانة علمية وخرق منهجي لأصول البحث والاجتهاد والحوار، فالثوابت

هي القطعيات التي لا تحتمل الاجتهاد، وهي (المعلومات من الدين بالضرورة) التي وردت بدليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة، مثل الصلوات الخمس وصوم رمضان وتحريم الربا والخمر ..الخ وإدراج موضوع الفيدرالية تحت هذا العنوان تحكّم لا دليل عليه، والاستشهاد بقوله تعالى (وأن هذه أمتكم أمة واحدة) وأن الفيدرالية ضد الوحدة ! قياس باطل من جهتين : فليس العراق هو الأمة، ! بل إن تقسيم المسلمين بحدود قومية أو جغرافية هو ما يصادم مفهوم الأمة القرآني، وهذا ما هو حاصل منذ سايكس بيكو، أما كون الفيدرالية تصادم الوحدة (وحدة الأمة أو وحدة الوطن) فهذا ما يحتاج إلى بحث – ليس هنا محله – فللفيدرالية أنواع لا تحصى يجمعها الحد من صلاحيات المركز، ولا شك أن المسلمين قد مارسوا في تأريخهم الطويل أشكالا متعددة من هذا النظام اللامركزي، فصلاح الدين الأيوبي مؤسس الدولة الأيوبية لم يكن يرتبط بدولة الخلافة وعاصمتها بغداد إلا ببعض الرسوم والتقاليد الدينية والسياسية، وقد ضمت دولته مصر والشام والموصل !! ولم يفتِ أحد من المسلمين بردته أو مخالفته للثوابت الشرعية، وكانت الدولة الحمدانية تتكون من الموصل وحلب، ودولة الأندلس منفصلة عن الدولة العباسية، وممارسات الخلفاء الراشدين ثم الأمويين وحتى العثمانيين كانت تختلف بحسب الظروف السياسية، فمعاوية اقتطع الشام في خلافة علي – رضي الله عنهما – لاختلافهما في طريقة القصاص من قتلة الخليفة عثمان بن عفان – رضي الله عنهما – ثم يأتي الحسن – رضي الله عنه- ليجمع العراق والحجاز إلى معاوية ! فالأمة هي التي التحقت بالإقليم – إن صح التعبير – وليس العكس، أما البصرة والكوفة فمرة تجتمعان في ولاية واحدة ومرة تفترقان إلى ولايتين، وأما أيام الدولة العثمانية فكانت البصرة ولاية وبغداد ولاية والموصل ولاية ثالثة، ولم تكن العلاقة بين الخليفة والولايات تتخذ طابعا واحدا، وأخيرا وليس آخرا تظهر حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لتقيم دولة منفصلة عن الخلافة العثمانية بمبررات دينية تصحيحية حتى بسطت نفوذها على أغلب الجزيرة العربية .

وفي كل هذا التأريخ لم نقرأ من يفتي بحرمة هذه التجارب فضلا عن الحكم بالردة، بل هناك إجماع على تبجيل التجربة الأيوبية مثلا وإكبار لنتائجها وقريب منها التجربة الأندلسية.

ونحن في كل هذا التاريخ نتكلم عن خليفة مسلم وأمة مسلمة، أي أننا لا نتكلم عن المالكي والمشروع الصفوي الذي يهدد الدين والدم والمال والعرض .

رابعا : إن وضع كلمة (تقسيم) محل كلمة (الفيدرالية) فيه نوع من الغش الذي لا يناسب قواعد الفتوى، ولا آداب العالم والمتعلم، فالتقسيم ليس مطروحا كرأي معتبر، ولا أعلم من يتبناه لا من المثقفين ولا من السياسيين، وإنما هي بأفضل الأحوال من قبيل (محاكمة اللازم بالملزوم) وهذا يتطلب أن نثبت أولا اللزوم بين الفيدرالية والتقسيم، فالطرف المقابل لا يسلم بهذا، بل هو يعكس القضية تماما، فيقول إن الناس لا يلجؤون إلى التقسيم إلا في حالة خوفهم من ضياع خصوصيتهم وحقوقهم في ظل حكومة منحازة وظالمة، أما إذا اطمأنوا في نظام يكفل لهم ما يريدون فلماذا يطالبون بالانفصال ؟ وفي الحالة العراقية هناك عناصر جذب قوية، فالثروات مثلا موزعة بطريقة غير متوازنة، وانظر كيف يتشبث الأكراد اليوم بحقوقهم العراقية وتمثيلهم في حكومة المركز بعد أن اطمأنوا على خصوصيتهم وأمنهم، فلماذا السنة العرب يتهمون بضعف انتمائهم الوطني وأنهم لا يريدون من الفيدرالية إلا التقسيم والانفصال ؟ والواقع بخلاف ذلك تماما .

خامسا : إن الربط بين الفيدرالية والمشروع الصهيوني، وكذلك الربط بين الدولة المركزية والمشروع الإيراني، يؤكد حاجتنا إلى الورع العلمي بل الآداب الأولية في البحث وطلب العلم، وربما يؤكد حاجتنا إلى الشعور بالمسؤولية واحترام الذات قبل احترام الآخر، فنحن لنا مصادرنا في استنباط الأحكام، وينبغي أن تكون لنا استراتيجياتنا الذاتية وفق منظورنا الإسلامي وتحقيق مصالحنا المشروعة، أما بناء المواقف على ردود الأفعال فهذا شأن المفلسين أو العابثين، مع أن تلك المشاريع المعادية قد لا نعرف عنها إلا القشور الطافية على السطح، فأي عراق تريده إيران

موحدا ؟ ولماذا تعالت الأصوات الشيعية بتكوين الإقليم الشيعي ثم تخفت الآن ؟ وأي عراق تريده إسرائيل مقسما ؟ عراق صدام حسين أم عراق المالكي ؟ وإذا كان دعاة الوحدة المركزية إيرانيين ودعاة الفيدرالية صهيونيين ؟ فما الطريق الذي يناسب الشرفاء والوطنيين ؟

سادسا : إننا في معضلة معقدة غاية التعقيد، وحينما نطلب الحل فمن المنطقي أن يكون الحل معقدا أو مركبا، ولا يمكن أن نعالج المعضلة المركبة بحل منفرد وخيار أوحد، فمثلا لو أردنا أن نشخص المعضلة بإيجاز فسنجدها مركبة من عدة تحديات مثل تحدي الهوية، وتحدي الاستقلال، وتحدي الوحدة، وتحدي الظلم ..الخ والمطلوب هنا أن نضع هذه التحديات على منصة البحث، وندور بينها ذهابا وإيابا بحركة لولبية وحتما أننا بهذه الحال فقط سنتجاوز معادلة (أنت مع أو ضد) لنصل إلى حل مركب، وهذا الحل قد يتطلب منا تعدد الخيارات وتوزيع الأدوار، لننظر مثلا إلى طريقة الرسول صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب كيف أعدّ للمواجهة المسلحة المحتملة كامل الإعداد، وفي الوقت ذاته حفر الخندق وهو ما يعني الرغبة في تجنب المواجهة، وفي الوقت ذاته سمح بمرونة تفاوضية بأقصى درجاتها من خلال تفكيره بإعطاء ثلث ثمار المدينة لبعض فصائل الأحزاب، ثم استغل فرصة نعيم بن مسعود في تفكيك جبهة العدو، هذا كله في معضلة لم يكن فيها حجم الخطر إلا بتفوق الأحزاب بنسبة ١/٣، وأهل السنة اليوم قد لا تصل إمكانياتهم أمام التحديات التي تواجههم إلى نسبة ١/ ٠١، ومع هذا لا نفكر غالبا إلا بالخيار الوحيد والحل الأوحد .

وعَودا على قواعد الفتوى أين قاعدة (السبر والتقسيم) التي تمثل منهجا أصوليا رائعا ؟ ألا تعلمنا هذه القاعدة أن علينا وجوبا أن ندرس كل الاحتمالات ومآلاتها، فمثلا لو ركزنا على قيمة (الوحدة) ورأينا الطريق إليها لا يكون إلا بحكومة مركزية قوية، فهل الوحدة هي القيمة الوحيدة عند المجتهد ؟ ماذا لو حافظنا على هذه القيمة بضياع الدين ؟ أو بضياع الكرامة ؟ أو بضياع الاستقلال وجعل العراق تابعا لإيران

بكل من فيه وما فيه ؟ ولو أردنا أن نبعد المثال قليلا، لنقول ما هي أولويات الأهداف عند أهل السنة في إيران اليوم من الناحية الشرعية ؟

وكما أننا مطالبون شرعا بسبر الأهداف وتصنيفها فإننا مطالبون أيضا بسبر أدواتها وتصنيفها أيضا، فهناك أهداف جليلة لكننا لا نملك الأدوات لتحقيقها، وعلماء الإدارة يقولون : كل هدف لا تملك خطة لتحقيقه فهو أمنية أو شعار، فمثلا أن تضع المقاومة العراقية المسلحة هدفا لها وهو إقناع المحتل بجلاء قواته العسكرية هذا ممكن – وهذا ما حصل والحمد لله، لكن أن نقول : إن مشروع المقاومة قادر على توحيد العراق فهذا أمنية، فمع أن المقاومة هي نفسها تحتاج إلى توحيد صفوفها فإن المقاومة لا وجود لها أصلا في المحافظات الشيعية ولا المحافظات الكردية، بل إن الواقع يقول إن النظرة العامة لهذه المحافظات هو التخوف وعدم الثقة من جميع الفصائل، وكون هذه المحافظات ترحب بخروج المحتل شيء وكونها ترحب بنظام مركزي تقوده المقاومة شيء آخر، ولنتخيل لو أن المقاومة تمكنت من السيطرة الفعلية على (المثلث السني) وهذه غاية إمكانياتها، فهل سيسير العراق بطريق الوحدة أو التقسيم ؟

لكن إذا قلنا : إننا بحاجة إلى إخراج المحتل وسبيلنا المقاومة، هذا شيء منطقي، ثم نقول نحن بحاجة إلى حكومة عادلة وسبيلنا كذا، ونحن بحاجة إلى الحفاظ على وحدة العراق وسبيلنا كذا، ثم نركب هذه الأهداف وهذه الوسائل ونصنع نظرية قابلة للتطبيق نكون قد اقتربنا من حل المعضلة المعقدة التي نواجهها وتواجهنا، وهذا لا يكون إلا بنفوس مرتاحة بعض الشيء وتأمل صادق للداء وبحث جاد عن الدواء، أما ما نراه ونسمعه اليوم من كل الفرقاء فهو أبعد ما يكون عن الحل بل هو داء فوق الداء، ومعضلة فوق المعضلة .. وقد ورد في الأثر (إن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً تهوي به في النار سبعين خريفا) وأي كلمة أخطر على الأمة من فتوى مستعجلة تلعب بمصيرها إرضاءً لشهوة خفية أو تنفيسا عن انفعال عابر ..

الإقليم السني بين العقيدة الدينية والعقيدة الوطنية

تتصاعد الأصوات داخل الوسط السني بضرورة تحويل المحافظات السنية إلى (أقاليم) ووصل الأمر إلى الإعلان الرسمي كما في صلاح الدين وديالى، ويبدو أن الأنبار قد اتخذت قرارها بالفعل، بينما يُظهر المالكي حرصا كبيرا على (وحدة العراق) ويعلن استعداده لتجاوز الدستور الذي ينص على هذا الحق، ومع المالكي يصطف الصدر ومليشيا جيش المهدي التي ترفع لافتاتها (كلا كلا للتقسيم) وهناك أيضا بعض الأصوات (الوطنية) والتي يقودها حزب البعث بشكل واضح حتى داخل المحافظات السنية .

ينظر التيار الوطني بكل أطيافه للفيدرالية بعين الشك، حيث أنها ثقافة جديدة دخلت على المجتمع العراقي مع (الدبابة الأمريكية) و(دستور بريمر) و(مشروع بايدن) وهذا كله يبعث على القلق من وجود مشروع تقسيمي حقيقي للدولة العراقية .

وأمام هذه المخاوف يتسلح دعاة الفيدرالية بـ(المظلومية السنية) فالمحافظات السنية تعاني من الظلم والتهميش على كل المستويات مما ينذر بوجود مخطط لاستئصال السنة ومسخ هويتهم بعد نزع أسلحتهم وتجريدهم من وسائل الدفاع عن أنفسهم ليخضع عامة أهل السنة لمشروع تثقيفي قسري بحيث لن يكون مستقبل حالهم بأفضل من (سنّة إيران).

يحاول (الوطنيون) التهوين من مبرر (الفيدراليين) هذا، فتسمعهم يقولون : إن الظلم وقع على جميع العراقيين بالتساوي، ويشيرون إلى الكهرباء والخدمات، وربما وقعوا في تناقض مكشوف، حيث أنهم يتهمون حكومة المالكي بالطائفية ثم يقولون : إن الحكومة توزع ظلمها بالتساوي على كل الطوائف !!

والمنصف ليس له إلا أن يعترف بأحقية الطرفين في شكوكه ومخاوفه وكل حسب خلفيته الثقافية (دينية) أو (وطنية)، لكن الذي ليس بحق هو القفز على هذه المخاوف من هذا الطرف أو ذاك وكأنها غير موجودة، وإنما هي مجرد (حجج) أو (مبررات)،

يستفتي أحدهم فيقول: ما رأيكم بمن يريد أن يقسم العراق بحجة رفع الظلم عن أهل السنة؟! ومعنى السؤال : أن السنة لا يتعرضون للظلم !

إذاً نحن في أزمة حقيقية لا ينجينا منها إلا الصدق مع الله ثم مع أنفسنا وأهلنا، إن توصيف المشهد لا زال بحاجة إلى تشخيص أعمق، فكل ما ذكرناه قد لا يمثل الحقيقة الكاملة، وإذا كان حكمنا على الشيء فرع عن تصوره، فإننا سنقع في خطأ الحكم بقدر نقص التصور، ولعلنا نساهم هنا بتكميل الصورة أو تجويد الرؤية:

ثقافة بين ثقافتين

ينطلق السنة العرب من خلفية ثقافية رصينة وعميقة تدفع باتجاه الوحدة، منذ اليوم الأول لفتح العراق على يد الصحابة الفاتحين–رضي الله عنهم– مرورا بأبي جعفر المنصور – باني بغداد – والمعتصم وإلى سقوط الدولة الحديثة، وقد اقترن العراق تاريخا وحضارة باسم السنة وزعمائهم، وبهذه الروح تصدى السنة للاحتلال الأمريكي، رغم علم السنة بأن هذا سيكلفهم ثمنا ثقيلا في الحال والمآل، وعلمهم أيضا أن هذا سيفسح المجال لغيرهم لملأ الفراغ، ولم يبعد عن هذا المشاركون منهم في العملية السياسية في كل مواقفهم وتصريحاتهم، ولكن هذه الثقافة تقابلها ثقافتان هما :

الثقافة الكردية : الكرد هم سنة ومتمسكون بدينهم، إلا أنهم يمتازون بثقافة أخرى لا بد من الاعتراف بها، تتلخص هذه الثقافة بشعور الكرد بالظلم الدولي والإقليمي لهم، حيث أنهم شعب واحد تم تقسيمه بين أربع من دول المنطقة (تركيا وإيران وسوريا والعراق) وهم يناضلون من يوم التقسيم إلى اليوم لرفع هذا الظلم، وحين نخاطبهم بروح الأمة الإسلامية يقولون لنا : نعم لقد كنا معكم في سرّائكم وضرائكم يوم كنتم أمة، أما لما رضيتم بالدولة (الحديثة) و(أمة عربية واحدة) فمن حقنا أن نقول (أمة كردية واحدة)، وقد قدّم الكردي دما غاليا في سبيل قضيته هذه، وبالتالي فإنه حقيقة يعيش معنا اليوم وعينه على (الدولة الكردية الواحدة) هذا حلم شاب عليه الكبار وتربى عليه الصغار، ولا يمكن تجاوز هذا الحلم إلا بصناعة الحلم الأكبر

وهو (الخلافة الإسلامية) والأمة الإسلامية الواحدة، وعليه فلا بد من تفهم الوضع الكردي والعمل على توسيع القاسم الإيماني المشترك، مع التأكيد أن الخلاف العربي الكردي خلاف طارئ وغير منسجم مع ثقافة الطرفين وتأريخهم، وإن الوصية التي تركها العلامة طاهر البرزنجي للطرفين تمثل نقطة للمشروع الجامع بإذن الله.

الثقافة الشيعية : ينطلق الشيعة من مسلمات دينية وثقافية موغلة في التاريخ، ولهم قراءتهم الخاصة للدين والتاريخ، وهم على خلاف معنا منذ يوم الفتح الأول للعراق، فهم لا يعتزون بالقادسية ولا بقادتها لا عمر ولا سعد ولا القعقاع –عليهم رضوان الله–، ولا يذكرون المنصور والمعتصم وحتى صلاح الدين إلا بكل ما ينقصهم ويشينهم، وقد عاشوا كل تاريخهم بسياسة (المعارضة) وثقافة (المظلومية)، والرغبة بالانتقام مؤصلة عندهم دينيا وثقافيا، وتعاونهم مع المحتل الأمريكي ومن قبله المحتل المغولي ينطلق من هذا التأصيل، والتشيع (دين) عالمي عابر للحواجز القطرية والقومية، والشيعي المنسجم مع تشيعه وثقافته الذاتية لا يمكن إلا أن يكون مع المشروع الشيعي الكبير الذي تقوده إيران اليوم، لكنّ السني اليوم هو الذي يعيش حالة من الازدواجية بين انتمائه (الديني) وانتمائه (الوطني أو القومي) وهو يحاول أن يقرأ الطرف الشيعي بهذا المنطق، لكن الشيعة في العالم قد تجاوزوا الحدود القطرية والقومية وهاهو السيستاني (الإيراني الجنسية) يقود شيعة العراق والخليج (دينيا وسياسيا)، وقد تولدت هذه الازدواجية عند السنة نتيجة لأن السنّي هو (ابن الإسلام) من ناحية، وهو أيضا (ابن الدولة الحديثة)، بخلاف الشيعي الذي عاش شيعيا ومعارضا للدولة من العصور الأولى إلى اليوم، وفي مقابلة مع حسن نصر الله قال بصريح العبارة : نحن أهل فقه ودين ومن فقهنا وديننا أن نلتزم ببيعتنا للسيد الخامنئي وهو اليوم ولي أمر المسلمين، نعم وهم يتطلعون اليوم لدولة (المهدي) ويتمنون خروجه اليوم قبل غد للتشرف بمبايعته مهما كانت جنسيته .

لقد أراد السنة أن يغمضوا عيونهم عن خلفية الشيعة الدينية والثقافية هذه ويفصلوها عن الموقف السياسي! ليرسموا حلما موغلا في الخيال، أن بإمكانهم أن يقودوا الشيعة

في (ثورة شعبية) لتطيح بالحكومة الطائفية أو بدولة (الإمامة) والواقع أن الشيعة قد التفّوا على هذا الحلم وأخذوا يرفعون شعارات الحالمين هؤلاء ذاتها (لا للطائفية)، نعم لقد صرخ المالكي في خطابه الأخير بقوة (لقد قبرنا الطائفية ولا رجعة لها أبدا)! وترجمة هذه العبارة بالضبط : أنه لن نواجه بعد اليوم صراعا طائفيا فالسنة قد تغيبوا عن المشهد وفقدوا أدوات الصراع .

ربما بدأنا نقترب من تشخيص المعضلة السنية، السني ليس له مشروع خارج دولته، حيث تجذّرت الثقافة القطرية في عموم الأوساط السنية في العالم، وضعفت ثقافة (إعادة الخلافة)، وعليه يجد السنة العراقيون أنفسهم وحيدين بلا ناصر ولا معين، فليس هناك دولة سنية واحدة في العالم من الممكن أن تزج بنفسها في الميدان العراقي إلا وفق مصالحها الخاصة، وقد تكون هذه المصالح بيد المالكي وليس بيد السنة ! وفي المقابل ينتمي الكردي العراقي إلى مشروعه الكردي الكبير، وكذلك الشيعي المنتمي إلى مشروعه الشيعي العالمي، والسني بقي وحيدا، إنه يريد عراقا موحدا كما عهده، ويتشبث بقصص الأجداد، وأغنيات الأمهات، وأشعار الجواهري، إنه يتألم بصدق، إنه لا يريد أن يرى هذا الواقع حتى لو كان واقعا .

إنه يصرخ: إن هذا مشروع صهيوني، نعم يا أخي لكن هذا المشروع الصهيوني تعامل مع أرض وواقع وتاريخ وثقافة، إن بايدن لم يصنع هذا التباين العرقي أو الثقافي، إنها تراكمات القرون التي لم نتمكن من حلها حتى تفجرت اليوم، ودعاة الفيدرالية السنية لو أنصفناهم فإنهم لا يفكرون إلا بإدارة أنفسهم بعد أن تفرقت السبل بشركائهم في الوطن، وهم لا يريدون من الفيدرالية إلا هذا، فهم في المدى المنظور بين خيارين إما أن يديروا أنفسهم بأنفسهم أو يمنحوا هذا الحق لغيرهم، إذاً الفيدراليون السنة لا يريدون الفيدرالية، وهم لم يؤمنوا بها في يوم ما، ولو كانت المسألة مسألة ظلم لتحملوا وصبروا، لكنهم يرثون اليوم تركة ثقيلة، فالمشروع الوطني العراقي لم يبق له غيرهم، وكيفما قلّبوا الأمور فإنهم لن يتمكنوا من إقناع شركائهم بالانضمام لمشروعهم هذا، بمعنى أنهم سيكونون فيدراليين بالإكراه الملجئ حتى لو رفضوا

الفيدرالية وكفروا بها، فهم كالحاء بين الخاء والجيم ! نعم وهم يعون فوق هذا تبعات الفيدرالية وإشكالاتها فلا تتعب نفسك في بيانها.

بقي علينا ونحن في طور التشخيص أن نقول : إن إيران لم تحتل العراق بمعنى الاحتلال المعروف، إذا لتوقعنا حصول هبة تحررية في يوم ما، لكن الحقيقة أن شيعة العراق بمراجعهم المعتبرة وأحزابهم الفاعلة يرون في إيران قبلة لمشروعهم الديني العالمي فهذه ثقافة ودين، وإذا كان لإيران مشروع آخر (الإمبراطورية الفارسية) فإن هذا المشروع لن يكون بمعزل عن المشروع الشيعي، وهذه طريقة إيران في تركيب أهدافها، وأما التعويل على الشيعة (العروبيين أو الوطنيين) فهذا لا مستند له إلا إذا فصلنا بين الشيعي وعقيدته، ثم إن هذا الطيف الافتراضي لماذا لم يعبّر عن نفسه لحد الآن؟ ولننظر إلى طوفان المناسبات الشيعية والشعارات الثأرية الصارخة أكل هؤلاء إيرانيون ؟ وكل هؤلاء سينقلبون على شعاراتهم هذه ليسيروا خلف أحلام الثورة الوطنية ؟ أتمنى ذلك, لكني أخشى بصدق أن نتحول إلى جنود للولي الفقيه في معارك (تصدير الثورة) كما تمكن صدام من تجنيد الشيعة لطموحاته الوطنية والقومية .

إن السؤال الكبير الذي ينبغي أن يجيب عنه أهل السنة بشكل صريح ومباشر هو: هل هم مع حكومة مركزية قوية لكنها شيعية طائفية موالية لإيران؟ او مع مشروع فيدرالي سني يحفظ لأهل السنة خصوصيتهم وحقوقهم مع ما يمكن أن يؤدي إليه من زيادة الانفصال المجتمعي بين مكونات الشعب العراقي؟

لا شك أنه في المنظور الديني (الشرعي) يكون الجواب واضحا، فالحفاظ على العقيدة مقدم على كل اعتبار آخر، ونذكر هنا بهجرة النبي الكريم من مكة المكرمة إلى المدينة وبنائه لدولته الفتية خارج مكة، وقبل ذلك كانت هجرة المسلمين إلى الحبشة خارج الجزيرة العربية كلها، مع تعلق قلوب المهاجرين بمكة.

لكنه في المنظور الوطني أو (العقيدة الوطنية)هناك إشكال كبير يتبادر للذهن لأول وهلة، ولكن بالنظر الدقيق يظهر أن تقوية حكومة المركز في ظل الظروف الحالية

سيؤدي إلى ضياع الوطن بالكامل، فالحكومة الحالية غير مؤتمنة على وحدة العراق واستقلاله حيث أنها لا تعدو كونها أداة طيعة بيد المشروع الإيراني التوسعي، والفيدرالية فيها شيء من التحصين والممانعة بوجه المشروع الإيراني، ومن ثم ينبغي التنبه إلى أنه ربما أول من سيقف بوجه الفيدرالية السنية هو المشروع الإيراني نفسه قبل دعاة (العقيدة الوطنية)، وهذا ما ترجمه المالكي صراحة في الكثير من تصريحاته ومواقفه.

ربما يرد البعض لماذا لا يكون هناك خيار ثالث وهو العمل على إزاحة الاحتلالين وآثارهما وعملائهما جملة واحدة؟ ولكي لا نضطر لإعادة تلك المقدمات والمعطيات الواقعية نقول : نحن نتكلم عن المرحلة الحالية ومعطياتها والتي لا يبدو فيها القدرة على تحقيق هذا الخيار، فإذا تمكن المشروع الوطني من تجميع قواه بحيث يكون قادرا على إنجاز هذا الخيار فإن الفيدرالية السنية لن تقف مطلقا أمام هذه القوة ليس باعتبار الجانب المبدئي فقط وإنما في الواقع الميداني فالقوة التي ستتمكن من هزيمة الأمريكان والإيرانيين والقوى المرتبطة بهما ستتمكن بسهولة من هزيمة دعاة الفيدرالية السنية لو أصروا على التمسك بها، لكن ماذا لو أن هذا الخيار الثالث لم يتمكن من تحقيق أحلامه هذه؟ أين سيكون مصير أهل السنة؟ وأين سيكون مصير العراق كله؟

تخوفات ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار :

هناك عدد من التخوفات يمكن تصنيفها بحسب أهميتها وواقعيتها بالآتي:

تخوفـات وجيهة :

هناك تخوفات أكثر واقعية وموضوعية نحاول أن نجملها هنا ونقترح بعض الحلول الممكنة :

أولا : أهل السنة الذين لا يشكلون أغلبية واضحة في بعض المحافظات مثل بغداد والبصرة وبابل، ما وضعهم بعد تشكيل الفيدرالية السنية ؟وبمقاربة سهلة يمكن القول وفق التجربة الكردية : إن أكراد بغداد ومحافظات العراق الأخرى لم يتأثروا سلبا بالإقليم الكردي، بل العكس حيث أضيفت لهم قوة أخرى فهم شركاء في حكومة

المركز بقوة، وفي الوقت ذاته هناك ثلاث محافظات تمثل مأوى آمنا للهوية الكردية وأداة ضغط قوية على الحكومة المركزية، ومن ثم فإنه من المتوقع أن يتحسن الوضع السني في بغداد ونحوها وعلى الأقل لن يتغير وضعهم نحو الأسوأ في حال مشاركة سنية قوية في المركز مدعومة من الفيدرالية السنية ذاتها .

ثانيا : إن وجود إقليم سني يجعله عرضة للأطماع وستنشب صراعات جديدة تحت عنوان «المناطق المتنازع عليها»، والحقيقة أن تشكيل الإقليم السني لن يغير من حقيقة هذه الأطماع، وربما يشير المتخوفون هنا من حيث لا يشعرون أن هذه الأطماع ستتلاشى إذا ضمن الشيعة سيطرتهم الكاملة على العراق بخلاف حالة الإقليم المنافس، نعم فالإقليم سيحقق قدرا من التنافس أو التوازن خاصة إذا ضمنا قوة الإقليم نفسه، وقوة المشاركة السنية في قرار المركز، والقدرة على بناء تفاهمات عربية وإقليمية ودولية قوية، فقوة الإقليم ضمانة ظاهرة، والمشاركة القوية في حكومة المركز يجعل مسؤولية الدفاع عن محافظات الإقليم ليست مهمة الإقليم وحده بل الدولة المركزية هي المسؤولة أولا وفي ظل الحالة القائمة لا يمكن الوثوق بهذه الضمانة إلا بالمشاركة المركزية الفاعلة، أما التفاهمات الدولية فهناك مصلحة إقليمية عامة لإحداث التوازن المطلوب مع المشروع الإيراني في المنطقة.

ثالثا : هناك تشكيك بقدرة المحافظات السنية الكبرى وهي (الموصل وصلاح الدين وديالى والأنبار)على تحقيق القدر المطلوب من الانسجام والتوافق الذي يضمن التوازن العادل، هناك تخوف من حصول حالة من التنافس بين المحافظات، أو حالة من التنافس بين القوى القبلية والحزبية داخل المحافظة نفسها، وهذا في تقديري أمر طبيعي ومتوقع إلى حد ما، لكن تجربة إدارة المحافظات في الفترة السابقة أثبتت أنها قادرة على حصر تلك المنافسات في الإطار السياسي القانوني، ومجالس المحافظات حققت قدرا لا بأس به من الاستقرار، أما التخوف من حالة التنافس بين المحافظات نفسها داخل الإقليم فيمكن دفع هذا التخوف ببناء دستور واضح تتفق عليه مجالس المحافظات، ومن الممكن تطمين المحافظات بتوسيع صلاحياتها الذاتية وتقليص

صلاحيات حكومة الإقليم في بداية الأمر ثم تكون توسعة صلاحيات حكومة الإقليم بخطى بطيئة وهادئة وفق التجربة الميدانية والخبرة التراكمية التي سيكتسبها أبناء هذه المحافظات بالتدريج .

تخوفات وهميـة :

هناك تخوفات يطرحها بعض المهتمين تولدت نتيجة لأجواء الارتباك وضبابية الرؤية، منها :

أولا : أن الموارد الاقتصادية في المحافظات السنية محدودة، والحقيقة أن هذا التخوف وارد في حالة الدعوة إلى انفصال الإقليم السني ومعنى هذا : تقسيم البلد –لا سمح الله–ومشروع الاقليم السني بعيد كل البعد عن هذا، فالإقليم السني سيكون مهيأ أكثر لممارسة الشراكة الحقيقية في مطبخ القرار المركزي وليس العكس، كما أن استقرار الإقليم وبعده عن الهيمنة الإيرانية سيفتح له الباب للاستثمارات العربية والدولية، ومن المعلوم أن الإقليم يمتلك أرضا بكرا وثروات خصبة تصلح أن تكون مجالا رحبا للتنافس الإيجابي، وأن المعوق الحقيقي لهذا التنافس هو الوضع السياسي والأمني المتحكم به من قبل المشروع الإيراني .

ثانيا : زيادة حالة الانفصال بين أهل السنة والطائفة الشيعية بالتحديد، والحقيقة أن الاحتكاك اليومي وشعور الأحزاب الشيعية بفرصة التمدد في الوضع السني الهش هو الذي يصنع حالات الاحتقان الطائفي وردود الفعل غير المدروسة، أما في حالة وجود الإقليم السني فإن هذه الأطماع ستتوقف لتتوقف بعدها حالات الاحتقان غير المبرر، وربما يكون هذا مدخلا مناسبا للمراجعة والتفاهم من قبل كل الأطراف وإيقاظ حالة الشعور الوطني من جديد بوضع أكثر استقرارا وهدوءا .

ثالثا: الاجتهادات والفتاوى والحل المركّب:

حظيت النقطة السابقة بتفاعل واسع مدحا وذما ونقدا واستنتاجا مع وضد –بعد نشرها بشكل مستقل في أكثر من موقع–، وإلى هنا أظن أن المقال حرّك ساكنا وهذا

بحد ذاته شيء إيجابي، وأما الذين نزلوا من نقد المقال إلى نقد القائل فليس يعنيني شأنهم ويغفر الله لنا ولهم .

من ردود الفعل التي وصلتني : هل الكاتب مع الفيدرالية (حلال) أو ضدها (حرام) أو أنه بين بين (شبهة) أو (فتنة) ؟ إذاً هناك ثلاثة احتمالات، وعليه يمكن أن يصنّف الكاتب في خندق ما من الخنادق المعروفة ليكون بذلك مناصرا لطرف ضد آخرَين، وهو لا شك سيستحق المدح من ذلك الطرف بينما يستحق الذم من الآخرَين، وربما تبرع بعض الشباب للبحث في الفتاوى ذات الصلة ليدققوا في مقدار موافقة الكاتب أو مخالفته لهذا المفتي أو ذاك ! هكذا يتعاطى مثقفو أهل السنة فضلا عن جمهورهم مع المشاكل المعقدة التي تواجههم !

واستطرادا قد يكون مفتاحا مناسبا لما أريد قوله، لسنتين خلتا كُلّفت من قبل الجامعة بتدريس مقرر (أصول الفلسفة)، أتيحت لي فيهما فرصة التعرف على علم كنت أظنه لا ينفع، وقد أثارني تصنيف فلسفي على أساس عنصري (الفلسفة العنصرية) وهي تعتمد على تصنيف البشر إلى صنفين : الشعوب القادرة على إنتاج الفلسفة (المركبة) ويجعلون على رأسها (الفرس) والشعوب التي لا تنتج إلا المعرفة (الأحادية) ومنهم (العرب) وبناء عليه يقولون : إن الفرس قد أنتجوا فنا مركبا (الزخارف المعقدة مثلا) و أدبا مركبا، وسياسة مركبة ..الخ، بينما يقولون : إن العربي يميل إلى البسيط والواضح (الأسود والأبيض) (مع أو ضد) في الأفكار والعواطف والآداب والفنون ..الخ ومع استنكاري الشديد لهذا التصنيف العنصري، إلا أنه مما يؤسف له أن شواهده تتكرر ولننظر بتمعن :

كيف يحافظ الفرس اليوم على تشبثهم بأئمة أهل البيت إلى حد المبالغة والتأليه، وفي الوقت ذاته يطعنون في العرب ويستهينون بهم وهم أهل الآل وعشيرتهم وقومهم ؟ وليس الآل – رضي الله عنهم – إلا عربا، كيف يطعنون في شرعية كل خليفة لا نص عليه لأنه (لا إمامة إلا بالنص) ثم يتوجهون لبيعة الخميني والخامنئي أئمة لهم وليس فيهما نص ؟ كيف يجمعون بين النظام (الثيوقراطي) والذي يشبه النظام

البابوي إلى حد كبير وفي الوقت ذاته يتناغمون مع (الديمقراطية) والتعددية الحزبية ؟ كيف يجمعون بين الطاعة المطلقة للمرجع العلمي وبين الانضباط بقواعد التنظيم واللوائح الحزبية، كيف يتماشون بشكل صريح ومعلن مع المشروع الصهيو أمريكي في العراق وفي الوقت ذاته يقاومون هذا المشروع من خلال تبنيهم لحزب الله في معاركه مع إسرائيل ودعمهم للفصائل الفلسطينية ؟ حتى أصبح لإيران في ذهن المراقبين الحاذقين أكثر من صورة وأكثر من وجه .. وأذكر مرة أني واجهت آية الله تسخيري في البحرين، وقلت له : كيف تفسّر لنا أن قوات بدر أصبحت محط ثقة الأمريكان وهي بنفس الوقت محط ثقتكم ؟ قال: نحن لا نريد أن يفلت خيط عراقي من أيدينا !! ثم أتبع .. قال: إن علاقتنا بالطالباني مع أنه ليس بشيعي ولا إسلامي ولا فارسي وهو على صلة بأعدائنا إلا أن علاقتنا به لا تقل عن علاقتنا بالحكيم، ثم قال: أضيف لك: إن أشد فصائل المقاومة السنية عداء لنا والذين يكفروننا صباح مساء لكننا على تواصل وتعاون معهم !!

من الواضح في هذه الأمثلة العاجلة وبغض النظر عن حكمنا عليها دينيا أو خلقيا، إلا أن إيران لها القدرة أن تسير بوقت واحد في خطوط معقدة وشائكة ومتناقضة، وأذكر أني في قناة الجزيرة سألت المحلل السياسي الإيراني محمد صادق الحسيني عن إيران وسر هذا الغموض في سياساتها، فقال : إن إيران كتاب مفتوح لكل قارئ ليس عندنا ما نخفيه لكن هذا الكتاب مليء بالألغاز !! أضاف: إن في إيران أكثر من مطبخ سياسي واستراتيجي، أكثر من خط أو تيار، وبينها من التناقضات الشيء الكبير، لكن كلها منضبطة بأداة تحكم واحدة .

نعود إلى طرفنا السني (العربي) فنسأل أولا : هل أنت مع المقاومة ؟ أو مع العملية السياسية ؟ للإجابة على هذا السؤال انقسم السنة على قسمين (مع المقاومة) إذاً هو لا يشارك في العملية السياسية ولا يلوّث مسبحته (سبابته)، أو مع العملية السياسية إذاً عليه أن يتبرأ من (الإرهاب) ! بعد مضي فترة انتظر أنصار الخيار الأول أن يفتح الله عليهم فيدفع عنهم شر المليشيات والجثث مجهولة الهوية، وينصفهم

من التهميش في التعليم والخدمات والوظائف، فالحياة لا تستقيم باستهداف الأرتال الأمريكية فقط، ثم ماذا لو طالت المواجهة لعقد أو عقود، هنا بدأ السؤال الأحادي أيضا : هل يجوز المشاركة في الانتخابات ؟ وجاء الجواب من هنا وهناك بصوت أعلى من الأول : نعم يجوز، فأكل الميتة يجوز للمضطر !! (وقد وردت هذه العبارة في الفتوى الذي تبناها الكاتب نفسه) فاندفع الناس للمشاركة بمعنويات عالية وقلبوا كثيرا من المعادلات والمسلمات في النسب والتوازنات، تنفسوا الصعداء، وحققوا نجاحا كبيرا إلى الحد الذي أحرج أصحاب الخيار الأول! لكن الانتخابات لم تحقق لهم ما يريدون، عضوا أصابع الندم !! لكن الندم على ماذا وإلى ماذا ؟ لا جواب، وهنا توقفت السبل وأغلقت الأبواب، فالمقاومة لم توفر لهم الأمن ولا الصحة ولا التعليم- وليس مطلوبا منها ذلك -، والانتخابات كذلك لم تحقق لهم ما يريدون، مع الفارق أن المقاومة أكسبتهم سمعة طيبة ومجدا ستذكره الأجيال .. لكن أين الأجيال القادمة وكيف سنحافظ عليهم بلا تعليم ولا صحة ولا وظائف ولا كهرباء ؟! هنا انبثقت فكرة الأقاليم، إنه الحل الثالث وقد شجع هذا الخيار وجود نموذج ناجح (الإقليم الكردي)، المالكي لا يستطيع أن يرسل قواته إلى السليمانية أو أربيل هذا يكفي ! قال أحد شيوخ عشائر الأنبار : إن عصا المالكي طويلة نريد أن نقصّرها .. ولكن كالعادة ينقسم أهل السنة وللمرة الثالثة بثقافة (مع أو ضد) ثم بعد التخندق الجيد يذهبون يتلقفون الفتاوى، شيخنا ما تقول في الفيدرالية حلال أم حرام ؟ نفس الصيغة ونفس السؤال عن الانتخابات والدخول في الجيش والشرطة ..الخ لتبدأ حالة من الجدل والاتهامات وليخسر الجميع في نهاية المطاف، وفي كل جدل من هذا النوع نخسر قدرا من أخوتنا وعلاقاتنا وربما شيئا من ديننا وأخلاقنا، وربما الأخطر أن نخسر ثقتنا بعلمائنا وقادتنا .

ومن هذه الثقافة الأحادية تولد الفهم الخاطئ لمقالتي الأولى، واليوم ولكي تؤتي المقالة ثمرتها العملية لنسأل أولا : هل نحن نريد فتوى في قضية ؟ أو نريد حلا لمشكلة ؟ الفرق بين السؤالين كبير، فالسؤال الأول يمكن أن يكون بالهاتف كما

سمعت مؤخرا، ويمكن أن يكون من مجتهد واحد، ويمكن أن تختلف الفتاوى، والاختلاف رحمة !! وتبرأ ذمة السائل بتحريه عن من يثق بعلمه وتقواه، أما إذا أردنا أن نحل المشكلة، فالأمر سيختلف، إذ علينا أن نطرح المشكلة كلها وبكل جوانبها وزواياها بما يشبه قاعدة (السبر والتقسيم) ونرتب أوّلياتها وأولوياتها، ولا نكتفي باجتهاد الفقيه ولا الفقهاء لوحدهم، بل لا بد من جمع كل المختصين من سياسيين واقتصاديين وأصحاب الخبرات المختلفة ..الخ ثم نبدأ بافتراض الحلول، وقطعا لن تكون هذه الحلول بصيغة الفتاوى (حلال أو حرام) وإنما ستكون بنظرية شاملة ومركبة، وحتى إذا اختلفنا فإننا سنختلف في برامج مركبة وليس في مواقف آنية أو فتاوى جزئية، وهنا فقط سوف لن يكون مجال للعابثين والمتطفلين، سوف لن يتخندق الجمهور في خنادق متقابلة، فالمسألة ستكون متداخلة وقد يكون الصواب في جزء من هذه النظرية وهناك صواب آخر في النظرية الأخرى، وهكذا ..

اذاً الاعتراض هنا ليس على هذه الفتوى أو تلك، وإنما الاعتراض على طريقة التفكير الكلية عند أهل السنة وهذا ما قصدته بـ(الأخطاء المنهجية)، فالأخطاء ليست في الفتاوى والإجابات السريعة أو المقتضبة، لكنه من الأصل هل هذه الطريقة هي التي ستحل معضلة أهل السنة ؟ أو لا ؟ وهنا لا بد أن نشير بومضة سريعة إلى نموذج ملموس، يطرح الدكتور طه الدليمي قضية الفيدرالية عنوانا للحل، وفي الوقت الذي تناول فيه الفيدرالية تعريفا وتصنيفا، تناول أيضا الواقع السني والواقع الشيعي والواقع العربي والواقع الإيراني بتحليل مركب فهو يقدم رؤية دينية ونفسية وتاريخية، فهو يفكر بطريقة منهجية مركبة، ولم يتناول الفيدرالية كفتوى (حلال أو حرام) وفي تقديري هذه طريقة تفكير صحيحة منسجمة مع مشروعه (البحث عن الحل) بغض النظر عن صوابية استنتاجاته العلمية التفصيلية، لكن الطرف الآخر (المناهض للفيدرالية) لم يقدم للآن نظريته المتكاملة للحل، إننا نسمع فكرة محورية تتلخص بمشروع الثورة (على غرار الثورات العربية) كمشروع مكمل لمشروع المقاومة، لكن ما هي نسبة نجاح مثل هذا المشروع في العراق ؟ وهل راعى هؤلاء الانقسام الحاد

بين مكونات الشعب العراقي ؟ ولو فرضنا أن المالكي سيسقط بهذه الثورة فما هي الخطوة الأخرى كيف نصحح وضع الجيش الحالي المتكون من طائفة واحدة فقط ؟ ..الخ إننا نطمح أن نقرأ أجوبة تفصيلية تشخص الحالة العراقية والمعضلة السنية بشكل مركب، وكل هذا يحتاج إلى عقل منفتح وتفكير مريح (غير مأزوم) .

وعلى صلة بالموضوع كان لا بد من إزاحة القيود التي تكبل العقل السنّي، فالإرهاب الفكري بالتسقيط أو التشهير أو التكفير كل هذا مع أنه معيب ومخجل، وهو مع أنه يفتقر لأبسط شروط المصداقية، فإنه مناف للواقع، فالذي يجابه قوة الشيعة المتغلبة اليوم والمدعومة من حكومة وجيش وقوى أمنية ودولة كبيرة إنه قطعا يواجه المخاطر أكبر بكثير من الذي يدعو اليوم لمقاومة الأمريكان، فالأمريكان لم يعد لهم وجود عسكري يمكن استهدافه، فإذا كان مقياس الصواب والخطأ والحكم على النوايا بقدر الاستعداد للتضحية، فقطعا الذي ينذر نفسه اليوم لمقارعة الخطر الشيعي هو الأكثر تعرضا للمخاطر، ومن الناحية العملية فإن سياسة التسقيط هذه هي محاولة لتكريس النظرة الأحادية والتي تأمرنا أمرا أن ننتظرها سنين عددا حتى إذا فشلت انتقلنا إلى غيرها، لأن أصحابها لا يتركون لنا أي هامش لفحصها الآن بالنقد والنظر، ولإزاحة هذه القيود الوهمية تطلب الأمر أن أضرب أمثلة واضحة من الممارسات الإسلامية الناجحة والتي قد تفتح مجالا أوسع للتفكير، فالأمة شهدت أنواعا من النظم السياسية الشورية والوراثية والمركزية واللامركزية، وقد رأينا قيام الدولة الأيوبية بجوار الخلافة العباسية، وكان صلاح الدين يملك السلطة العليا في دولته، ولم تكن صلته بالخليفة إلا في الأشكال والرسوم والمشتركات الإسلامية العامة، ومع نزاهة صلاح الدين وورعه لم يتنازل عن سلطته لصالح سلطة الخليفة في بغداد، وكان معه علماء ومع الخليفة علماء، ولم أقرأ فتوى بتكفير صلاح الدين أو تخوينه ولا حتى لومه وتقريعه، فلو كان هذا مخالفا للثوابت الشرعية كيف سكت كل علماء عصره وحتى علماء اليوم ؟ نعم ربما كان صلاح الدين لا يرى في الخليفة رغبة عملية في تحرير بيت المقدس، فأصبح عند صلاح الدين هدف آخر غير هدف الوحدة، وهو

هدف تحرير بيت المقدس، وبقضية معقدة وازن صلاح الدين بين هذه الأهداف ليضع خطته المدروسة بلا ردّات فعل ولا انفعالات نفسية آنية، بل إن صلاح الدين ذهب أبعد من هذا حيث أنه ضم الموصل إلى دولته وقال كلمته الشهيرة (إن فتح الموصل إلى بيت المقدس موصل) والسؤال هنا : كيف فتح صلاح الدين الموصل ؟ ومن أين أخذها ؟

إني هنا لا أدعو إلى استنساخ تجربة تاريخية ما، مهما كان مجدها ونجاحها، فما كان صوابا هناك قد لا يكون صوابا هنا، وما كان خطأ هناك قد لا يكون خطأ هنا، ولا أني أقول إن التجربة الأيوبية تشبه الفيدرالية الموجودة في دستور العراق اليوم !! ولكني أريد فقط أن أقول : إن ما يسميه الناس ثوابت شرعية مقدسة لا يجوز للمجتهد تجاوزها ليس كله كذلك، وإننا اليوم لا نحتاج إلى فتوى تقول لنا : الفيدرالية حلال أو حرام، حتى نناقش الأدلة والشواهد، وإنما نحتاج إلى نظرية متكاملة للإنقاذ قد تكون الفيدرالية جزءا منها وقد لا تكون، وقد تكون المقاومة جزءا منها وقد لا تكون، وقد نقدم حلا ونؤخر آخر، ونغيّر ونعدّل بحسب المستجدات وطبيعة التحديات، إنها نظرية مركبة، وإنها نظرية قابلة للتشكُّل المستمر، وهذا ما ركّزت عليه في الثلث الأخير من مقالتي السابقة لكن الأبصار غفلت أو تغافلت عنه .

قال لي معلمي يوما : إن النجاح الجزئي قد يعجل بهلاك صاحبه ! فسائق السيارة الذي ينجح في تطوير سيارته فيضاعف قدرتها على السرعة، دون أن يعرف طبيعة الطريق ونهاياته، قد يهوي به نجاحه هذا في الوادي السحيق، فإنما الأمور بخواتيمها، وإنما الأعمال بنتائجها .

إنها ليست مسألة فتوى أو موقف، إنها أن نكون أو لا نكون، وأكرر (إن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً تهوي به في النار سبعين خريفا)، ولا أقول كما قال ذلك الرجل المسكين – هداه الله وأحسن خاتمته – في معرض رده وجدله الصاخب :

سلام على كفر يوحّد بيننا وأهلا وسهلا بعده بجهنم

ولكن أقول :

سلام على الإسلام ديني ودولتي وبُعدا لأهل الكفر أهل جهنـــم

وليس ولائي للتراب وإنمـــا ولائي للإسلام معْ كل مســـلم

اللهم قد بلغت، اللهم فاشهد .. اللهم لا تجعل أحدا من خلقك يأثم بسببي .. رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

٤-البحث عن المرجعية:

في زيارته للعراق سئل الطيب أردوغان لماذا التقيت المرجعية الشيعية في النجف ولم تلتق المرجعية السنّية؟ قال: وهل للسنة مرجعية؟ قالوا: نعم، هذا قبر أبي حنيفة هو مرجعيتنا! فتوجّه إلى القبر وقرأ الفاتحة على روح المرجعية السنية!

هذا ما يمثل اليوم جانبا من المعضلة السنّية، فالبحث عن المرجعية في الوسط السنّي أصبح اليوم شغلا شاغلا لكل المتصدّين للشأن العام، وحتى المالكي لم يفته أن يدلي بدلوه للبحث في الأسماء والوجوه لاختيار المرجعية السنّية «المناسبة»!

لكن لماذا المرجعية؟ وما وجه الحاجة إليها اليوم؟ وكيف يتم اختيارها أو تشكيلها؟ ولماذا لم تظهر هذه الحاجة في الأقطار الإسلامية الأخرى؟ هذه الأسئلة قد تفتح أبوابا واسعة وامتدادات عريضة في الدين والفكر والسياسة والثقافة والتاريخ .

في الحياة البشرية البدائية ينحاز الناس إلى ولاءات تضمن لهم قدرا من الحماية وشيئا من التنظيم، فكانت القبيلة إطارا مناسبا لتحقيق هذه الغاية، وكان شيخ القبيلة هو «المرجع الأعلى» وهو من يناط به حماية القبيلة بالسيف، وحل مشكلاتهم بالحكمة، وسد حاجاتهم بالبذل.

وحين تكون القبيلة عاجزة عن مواجهة التحديّات الكبرى فإنها تلجأ إلى نظام «الحلف» وهو إطار أوسع يضم قبيلتين أو أكثر بقيادة واحدة, وهذه صورة متكررة

وشائعة, وكان من التجارب الناجحة في تاريخ العرب «معركة ذي قار» التي خاضتها القبائل العربية المتحالفة لردع الفرس وتأديب نظامهم الكسروي الذي كان يستهين بالعرب ويستبيح حرماتهم قبل الإسلام.

وهكذا تستجيب المجتمعات البشرية للتحديات حتى استقرت في صورة «الدولة «وهي الإطار الأوسع والأكثر تطورا ومناسبة للحاجات البشرية المتزايدة والمتنوعة. وقد كان للإسلام الفضل الأكبر والمبكّر لهداية العرب وغيرهم إلى هذا النوع من التنظيم، حيث تمكنت الدولة الإسلامية ولقرون مديدة من سدّ هذه الحاجة وتقديم النموذج الأفضل في التجربة الإنسانية.

طيلة القرون الماضية كانت الدولة الإسلامية بمؤسساتها المختلفة تمثل «المرجعية العليا» لكل المسلمين ما عدا الحالة النشاز في هذه التجربة وهي حالة «الطائفة الشيعية» والتي اختارت «المعارضة المستمرة» لهذه الدولة على طول التاريخ وعرض الجغرافيا، وهذه المعارضة ليست معارضة سياسية كالتي يعرفها العالم اليوم، وإنما هي معارضة لكل شيء وفي كل شيء حتى في المناسبات والفنون والأزياء وصيغ التعبير عن الذات، فهي هوية منفصلة بالكامل عن هوية الأمة.

هذه الطائفة كان لا بد لها أن تنحاز لمرجعية أخرى غير مرجعية الدولة تستند إليها في تنظيم كيانها الداخلي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وبهذا تكون عندنا صورتان متغايرتان تماما: صورة الأمة بسوادها الأعظم» أهل السنة والجماعة» وهذه اختارت الدولة مرجعية لها، والصورة الثانية: الطائفة وهذه اختارت مرجعية خاصة بها لا تعترف بمرجعية الدولة، وإن انحنت لها في ظروف الضعف والتقية، وبين الصورتين صراع ممتد تاريخيا وجغرافيا وبينهما اطراد عكسي فكلما قويت الدولة ضعفت المرجعية، وكلما ضعفت الدولة قويت المرجعية.

وأخطر ما يمكن أن يواجه السواد الأعظم هو فقدان الدولة، وهذا قانون مجتمعي إنساني عام، فكل الشعوب المتحضرة والتي تتخذ من الدولة مرجعية لها ستنهار

بشكل كارثي حين تسقط الدولة ويحصل الفراغ في الدستور أو السلطة، وأهل السنة في العراق اليوم ليسوا استثناء من هذا القانون، والذين يتلاومون داخل الوسط السنّي ويشعرون بالفشل أو العجز مخطئون, وهم لا يقدّرون المشهد بالمقاييس العلمية التي تحكم المجتمعات الإنسانية، فلو حصل لفرنسا أو أمريكيا ما حصل للعراق لما اختلفت الصورة بل ربما ازدادت سوءا، ومَثل هذه الحالة مثل المجتمعات المتطورة التي تعتمد اليوم على التكنولوجيا مقارنة بالمجتمعات التي تعيش في الكهوف، فلو تعرضت محطات الكهرباء الرئيسة للعطل أو التخريب فإنها ستترك نتائج كارثية في المجتمعات المتحضرة بينما لن تترك أي أثر في الكهوف بل ربما يحدث العكس، حيث سيستفيد سكان الكهوف من حالة الفوضى العامة في تلك المجتمعات، وهذا يعني أن أي مجموعة وضعت لنفسها نظاما صغيرا مهما كان متخلفا فإن وضعها سيكون الأفضل عند انهيار النظام العام.

إذاً حالة أهل السنة في العراق مع أنها حالة مأساوية وخطيرة إلا أنها حالة طبيعية ومنسجمة تماما مع الناموس الكوني الذي يحكم الحياة الإنسانية, والمطلوب هو ايجاد الصيغة الجديدة التي تتناسب مع الوضع الجديد الذي رسمته التحديات والتي هي أكبر بكثير من طاقة المجتمع السنّي وإمكانياته الذاتية، وهذا ما يفسّر أيضا حالة التغاير بين المجتمع السني العراقي الذي يشعر بالحاجة إلى حد الضرورة لتشكيل المرجعية وبين المجتمع السنّي الأوسع الذي قد يستغرب مثل هذه الحاجة وربما يعدّها نوعا من التقليد للحالة الشيعيّة!

لقد مرت الأمة بحالات تقرب أو تبعد من الحالة العراقية اليوم، وكلها تدور بين حالة غياب السلطة أو ضعفها وبين تخلي السلطة عن دورها ووظيفتها، فمثلا حين انحازت الدولة أيام المأمون والمعتصم لفكرة «خلق القرآن» وهي فكرة غريبة عن عقيدة الأمة، فكانت الحاجة ماسة لمرجعية رشيدة وقادرة على حماية هذه العقيدة، ومع وجود عدد كبير من الفقهاء والمحدثين إلا أن الأمة التفّت بشكل تلقائي وسريع حول أحمد بن حنبل ليكون «إمام أهل السنة والجماعة» لما تميز به من

موقف مسؤول وشجاع، والمثال الثاني لمّا تخلت «الخلافة» عن دورها في تحرير القدس ومجابهة الصليبيين لم ينتظر الناس هذه الخلافة حتى تصحو من غفوتها بل انحازت إلى مشروع التحرير الذي قاده آل زنكي ثم استكمل على يد صلاح الدين ولم يكن صلاح الدين خليفة للمسلمين كما يظن البعض، ولم يكن كذلك جزءا من قرار الخلافة في بغداد مع ما كان يقدمه صلاح الدين من الرسوم الشكلية لمقام الخلافة! والمثال الآخر لما سقطت بغداد على يد المغول ووصل الخطر إلى الشام ومصر استجدت حاجة جديدة ومختلفة عن سابقتها، فالخلافة قد سقطت بالكامل، ودولة المماليك في مصر لم تكن محل ثقة الجمهور، فالتفّ الناس حول العز بن عبد السلام ليعبّر عن إرادتهم في ضرورة التصدي للخطر المغولي بصياغة المشروع الناظم والذي لا يستبعد أي أحد حتى المماليك أنفسهم.

من هذه الأمثلة–وغيرها كثير–ندرك أن صناعة المرجعية في الظروف الاستثنائية تمرّ عبر مراحل طبيعية :

المرحلة الأولى: وجود الحاجة العامة.

المرحلة الثانية: وجود الجهة المبادرة والمتصدية لهذه الحاجة.

المرحلة الثالثة: قناعة الجمهور بهذه الجهة والتفافهم حولها.

إذاً على أهل السنّة في العراق اليوم أن يحددوا بالضبط ما الحاجة التي استجدت عندهم اليوم؟ هل هي مثلا حاجة علمية تربوية؟ أو هي الحاجة للفتوى والاجتهاد؟ أو هي الحاجة لحماية وجودهم وهويتهم وحقوقهم؟ أو هي الحاجة لتحرير الوطن وتوحيد أبنائه ومكوّناته في إطار المرجعية الوطنية الجامعة؟ أو هي كل هذه الحاجات مجتمعة؟

إن تحديد الجواب في المرحلة الأولى هو الذي يمثّل بوصلة الاختيار, وهذه الخطوة هي مسؤولية الجمهور نفسه وليس مسؤولية المرجعيات والواجهات، فالعلماء مثلا متنوعون في اختصاصاتهم وتوجهاتهم وإمكانياتهم، ومن يصلح منهم لسد هذه

الحاجة قد لا يصلح لسد حاجة أخرى، والشكوى من التفرق والاختلاف لا تنتج حلا، كما أن من يفكر بجمع كل العلماء والقادة والواجهات السنّية في مؤسسة تنصهر فيها الكفاءات والمواقف في مشروع واحد فإنه ربما يفكر بطريقة «طوباوية» أبعد بكثير من الواقع، لكن إذا كان الشارع السنّي قد عرف حاجته بعد كل هذه السنوات العجاف فإنه أقدر الآن على اختيار صورة المرجعية التي يريد, والتي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه، فالقرار حقيقة متروك للجمهور نفسه، فأحمد بن حنبل لم ينصّب من السماء، ولم ينصّب هو نفسه مرجعا لأهل السنّة، كما أنه لم ينصّب بقانون من الدولة، وقد كان العلماء في عصره منقسمين أيضا في مواقفهم، لكن الجمهور وحده هو الذي حسم الموقف.

وإذا كانت المعضلة السنّية اليوم أكبر من أن يتحملها فرد ما مهما كان علمه ووعيه واستعداده للتضحية، فإنه في المقابل لا يتصور تحقيق إجماع ما في مثل هذه المعضلة، والأقرب من هذا هو الدفع باتجاه المتقاربين في الرؤية لصياغة المشروع الناظم والمعبر بالصدق عن حاجة الجمهور، وحين يلتف الجمهور حول مشروعه هذا فإنه سيحسم بنفسه حالة الانقسام والتردد والتي كان لها من التبعات الثقيلة ما يزيد ربما على كل التحديات الأخرى.

وإذا كانت المرجعية لا تنزل من السماء, ولا تعيّن بقرار من الدولة، ولا يحق لشخص ما مهما بلغ أن ينصّب من نفسه مرجعا، فلم يبق إلا اختيار الناس والتفافهم حول من يثقون به فردا أو مؤسسة أو جماعة، فما الذي يحول بين جمهور أهل السنة وبين هذا الاختيار؟

الشائع اليوم هو أن الجمهور السنّي يلوم قياداته المتفرقة والمشتتة، وهذا اللوم قد يتحول إلى حالة من الإحباط تجعل هذا الجمهور مشلول الحركة وغير قادر على مواكبة التحديات ولا حتى الدفاع عن نفسه، وهو ما ينذر بمستقبل مرعب وخطير عنوانه الأبرز «الضياع» وقد ظهرت مثل هذه المؤشرات الخطيرة في حدثين جزئيين لكنهما يحملان دلالات في غاية الخطورة:

الأول: فضيحة الأسير «ليث الدليمي» والتي تناقلتها أغلب وسائل الإعلام وهو يستنجد بالضمير الإنساني لتخليصه وزملائه الأسرى من وطأة التعذيب الوحشي الذي يتعرض له كل المعتقلين السنة في سجون المالكي.

الثاني: اقتحام مسجد الآصفية في بغداد من قبل قوات حكومية رسمية وطرد الموظفين السنة، وتحويله إلى «حسينية الكليني»!بحجة وجود قبر الكليني في هذا المسجد، فالمسجد في «دولة القانون» يكون تابعا للقبر! وهذا على فرض صحة حكاية القبر هذه، هذا المسجد الذي كان من أبرز المعالم السنّية في بغداد حيث كانت تتبعه مدرستان إسلاميتان تحملان اسمه، الأولى في بغداد والثانية في الفلوجة، وقد تخرج منهما أشهر علماء السنّة في العراق، والمسجد بمدرستيه كان وقفا عثمانيا أسسه القائد العثماني المعروف بآصف الزمان، تجدر الإشارة هنا إلى أن «آصفية الفلوجة» قد تحولت إلى أكوام من التراب بفعل الصواريخ الأمريكية المباشرة، كما أن هناك مدارس عثمانية أخرى تتعرض اليوم للتصفية أو الاغتصاب ومنها المدرسة «الحميدية» في سامراء والتي بناها السلطان عبد الحميد الثاني.

ردة الفعل السنّية كانت باهتة وضعيفة وغير متوقعة حتى من أكثر الناس تشاؤما، وهذا من شأنه أن يفتح شهية المشروع الصفوي الإيراني لابتلاع السنّة بكل تاريخهم وجغرافيتهم. والعقبة التي تحول دون الفعل المؤثر هو «تشتت القيادات» وهنا لا بد من وضع النقاط على الحروف ووضع الحروف على السطور أيضا:

إن الاختلاف في الرؤى والتصورات شأن مألوف لدى كل النخب المثقفة في العالم، فتقويم الواقع وتقدير التحديات اليومية وحتى المصيرية وترتيب أولوياتها لا يخضع للوحي المقدس، والناس متفاوتون بمستوياتهم العلمية وخلفياتهم الثقافية والتربوية، ومن هنا جاءت فكرة «المنافسات السياسية» حيث يتم عرض الرؤى والمناهج المختلفة على عامة الناس على شكل أحزاب سياسية أو قوائم انتخابية ثم يكون الحسم بيد الجمهور، هذا هو آخر ما توصلت إليه الخبرة البشرية في إدارة المشاريع القيادية المتنوعة والمتنافسة.

في الإسلام هناك تشجيع مفتوح للاجتهاد في كل ما لا نص فيه، وتشجيع الاجتهاد يلزمه بالضرورة القبول بنتيجته وهي الاختلاف، والذي يطالب بالاجتهاد ويتضايق من الاختلاف يقع في ازدواجية ثقافية معيبة، وعليه فمطالبة العلماء والمجتهدين والسياسيين والمثقفين بتوحيد اجتهاداتهم مطالبة غير واعية وغير مفهومة أصلا، وتنم عن حاجة عاطفية ووجدانية أكثر من كونها تعبيرا عن رؤية علمية منهجية. إذاً الاختلاف في الرؤى والتصورات والاجتهادات بشروطها المعروفة حالة طبيعية ومنطقية وشرعية لا غبار عليها، لكن المشكلة تتلخص في الجانب العملي، حيث أن الجمهور يريد موقفا موحّدا وواضحا ليتحرك على أساسه، وهو لا يفهم كيف يكون المصيب مأجورا والمخطئ مأجورا أيضا، ولا يدري كيف يحوّل هذه الفلسفة المركبة إلى قرار ميداني يضمن للمجتمع وحدته وتماسكه ويحقق له أهدافه. ينطلق الإسلام في حله لهذه المشكلة من نقطة جوهرية وهي التفريق بين ما يؤثر سلبا على وحدة الأمة وتماسكها وما لا يؤثر، فمثلا غالب الفقه المتعلق بالعبادات الفردية والأحوال الشخصية وعقود المعاملات بين الأفراد.. الخ هذه كلها متروكة للاجتهاد فقها وتطبيقا ولا يضر الخلاف فيها إلا في حالات معينة، أما الاجتهادات المتعلقة بالشأن العام في السلم والحرب والتفاوض والسياسات العامة ونحوها، فلا شك أن هذا لا يقبل فيه الخلاف «ميدانيا» وإن جاز فيه الخلاف «نظريا» بمعنى أن الخلاف النظري بآلية الاجتهاد ينبغي أن يحسم في النهاية لصالح الموقف الموحّد، فيكون الاجتهاد هو الساحة التي تجمع كل الاحتمالات والنظريات بمنتهى الحرية والوضوح ثم يضع الإسلام أدواته في الحسم باختيار الأغلبية كما حصل في غزوة أحد حيث طرح أكثر من سبيل للمواجهة إلا أن الأغلبية اختارت الخروج إلى أحد، أو باختيار السلطان الشرعي حيث أن أمر القيادة التنفيذية يحسم اجتهادات الجنود والمستشارين، لكن ليس من بين هذه الأدوات منع الاجتهاد أو منع الخلاف.

وبما أن أهل السنة في العراق ليس لهم «سلطان» قادر على الحسم بقوة القانون فلم يبق أمامهم إلا اختيار الأغلبية وانحيازهم لاجتهاد واحد أو مركّب من بين

الاجتهادات المطروحة على الساحة، وهذا يتطلب قدرا من الوعي وقدرا أكبر من الشعور بالمسؤولية.

على الجمهور السنّي أولا أن يضع إطارا توصيفيا واضحا لمشكلته، ومن خلال هذا الإطار سيتمكن من الجواب عن السؤال المستفز الذي عبّر عنه أحد الكتّاب العرب في مقالته «سنّة العراق ماذا تريدون بحق السماء؟» وسيتمكن أيضا من اختيار المرجعية التي يحقق من خلالها ما يريد.

إن السنّي بالروح التي يحملها وهي روح الأمة وهويتها وتاريخها، وبشعوره الوطني حيث يعدّ نفسه الباني لهذا الوطن ومجده وحضارته بينما اكتفى الآخرون بالمعارضة الشاملة والمستمرة، لا يستطيع اليوم أن يغيّر عنوانه أو موقعه، ولذلك انطلق لوحده رغم جراحاته ليدافع عن العراق في منازلة التحرير الكبرى ضد الاحتلال الأمريكي، وقد كان يتوقع أن الآخرين سيتفرّغون لتحقيق مصالحهم ومآربهم الانتهازية، لكنه ربما لم يكن يتوقّع أنهم سيعاقبونه فوق ذلك على وطنيته بل وسيتحالفون مع العدو الأمريكي الذي تغذّيه هو الآخر ثقافة الثأر من المقاومة وحاضنتها الطبيعية.

إن السنّة عليهم أن يعترفوا بالواقع الجديد على مرارته، وإن الدفاع عن العراق لن يكون بالتخلي عن وجودهم وهويتهم، بل إن ضعف السنة وضياعهم هو الذي سيقود إلى ضعف العراق وضياع هويته .

وفي هذا الواقع المرير لا بد من طرح الأسئلة المفصلية التي يجب أن نجيب عنها قبل البحث عن المرجعية، مثل:

١-هل هناك بالفعل مشروع طائفي يهدف إلى استئصال الوجود السنّي ومحو هويتهم وتاريخهم؟

٢-هل هناك فرصة لأن يتمرد المجتمع الشيعي على أدوات التحكم الديني والسياسي لينضم بالفعل إلى المشروع الوطني أو الربيع العراقي؟

٣-وإذا وقع أهل السنة بين خيارين: نظام مركزي بهيمنة شيعية مطلقة، وبين نظام فيدرالي يضمن للسنة خصوصيتهم الثقافية والدينية وحقوقهم المعيشية والأمنية، فما الذي يفضلون؟

٤-إذا رفض السنّة الفيدرالية ورفضوا الخضوع للهيمنة الطائفية فهل عندهم القدرة لفرض مشروعهم الوطني على العراق من شماله إلى جنوبه؟

٥-إذا أصرّ الشيعة على انضوائهم في البيت الشيعي وتحت مظلة المرجعية فبأي عنوان سنخاطبهم أو نتحاور معهم، هل سنقول لهم: أنتم الشيعة ونحن أهل العراق، أو نحن الذين ليس لنا اسم؟

الإجابة الصادقة والمسؤولة عن هذه الأسئلة هي التي تعيننا على رسم خارطة الأهداف الكبرى وترتيب أولوياتها، ثم بعد هذا ننتقل إلى المشاريع المطروحة بأسمائها ورموزها ونختار منها الأكفأ والأقدر على تحقيق هذه الأهداف، وسنجد أن العراق زاخر بالكفاءات والإمكانيات الهائلة، وضم هذه الكفاءات في إطار مرجعي واسع ليس أمرا مستحيلا، لكن المستحيل هو أن ندعو إلى مرجعية موحّدة قبل أن نحدد بالضبط ماذا نريد من هذه المرجعية.

إن التقليد الأعمى للمرجعيات على وفق العرف الشيعي مرفوض في الإسلام، وإن الانبهار بالصور والرموز والمؤثرات الإعلامية لا يقود إلى حل، الحل هو أن نعرف مشكلتنا بالضبط ثم نختار القيادة المناسبة لهذه المشكلة، وبعد هذا سنرى أصحاب الاجتهادات الأخرى سيذوبون في المجتمع ومن هنا تتكون الوحدة المنشودة، وهو باختصار توحيد المرجعيات باتجاه الهدف، وليس توحيد الأهداف باتجاه المرجعية!

كلي أمل أن تكون هذه الأفكار قد شخّصت المعضلة السنّية بجوانبها المختلفة وقد قدّمت توصيفا مركبا لساحة الصراع وطبيعة التحديات كما أنها قد لخّصت الرؤى المختلفة والمطروحة للحل.

أملي بعد هذا أن تحرّك هذه الورقة أصحاب الهمم العليّة من العلماء والساسة لصناعة الإطار المريح للمناقشات الجادة للعثور على الطريق الأقرب للخلاص، وترك ما توارثناه من ثقافة المزايدات وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فإن الوضع لم يعد يحتمل اللعب والمزاح، فإن السفينة حينما تغرق لن يكون على ظهرها رابح وخاسر مهما كانت آراؤهم ومبرراتهم.

وهنا أقدم لكل الفرقاء المتنابزين بالألقاب هذه الأبيات :

ناحت مطوّقة بباب الطاق نوحي، أقول لها بلا إشفاق
نوحي على مهلٍ فما من سامعٍ هذا الصدى متعاقب متلاق
نوحي، فهذي الدار دار مناحةٍ ثكلى تغصّ بدمعها المهراق
نوحي، ويا كلّ العوالم أوّبي نوحي على بغدادَ في الآفاق

= = =

بغدادُ قد زُفّت إلى أعدائها مكسورةً، معصوبة الأحداق
يا سعدُ، نادت تستغيث فلم يجب يا سعدُ ساعدني وحلّ وثاقي
يا سعدُ، يا قعقاعُ، يا منصورُ، يا هارونُ، أينكمُ من السرّاق ؟
يا ألف معتصماه، يا تاريخُ، يا فقهاءُ، يا شعراءُ، يا عشّاقي
صمتٌ، وكسرى لا يملّ مناديا الطاق طاقي، والعراق عراقي

= = =

يا أيّها التاريخُ غضّ فهاهنا عوراتنا مكشوفة الأوراق
أمجادنا، لا ندري ما أمجادنا وتراثنا بعناه بالأسواق
ورماحنا مسنونة لكنّها بين الأحبة، لا على الفسّاق

يتلاومون، وهم بقعر سفينةٍ غرقى تغوص تغوص في الأعماق
يتسابقون، ولا يرون طريقهم وأخو الرياء يصول بالأبواق
من يوم هولاكو القديم ليوم هولاكو الجديد، نسير في إخفاق
فلقد تعطلت المعارف عندنا وتمازج الأفيون بالترياق
وتشابكت كل الدروب أمامنا وتشتت الأهلون في الأنفاق
والرومُ ويح الروم قد تركوا الحمى للفرس، وفق تعاقد ووفاق
والعربُ لا يدرون أين مصيرهم من منهمُ يمضي، ومن ذا باقي
إن لم تداركنا عنايةُ ربنا سنظل نبكي بالدم الرقراق
إن لم تكونوا أهلها، لا تأملوا من جار ذي القربى وجار شقاق
سنضيع في الوديان أيتاماً على بوب اللئام، نطوف بالأوراق
ملحٌ يذوب، وتلكمُ غرناطة ما أشبهَ الحمرا بباب الطاق

اللهم اجعلنا مفاتيح لكل خير ومغاليق لكل فتنة وشر

اللهم اجمعنا على حبك وخدمة دينك

اللهم إن أردت بالناس فتنة فاقبضنا إليك غير مفتونين

اللهم أبرم لهذه الأمة أمرا رشدا يعز فيه أولياؤك ويذل فيه أعداؤك يا الله..

هل بدأ الربيع العراقي؟

تصاعدت وتيرة الأحداث في أكثر من محافظة سنية بعد سلسلة من الاستفزازات الطائفية التي قامت بها حكومة المالكي تجاه السنّة بكل قومياتهم وتوجهاتهم، حتى وصل الأمر إلى مستوى الانتهاكات التي تهون أمامها الدماء والأرواح.

جاءت قضية الدكتور رافع العيساوي كالقشة التي قصمت ظهر البعير، مع ما للعيساوي من حضور متميز وشعبية واسعة أثبتتها التداعيات المتواصلة، إلا أن الذي حرّك الشارع السنّي بهذه السرعة وهذا الحجم هو تلك التراكمات التي يصعب عدّها وحصرها.

فعلى المستوى الثقافي، تم التعدي على عقيدة أهل السنة في كل محفل، والفضائيات العراقية الرسمية فضلا عن الحزبية لا تفتأ في كل مناسبة تشتم الصحابة وتنال منهم، وقد كان هذا بالنسبة للسنة أشد عليهم من ذبح أولادهم في حجورهم، وكانت المناهج الدراسية وأسئلة الامتحانات العامة كلها تسير بهذا الاتجاه.

أما في الجانب السياسي، فإن سياسة التهميش والإقصاء لكل الرموز السنية قد تجاوزت كل الحدود والتوقعات، فرئيس «التوافق العراقية» في البرلمان الدكتور عدنان الدليمي يتم تهجيره واعتقال أولاده وما يزيد على الخمسين من حراسه، وهكذا أيضا تم استبعاد وزير الثقافة أسعد الهاشمي، ثم الداينى عضو البرلمان البارز، ثم صعّد المالكي من سقف طموحاته ليقصي نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، ويثنّي مؤخرا بوزير المالية ونائب رئيس الوزراء السابق الدكتور رافع العيساوي.

ربما كان أهل السنة يتوقعون محاكمات ظالمة وقاسية بحق رموزهم وشخصياتهم الذين رفعوا صوتهم ضد الحكومة والعملية السياسية، كما في مذكرة الاعتقال التي صدرت بحق الشيخ حارث الضاري، وقانون الاجتثاث بحق البعثيين، هذا فضلا عن مئات الاعترافات القسرية للمتهمين بالمقاومة من كل الفصائل والتي تبثها الفضائية الرسمية، كل هذا متوقع، أما أن يستهدف الدليمي والهاشمي والعيساوي، فهذا معناه أن السنة كيفما كانوا فهم غير مرغوب بهم في العراق الجديد، وهنا أصبحت القضية قضية وجود وليست مشكلة برامج ومواقف، وخير من عبر عن هذه الحقيقة مفتي العراق الشيخ رافع العاني بقوله: «المادة ٤ إرهاب تعني ٤ سنة، فكل سني إرهابي بالولادة».

وقد كان المالكي بعد كل ضربة من هذا النوع يراقب ردود الفعل في الصف السني المشغول بأكثر من مشكلة وقضية والمنقسم على نفسه أيضا، ولذلك ترجح عنده أن الوقت قد حان للتوجه إلى السنة الكرد، فخالف كل من نصحه من مراجعه الدينيين والسياسيين في الداخل والخارج، وراح يستعرض قواته أمام المحافظات الكردية ويهدد ويتوعد، ولم يكتف باستفزاز رجل الكرد القوي مسعود البرزاني، بل راح وبحسب ما تسرب من معلومات ليفرض مزاجه على الرئيس جلال الطالباني رغم مرضه وكبر سنه.

ربما يكون المالكي قد استلم الضوء الأخضر من أولياء نعمته الأميركيين، لكنه لضعف خبرته نسي أن أولياءه هؤلاء ربما أرادوا توريطه في مستنقعات لها أول وليس لها آخر، ولأغراض يعجز المالكي وحزبه عن إدراكها أو التكهن بها، وقد كان عليه أن يستفيد من سياسات التوريط التي مارسها الأميركيون في أكثر من قضية ومع أقرب المقربين لهم.

أما على صعيد الائتلاف الشيعي، فسرعان ما تبين للمالكي أنهم ليسوا على استعداد لتحمل تبعات هذه المغامرات والمجازفات، حتى وصل الأمر في أوج أزمته مع الكرد إلى أن يعقد شريكه هادي العامري رئيس فيلق بدر مؤتمرا صحافيا ليعلن فيه أن التحالف الشيعي الكردي تحالف مقدس لا ينبغي المساس به!! وربما كان العامري يدرك بحكم طبيعة عمله وخبراته المتراكمة أن المالكي سيورط الشيعة كلهم لو انحازوا له، ويضيع عليهم فرصتهم التاريخية التي قد لا تتكرر، ثم لما خرجت مظاهرات الأنبار وسامراء وتكريت وغيرها، راح التيار الصدري يعلن براءته مما أسماها «مجازفات المالكي».

جدير بالذكر هنا أن المحافظات الشيعية نفسها لم تسلم من ظلم المالكي وحكومته، فكل التقارير المدعومة بالوثائق والصور تؤكد وصول الحالة المعيشية إلى مستوى لا يليق بالآدميين، وقد زاد الطين بلة سيطرة التجار الإيرانيين على مفاصل العمل

التجاري خاصة في كربلاء والنجف، حتى صار التومان الإيراني عملة متداولة لا تختلف عن الدينار العراقي!!

القوة الوحيدة التي يستند إليها المالكي هي فرقه العسكرية التي شكلها الأميركان بديلا عن الجيش العراقي، لكن هذه الفرق ينخرها الفساد وتعبث بها المحسوبيات المختلفة، وهم رغم كل السخاء الذي يقدمه لهم المالكي لم يتمكنوا من ضبط الأمن في محيط المنطقة الخضراء!! فكيف لو اندلعت انتفاضة حقيقية بحجم العراق كله، أو حتى على مستوى المحافظات السنية التي خبر المالكي صلابتها وشجاعتها، ليس في مواجهة جيشه المتهرئ وإنما في مواجهة المارينز الأميركي؟

على المستوى الخارجي، ثمة أكثر من متغير ينبغي للمالكي أن يحسب حسابه، فتركيا الجار الأقوى للعراق قد أعلنت تضامنها مبكرا مع سنّة العراق وعلى لسان قائدها الكبير رجب طيب أردوغان، حيث قال معلقا على استهداف العيساوي: «إن حكومة المالكي تتصرف كحكومة شيعية طائفية، وقد حان الوقت لتشكيل حكومة ديمقراطية عادلة»، كما أن أردوغان قد أحرق الورقة التي كان يلعب بها المالكي وهي ورقة الخلاف التركي الكردي، حيث تمكن من فتح علاقة جديدة ومتميزة مع «صديقه «مسعود البرزاني.

أما الدول العربية التي ترى أن النيران الصفوية باتت قريبة من حدودها، فربما تجد الفرصة مناسبة لإبعاد هذه النار عنها من خلال دعمها لانتفاضة عراقية أو سنّية يقودها سياسيون معتدلون لم تثر حولهم شبهات التطرف أو الإرهاب، وهذا ما تنبه له السنّة أيضا، فقد استفادوا من تجربتهم المريرة أيام هيمنة القاعدة على بعض مناطقهم، وأصبحت هذه المناطق مصدر قلق لدول الجوار العربي ربما أكثر من الخطر الإيراني نفسه.

وأما المتغير الأكثر إزعاجا لحكومة المالكي فهو الانهيار الوشيك لحليفها الاستراتيجي بشار، حيث سينتهي التنسيق الذي أدى إلى إضعاف «المثلث السني» خاصة محافظة

الأنبار التي تحملت تبعاته ونتائجه الأشد والأثقل، حيث كان بشار يمارس لعبته القذرة في دعمه للعصابات الإجرامية داخل المحافظة تحت عنوان «مقاومة الاحتلال الأميركي»، ولم يكن يدعم المقاومة وإنما كان يدعم العصابات التي تقاتل المقاومة وتقاتل أهل السنة كافة وبعناوين مختلفة وذرائع متعددة، وإمعانا في التضليل كان المالكي يستنكر الدعم الأسدي لفصائل المقاومة، ثم تبين للعالم اليوم وللسنة بوجه خاص حقيقة العلاقة بين بشار والمالكي.

إن سقوط بشار يعني الكثير بالنسبة للمالكي، وقد صرح أحد أركان حكومته أنه في حالة تغيير النظام في سوريا فإن المعركة ستكون على أسوار بغداد!! ودعا آخر صراحة إلى تشكيل جيش مليوني للدفاع عن «العتبات المقدسة»!!

إن المالكي يعلم أن الجيش السوري الحر ليس هو من سيصل إلى أسوار بغداد، وإنما هي روح الثورة السورية ونسائم الربيع العربي المبارك هي من سيحرك المارد السني، الذي أجبرته الظروف أن يتنفس قليلا ويأخذ قسطا من الراحة بعد منازلته الشرسة وغير المتكافئة مع أعتى قوة في العالم.

اليوم نستطيع أن نجيب بنعم، فقد بدأ الربيع العراقي بالفعل، فبعد خروج المظاهرات المليونية في الفلوجة والرمادي، تجاوبت سامراء وتكريت والموصل، ثم تطورت الأمور إلى إعلان العصيان المدني العام، وإقامة مناطق مخصصة للاعتصام الدائم، وتحديد مواعيد مسبقة للتظاهرات المركزية والتظاهرات المحلية بجداول زمنية معلنة وبوتيرة متقاربة ومتصاعدة.

تميزت الانتفاضة الجديدة بأنها انتفاضة سنية خالصة، وهذا على خلاف المظاهرات المحدودة التي شهدتها ساحة التحرير في بغداد والتي لم تعبّر عن قضية واضحة، ولذلك فقدت الدافع لاستمراريتها، أما اليوم فهناك شعور عام وعميق بوجود ظلم منهجي ومقنن لاستئصال سنة العراق هوية وعقيدة ووجودا، وذلك كخطوة أولية ولكنها ضرورية لإعلان العراق رسميا ولاية إيرانية، حيث إن المحافظات الشيعية لم

تبد لحد الآن رفضها لهذا المشروع، وذلك بحكم الخضوع الديني لسلطة المراجع، ومنهم علي السيستاني وهو إيراني الجنسية، وقد اعتذر رسميا عن قبوله للجنسية العراقية بعدما عرضها عليه بعض النواب الشيعة!

السنة لا يشعرون اليوم بالظلم فقط، بل هم متخوفون فعلا من عملية تشييع ممنهج تعقبها عملية تفريس ممنهج أيضا، بحيث لن يكون مصيرهم وفق الخطة المرسومة بأفضل من عرب الأحواز!!

عبّرت الانتفاضة عن هذا التخوّف من خلال حرقها للعلم الإيراني في سامراء، ورفعها لشعار (أنا سني) في الفلوجة، وكذلك تأكيد جميع الخطباء والسياسيين وشيوخ العشائر على (المظلومية السنّية).

تجدر الإشارة هنا إلى أن السنّة صبروا طويلا على شركائهم في الوطن، لعلهم يغلّبون هويتهم الوطنية على انتمائهم الطائفي، ولعلهم ينتبهون لمعاناة شركائهم الذين يتعرضون لأصناف العذاب وعلى كل المستويات، وكان السنّة في كل مناسبة يهتفون (إخوان سنّة وشيعة)، لكن هذا الشعار أضعف المناعة الداخلية للشارع السنّي، ولم يقرّب أحدا من أولئك الشركاء!

كان بعض الزعماء السنّة يردد أن الخلاف في العراق سياسي وليس طائفيا، فهذه أحزاب سياسية متنافسة على المناصب والمكاسب، ولقد كانت هذه أشبه بسياسة دس الرأس في الرمال، فحزب الدعوة الذي يرأسه المالكي حزب ديني مرتبط بالعقيدة الشيعية ومرجعياتها الدينية من تأسيسه وإلى اليوم، وكذلك المجلس الأعلى والتيار الصدري وحزب الفضيلة.. إلخ بل إن الفرد الشيعي لا يصح تدينه إلا بتقليده لمرجع من المراجع، فهو يعطيه الخمس، ويأتمر بأمره في كل شؤونه خاصة المواقف السياسية.

لقد كان بعض الزعماء السنّة يمارسون بحق أهلهم المظلومين والمسحوقين نوعا من التدليس أو «التقية المقلوبة» ويعدون هذا «حكمة سياسية»، ولكن هذه الحكمة أعفت المراجع عن التبعات الثقيلة التي ينبغي أن يتحملوها جراء دعمهم اللامحدود

للمالكي وحكومته، بل ولبشار ونظامه أيضا، فلم يعد أولئك المراجع بحاجة إلى الدفاع عن أنفسهم أو العمل على تلميع صورة الطائفة، فقد تكفلت «الحكمة السنّية» بالقيام بهذا الدور!

ومن المفارقات هنا أن ترى هؤلاء «الحكماء» يرفضون التعامل بهذه الحكمة مع مخالفيهم من القادة السنة، وأذكر أني تعبت من الحوار لأقنع واحدا منهم بأن يتعامل مع طارق الهاشمي وعدنان الدليمي كما يتعامل مع السيستاني ومقتدى الصدر!! فإذا كان الهاشمي والدليمي دخلا العملية السياسية بضعف وللضرورة، فإن السيستاني والصدر هما قاعدتها وعمود خيمتها، مع ما بين الفريقين من خلاف وفروق من أصول الهوية إلى أدق الأهداف والغايات.

من الواضح اليوم أن السنّة قد تجاوزوا هذه المرحلة المترددة والقلقة من تاريخهم وقرروا إعلان هويتهم وقضيتهم، وهذا بداية الحل، حتى على مستوى التفاوض لفرض التعايش السلمي مع الآخر. إنهم الآن يستطيعون أن يقولوا هذه هي مطالبنا، وهذه هي شروطنا للتعايش في الوطن الواحد.

ومن دلائل هذا الوعي بمتطلبات المرحلة الحرجة التفاف السنة حول بعضهم وبعنوان السنة الذي يجمع ولا يفرق، فهناك وقف العلماء، ووقف رافع العيساوي وأثيل النجيفي، وهناك كانت خطابات المقاومة مع بيانات مجالس المحافظات المؤيدة والمساندة، وهناك شيوخ القبائل العربية ووفود الأكراد بأعلامهم الكردية، وهناك في كل ساحة من ساحات الانتفاضة يرفرف علم الثورة السورية.

إذاً انطلق الربيع العراقي بقضية واضحة، ولا شك أن وضوح القضية يعد المرتكز الأساس لاستمرار الانتفاضة وتصاعدها، بيد أن هناك جملة من التحديات ينبغي رصدها وتحليلها، حيث إن الوضع العراقي لا يمكن أن يقاس بكل الثورات العربية، وبالتالي فإن خبرات الربيع العربي المتعاقبة على أهميتها لا تصلح مثالا يحتذى للربيع العراقي.

في كل الثورات كان الصراع أفقيا، حيث تثور الشعوب المسحوقة على الأنظمة الاستبدادية التي تحكمها، فهناك طبقة يصنعها النظام عادة من المقربين والمنتفعين يمثلون الطبقة العليا «النبلاء»، في مقابل طبقة الشعوب «العامة»، وحينما حاول بعض أهل السنة استنساخ هذا النموذج في يوم ٢١٠٢/٢/٥٢ فشلوا ولم يستجب لهم سوى مائة شخص فقط!!

حقيقة أن العراق اليوم منقسم انقساما عموديا، من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والبرلمان إلى المدرسة والمستشفى، مرورا بكل مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والاقتصادية. الوزير السني مضطهد كما هو الطبيب السني والمعلم السني، ولذلك يحار المراقبون في تفسير حالة اصطفاف كثير من الوزراء والبرلمانيين والمحافظين مع المتظاهرين، وربما تشيع الاتهامات والظنون السيئة، والأمر في الحقيقة أعقد من هذا بكثير.

وفي المقابل ترى الفقراء في مدينة الصدر والنجف وكل المحافظات الجنوبية يعضون على نواجذهم صبرا وتحملا لكل المعاناة اليومية من انقطاع الكهرباء ونقص الخدمات ويصطفون مع المالكي وحكومته.

في دول الربيع العربي يقف العلماء مع شعوبهم ومن شذّ منهم من النفعيين يوصم بالنفاق، بينما في العراق ترى العمائم السنّية في التظاهرات، والعمائم الشيعية في الوزارات والبرلمانات. ولذلك فإن الذين يعولون على استقالة الوزراء والمسؤولين السنة، أو حتى على انهيار الحكومة كلها، هم واهمون، لأن الحكومة هذه مجرد واجهة وظيفية لنظام طائفي يستند إلى مؤسسات دينية «مرجعيات» ومؤسسات عسكرية وأمنية لا تخضع للتغيرات الانتخابية، فلو ثار الشيعة معكم لتغيير حكومة المالكي فإن مالكيا آخر ستأتي به نفس هذه المؤسسات أكثر رحمة بالشيعة وأشد وطأة عليكم. ربما كان رجب طيب أردوغان أكثر صراحة وهو يصف جانبا من المشهد العراقي: (إن حكومة المالكي تتصرف كحكومة شيعية طائفية تتلقى دعما خاصا، وقد حان الوقت لتشكيل حكومة ديمقراطية عادلة).

وربما يكون المثال الأقرب للحالة العراقية هو الوضع اللبناني، من حيث إن السنّة في لبنان لا يعانون من حكومة متسلطة، بقدر ما يعانون من كيان عميق في الدولة اللبنانية أكثر رسوخا وقوة من كل الحكومات المتعاقبة، وهو القادر على أن يتحكم بالمشهد ويملي شروطه الأحادية من دون التنسيق أو التشاور معهم، ومن ثم كان السنة اللبنانيون لا يتفاوضون مع الحكومة بقدر ما يتفاوضون مع حزب الله، وهم كذلك لا يضغطون على وزرائهم للانسحاب من الحكومة، لأن هذا الانسحاب لا يغير من المعادلة شيئا، غير أنه يخلي الطريق أمام حزب الله ليتمدد في مواقعهم.

إن فتوى من سطر واحد تصدرها المراجع الشيعية في النجف تتبرأ فيها من المالكي كفيلة بإسقاطه من دون أية كلفة، هذا لا وجود له في أي من دول الربيع العربي، وبالتالي فإن الحراك السني ينبغي أن يحدد وجهته، إن عليهم أن يستجمعوا كل قواهم لإثبات وجودهم وليقولوا للنظام الشيعي الحاكم بكل عمقه الديني والشعبي: هذه هي هويتنا وهذه هي عقيدتنا ولن نرضى أن نتنازل عنها مهما كلف الثمن، وهذه هي شروطنا للتعايش السلمي في وطن واحد ودولة واحدة.

الربيع العراقي.. الرؤية والمسار

انطلق الربيع العراقي بصورة سريعة ومفاجئة، ثم توسعت دائرته لتشمل المنطقة الأوسع من الخارطة العراقية، بيد أن السيناريو الذي سيرسمه هذا الربيع وصورة التغيير المنشود غير واضحة لحد الآن –هذا على الأقل بالنسبة للذي يراقب الأحداث عن بعد– حيث إن الحالة العراقية مختلفة عن كل حالات الربيع العربي السابقة، وربما اللاحقة أيضا، كما أن الحشود الجماهيرية التي نزلت إلى الشارع فجأة لا يمكن أن تكون قد حددت خارطة الطريق للوصول إلى أهدافها بل ربما لم تتفق حتى على تحديد الأهداف وترتيب أولوياتها.

النقطة الجوهرية التي يمكن اعتبارها المحرك الأساس لهذه الانتفاضة هي (الشعور بالظلم) فأهل السنة في العراق يشعرون اليوم أنهم يعاملون وكأنهم مواطنون من الدرجة الأدنى، أو أنهم يشكلون عبئاً غير مرغوب به في العراق الجديد، وقد تعاظم لديهم الشعور بالخطر وهم يرون اتفاقاً أميركياً إيرانياً على استئصالهم، أما الأميركيون فلما ألحقته بهم المقاومة من خسائر مادية ومعنوية أكبر من أن تحصى، وأما الإيرانيون فلا شك أنهم يعتبرون السنة العراقيين هم العقبة الأخيرة أمام مشروعهم الإمبراطوري التوسعي، إضافة إلى نزعة الثأر والانتقام من أحفاد الصحابة الفاتحين الذين أزاحوا عن الوجود شيئاً ما كان يسمى «الإمبراطورية الفارسية».

تحرك الشارع السني بدافع واضح ومتفق عليه إلى حد الإجماع وهو الشعور بالظلم، وتعبيراً عن هذا الشعور كان المتظاهرون يرفعون صور رافع العيساوي وربما الهاشمي والدليمي تعبيراً عن الشعور بالظلم السياسي، ويرفعون كذلك صور المعتقلين والنساء

المعتقلات تعبيراً عن الشعور بالظلم الإنساني والمجتمعي والذي وصل إلى حد المساس بالشرف الذي تصغر أمامه كل البشاعات والمظالم الأخرى.

هذه النقطة التي التفّت حولها الجماهير وبشكل عفوي وغير مسبوق هي النقطة الوحيدة التي يمكن اعتمادها لمعرفة البوصلة الموجهة لكل فعّاليات الحراك وأدبياته، وكل عنوان آخر مهما كان مقنعاً لأصحابه لا يمكن أن يكون نقطة ارتكاز جامعة لهذه الحشود، بل ربما يكون أداة لشق الصف وتشتيت الجهود، فلو أخذنا مثلاً ما يطرحه البعض من الدعوة إلى رفض العملية السياسية ونتائجها وكل المشاركين فيها.. إلخ فما الذي سنخسره في هذا الطرح؟

أولا: من الواضح في كل ميادين الانتفاضة الحضور القوي لرموز السنة السياسيين، فلم تخل مظاهرة واحدة من مشاركة لوزير أو برلماني أو محافظ أو أعضاء في مجلس محافظة.. إلخ والتأييد الجماهيري لكل هؤلاء واضح، ولا يمكن إنكاره أو التشكيك فيه–اتفقنا معهم أم اختلفنا– بل إن هناك من يمكن اعتباره محركاً فعلياً للانتفاضة مثل رافع العيساوي وأحمد العلواني وأثيل النجيفي، مما دعا المالكي إلى المطالبة برفع الحصانة عنهم، وفرقت الجماهير بين السياسي المؤيد لمطالبهم، والسياسي الآخر كما حصل لصالح المطلك، والذي يحاول الآن أن يصحح موقفه. ثانيا: القبائل العربية السنية كان لها الحضور المميز، ونستطيع القول بكل ثقة: إن عشائر الدليم في الرمادي خاصة ومعهم كل عشائر الأنبار هم من يقوم فعلياً برعاية الانتفاضة وحمايتها ومساندتها، وشيوخ هذه العشائر وواجهاتها الرئيسة كلهم أو أغلبهم على صلة وثيقة بالرموز السياسيين.

ثالثاً: مجالس المحافظات، وهؤلاء منتخبون محلياً من أبناء محافظاتهم، وقد تميزت مواقفهم بالتأييد المطلق للانتفاضة، إلى الحد الذي أعلن فيه مجلس محافظة الأنبار إجازة رسمية لكل المشاركين في الانتفاضة من موظفي الدولة!

رابعا: القوى الأمنية المحلية وهي أجهزة تشكلت من أبناء المحافظات وبالتالي فهم يشعرون بأنهم جزء من هذه الانتفاضة، فآباؤهم وإخوانهم وأبناء أعمامهم هم الذين يحتشدون في الساحات، ولا يمكن لهؤلاء إلا أن يكونوا مع أهلهم، وهذا ما حصل بالفعل، وهذا ما ينبغي أن نعمل على استمراره وديمومته.

خامسا: الكرد وهم الشطر الثاني للسنة، وهؤلاء كلهم بقياداتهم وأحزابهم وفعالياتهم الشعبية داخلون في العملية السياسية وهم ركن من أركانها، وهؤلاء اليوم قد أدركوا خطورة المالكي ومشروعه الطائفي الإقصائي، وقد عبروا عن تعاطفهم وتأييدهم المطلق للانتفاضة، إلى الحد الذي أعرب فيه مسعود البرزاني عن استعداده لاستضافة أي سنّي عربي حتى لو كان عزة الدوري، وقد كانت الأعلام الكردية ترتفع في مظاهرات الأنبار، وكان للخطباء الكرد كلمات تضامنية قوية ومميزة.

إن هناك من لا يتورع عن الدعوة لتوجيه الانتفاضة بالضد من كل هذا التيار الداعم والمساند، وهي ذات التجربة التي وقعت فيها القاعدة، حيث أعلنت حربها على جميع مخالفيها رأياً وسياسة وإدارة، وكانت النتيجة أنها لفّت الحبل على عنقها بعد أن أربكت مشروع المقاومة وأفسدت الأجواء الحاضنة لها بشكل أكثر مما كان يتمناه الأميركيون والإيرانيون.

هناك من يطرح عنواناً آخر وهو »الإقليم السنّي» ولا شك أن هذا الطرح يمثل أقصى درجات الشعور بالظلم والخوف على مستقبل الوجود السنّي في العراق، وهو شعور واقعي لا يمكن القفز عليه، ولكنه قد يسبب إرباكاً داخل الجمهور المنتفض، حيث لم يتمكن دعاة الإقليم من تشكيل قناعة واسعة يمكن اعتمادها كنقطة ارتكاز جامعة، لاسيَّما أن الروح المعنوية العالية والمتصاعدة قد ترفع السقف إلى حد إسقاط المالكي وإلغاء كل البنى القانونية والسياسية التي اعتمدها المالكي في سياسة التهميش والإقصاء.

إن المطالب المشتركة لكل المتظاهرين والتي أعلنتها اللجان الشعبية المنظمة لهذه التظاهرات في كل المناطق تنسجم تماماً مع تلك البوصلة ويمكن تلخيصها بالآتي:

١ – إطلاق سراح المعتقلين، والنساء المعتقلات بشكل خاص، وتفعيل قانون العفو العام، ومحاسبة المجرمين الذين قاموا بإساءة المعاملة للمعتقلين والمعتقلات.

٢ – إغلاق جميع الملفات التي تستهدف القيادات السنية، والكف عن تسييس القضاء، وإلغاء قانون ٤ إرهاب الذي يستخدم بشكل مكثف لاستهداف رموز السنة.

٣ – تحقيق التوازن في كل مؤسسات الدولة ومنها المؤسسات العسكرية والأمنية.

٤ – تشريع قانون لحماية الخصوصية الثقافية لأهل السنة وكل فئات الشعب العراقي، والكف عن التجاوزات التي تمارس بشكل منظم في المناهج الدراسية ووسائل الإعلام الرسمية.

٥ – تسليم الملف الأمني في كل محافظة لقوى الأمن المحلية، ومنع المداهمات التي يقوم بها الجيش بتوجيه مباشر من الحكومة المركزية.

هذه المطالب ليس فيها أية دعوة طائفية، وليست موجهة ضد أي مكون من مكونات الشعب العراقي، كما أنها نزيهة تمام النزاهة عن شبهة التسييس لهذا الحزب أو تلك القائمة، إنها باختصار لا تدعو إلا إلى رفع الظلم عن أهل السنة والذي طالهم بشكل مكثف ومركز من٢٠٠٢/٤/١ وإلى اليوم.

هناك من يقول: إن الظلم لم يقع على أهل السنة فقط، فلماذا لا يتحول الربيع السني إلى ربيع عراقي؟ وهذا تساؤل وجيه، فالحكومة ظلمت الشعب العراقي كله، والمحافظات الجنوبية لا تختلف عن المحافظات السنّية من حيث البطالة وسوء الخدمات وتهديم البنى التحتية، بيد أن المحافظات الجنوبية لا تتعرض لمسخ في هويتها، أو تهميش لدورها السياسي أو انتهاك لأمنها وحرمة نسائها.. إلخ، ومع هذا فإن الباب مفتوح لكل المظلومين للمشاركة والمساهمة بدفع الظالم وإيقافه عند

حدوده، بل إن رفع الظلم عن السنة لا يصب لصالح السنة فقط بل هو مصلحة وطنية عليا، فماذا يستفيد العراق من إقصاء دور مكون أساس من مكوناته الرئيسة؟

لقد عبّر أهل السنّة عن ترحيبهم بالوفود الرمزية التي جاءتهم من المحافظات الجنوبية، مع أن السياق يقتضي مطالبتهم بالتظاهر في محافظاتهم، إن لم يكن بدافع رفع الظلم عن شركائهم فليكن بدافع رفع الظلم عن أنفسهم.

حقيقة أن المالكي ليس متهماً بتهميش السنّة وظلمهم وانتهاك حقوقهم فحسب، بل هو متهم بتسليم العراق كله لدولة أجنبية لها أطماعها الثأرية والانتقامية من العراق وهويته وتاريخه، وهو متهم بالعمل على تمزيق النسيج الاجتماعي للعراقيين، واختطاف مآثرهم الحضارية ومواردهم الاقتصادية، إنه لم يعد مؤتمناً حتى على هواء العراق وترابه، وبالتالي فهناك أكثر من مبرر يصل إلى حد الضرورة لصناعة الربيع العراقي وفي كل المحافظات العراقية..

حرب الهويات والعقد الطائفي الجديد

د. مهند العزاوي

يشهد العالم متغيرات جوهرية في أشكال الصراع الدولي والإقليمي, وتبرز ملامح الحرب الباردة ونشهد تنافس الدول المتمركزة الصاعدة لتحقيق الهيمنة الدولية وشغل الرقع الحيوية في العالم العربي وعلى حساب الأمن القومي العربي , ويتجسد حربيا بسباق تسليح الصاروخي والنووي وغزو الفضاء وحرب المعلومات وحرب الموارد والطاقة وتجارة الأمن القومي، ويلاحظ استخدام استراتيجيات مركبة البعض منها تقليدي مثل : توازن الرعب، الردع الشامل، توازن القدرات, حرب الوكالة والأخرى غير تقليدية مثل القضم الجيوبوليتيكي والهندسة الديموغرافية المعكوسة باستخدام حرب الهويات, وعسكرة الإسلام, وصناعة الفوضى التي تسهم في تفكك المحاور الجيوسياسية العربية, وفي مطلع العقد الحالي برزت إيران كلاعب متسلق يؤسس إلى العقد الطائفي الجديد وحروب المائة عام عبر حرب الهويات.

يلاحظ اليوم شياع ظواهر الحروب المعاصرة التي أسميتها منظرا ''إستراتيجية البركان''[١] وابرز عناصرها: حرب العقائد والأفكار - حرب الدبلوماسية المخادعة - الحرب الديموغرافية - حرب الأشباح - حرب استنزاف الموارد - الحرب الايدولوجية والإعلامية - الدعاية والحرب النفسية- حرب المعلومات – حرب القضم الجيوبوليتيكي, ولعل الدول العربية أصبحت مسرحا لتلك الحروب المركبة

١ . د. مهند العزاوي ,إستراتيجية البركان – الحرب القذرة تنظير للباحث عن إستراتيجية الحروب المعاصرة ... كتاب الكتروني

والنزاعات المختلقة , والتي أضحت تستنزف القدرات العربية والموارد البشرية, دون مكسب عربي وتعويض بالقدرة العربية لإدامة التوازن العربي الإقليمي.

حرب الهويات

ينزلق العالم العربي تدريجيا من نظرية الدولة إلى مظاهر الفوضى الزاحفة وتعد تلك سمات ''العالم الرابع''[٢], وأبرزها اندثار الهوية الوطنية واستبدالها بالهويات الفرعية , وشياع الاضطراب السياسي والأمني , وتفاقم الإرهاب الطائفي المسلح , وازدياد ظواهر الفساد ومظاهر الفوضى وكذلك تجهيل مؤسسات الدولة وإزاحة كيانها, وتعاني المنطقة اليوم من تداعيات حروب المغامرة والتي أضحت متعددة ومركبة سيالة, وباتت تستنزف الاستثمار ألقيمي والحضاري, وتنحر النظريات السياسية وتتخطى المحظورات الاستراتيجية, وتؤسس لحروب القرن القادم وباستخدام السلاح الفتاك «حرب الهويات الفرعية», ويقف النظام الرسمي العربي والمجتمع الدولي متماهيا في معالجتها , ويبدوا أن انفراط النسق الدولي والانفلات القانوني وسوق الحرب كان السبب الرئيسي في حرب الهويات والتمدد الإقليمي, ناهيك عن الملامح الواضحة لعودة الحرب الباردة عبر منصات الصراع المنفلتة التي توظف الأحداث لتحقيق أطماعها التوسعية ومنهجياتها الطائفية الراديكالية الهدامة للدول والشعوب.

العراق مسرحا للصراع

دخل العراق في شبكة أنفاق مهلكة تستهدف كيانه وهويته ومكانته في ظل الطوئفة السياسية, وارهبة القانون الذي يتمترس خلفه الطائفيون الجدد, وهم يشكلون خارطة العنف والإرهاب الملتهبة , وتؤكد الواقعية السياسية أن الديمقراطية في العراق لفظية

٢ . صورة العالم الرابع في حالة الفوضى كانت قد وضعت وبشكل مقنع ولخصت في عنوانين لأعمال واسعة الانتشار وطبعت عام ٣٩٩١ وهما كتاب لـ''زبيبنغو بريجينسكي''، ''خارج عن التحكم''، وكتاب لـ''دانييل باترك موينهان''، ''عاصمة الجحيم''. انظر صموئيل هنغتون ''صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي''،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ٩٩٩١، ص١٩.

دعائية فقط بلا سلوكيات ومسالك تؤسس لدولة المؤسسات , ونشهد نحر نظرية الدولة والإجماع الوطني والتحول إلى التسلط الطائفي وتطويع القانون والتسويق لاحتكار السلطة , ونلاحظ طوئفة القوة داخل السلطة وخارجها , ونشهد تعاظم مظاهر عسكرة الإسلام والمجتمع معا, بالتزامن مع شياع ظواهر سياسات الإلهاء المجتمعي وافتعال الأزمات , وكذلك المناورات الإعلامية السوداء لصرف الأنظار عن التمدد الإيراني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي , ويجري ذلك باستخدام الدعاية السوداء المبعثرة عبر زعانف منتشرة داخل وخارج العراق تعمل لصالح إيران لغرض خلق واقع افتراضي وهمي وفرض عدو طائفي مزمن كي يستقطب الشارع العراقي طائفيا ويعزز الانقسام المجتمعي وفق أجندات إقليمية لخلق مفاصل لينة يجري توظيفها لإبقاء النفوذ الإقليمي شاخصا في العراق العربي ومسيطرا على ثرواته وأمواله.

منظومة الاختراق الأيديولوجي

برزت إيران بشكل لافت في ساحة الأحداث العربية, وسرعان ما انتهزت الفوضى السياسية الدولية والصدمات الحربية لتشغل رقع نفوذ تفوق قدراتها, لتحقق بذلك تأثير أيديولوجي مباشر وباستخدام منظومة الاختراق الأيديولوجي الأصلية والمكتسبة , وتتجسد على شكل تنظيمات سياسية ومسلحة ومنابر دينية من الطرفين وكذلك وسائل اتصال مختلفة بلغت ٠٠٢ وسيلة اتصال, وكذلك رشت كتاب مغمورين ومولت مراكز دراسات مشبوهة لشرعنه نفوذها اللاشرعي في العراق والمنطقة , وبذلك حققت أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية تفوق قدراتها ومواردها , وبنفس الوقت تخطت محظورات إستراتيجية دولية ذات طابع سياسي وعسكري وامني , وكان أبرزها خرق التوازن العربي الإقليمي الذي أسس وفق مبدأ «توازن التوافق

والأضداد»[٣] ويفترض أن تتجه المنطقة إلى توازن بالإكراه وليس التوازن الهش المرن كما نشهده اليوم, وكان غزو العراق هو السبب الرئيسي في ملئ الفراغ الإقليمي.

قوة تبحث عن هدف

شكلت إيران على مدى عقود منصة متقدمة في الصراع الدولي , وقد غيرت بوصلتها التحالفية إلى جهة الشرق صوب روسيا والصين «المعسكر الشرقي» ومغازلة الولايات المتحدة, وتتميز بتكامل قدرتها الحربية, وخصوصا القدرة العسكرية والشبحية[٤], وتمتلك اليوم أقوى جيش بالمنطقة[٥] من حيث العدة والعدد والاحتراف ومؤدلج

٣ . توازن القوى هو من المقومات الجوهرية للسياسة الدولية – المدرسة الانكليزية- مورغنتوا – بيل٢٠٠٢ انظر ريتشارد ليتل, توازن القوى في العلاقات الدولية , ترجمة هاني تابري, دار الكتاب العربي مؤسسة- محمد بن راشد آل مكتوم , بيروت, ط١ ,٢٠٠٩ ص٧٩١

٤ . القوة الشبحية هي مفردة من حرب الأشباح ((حرب الأشباح -Ghost War)) وما تتسق به من مفاهيم مركبة وأساليب مشتركة وفق قيم ''الحرب الديموغرافية Demographic War '' والتسهيلات المعلوماتية التي تقدمها حرب المعلومات Information War وجميع تلك العناصر تستهدف البني التحتية الاجتماعية والسياسية للهدف المراد إخضاعه أو تدميره أو الهيمنة الشاملة عليه , ويتم ذلك عبر إثارة الفتن وإذكاء الاحتراب العرقي والطائفي باستخدام ورش ومنظومات مصنعة في أروقة المخابرات تتصف بطابع عرقي وطائفي حاد لتشكل أدوات صراع وأقطاب الاحتراب المهيأة لهذا الغرض,وباستخدام قاموس مصطلحات ومفردات خطاب منحوت بعناية في دهاليز المؤسسات المخابراتية والإعلامية ومكاتب العلاقات العامة لهيكلة العقول وإثارة نزعة الاحتراب المسلح لتمزيق النسيج الاجتماعي وإلغاء منظومة القيم الوطنية والقومية والدينية والأخلاقية, ويجري ذلك قبل وأثناء الحرب وتنشط بشكل واسع بعد أن تضع الحرب أوزارها, انظر مهند العزاوي,حرب الأشباح -GHOST WAR(حرب المخابرات السرية) بحث منشور ٢٠٠٨

٥ . ابرز مرتكزاتها القوة العسكرية والتي تعتمد على أبعاد مختلفة منها الكمية وعدد الأفراد والأسلحة والعتاد والموارد والتكنولوجيا وكذلك فعالية الأسلحة وفك شفرة تعقيد الأسلحة والمعدات والتنظيم والتماسك والتدريب والمعنويات والبعد الإيديولوجي الطائفي الذي يسهم في تركيز الحافز الحربي ناهيك عن فعاليات القيادة المتنوعة ونظام القيادة والسيطرة وحشد المجتمع على استخدام القوة العسكرية بشكل فعال سواء كان رسميا عبر الجيوش والجبهات أو شبه رسمي عبر المليشيات والتنظيمات المسلحة.

طائفيا, وتحتكم على موارد مكتسبة ذات طابع أيديولوجي طائفي ,وتستغل حاجة روسيا والصين لموقعها ودورها في تحقيق التأثير الأيديولوجي والمسلح لتغير الخارطة السياسية في المنطقة والسعي لدور فوق الإقليمي.

يلاحظ التطور المتعاظم في قدرة إيران العسكرية وتطوير الأسلحة الاستراتيجية وخصوصا القدرة الصاروخية, بالتزامن مع الاحتكام على الذراع الطويل الضارب «الحرس الإيراني» واتساع مؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية والمخابراتية وترهل مفاصل القدرة مما يجعلها قوة باحثة عن عدو دائم, وأضحت تسير النزاعات والحروب الخاصة عن بعد , ويمكن وصفه بالتوغل الذكي عبر شبكة الأحزاب والمليشيات الطائفية المسلحة في سدة السلطة كما في لبنان والعراق , وأخرى مهيئة كخلايا نائمة تنشط عند الضرورة الحربية وافتعال الأزمات السياسية, وتنتشر غالبية تلك الخلايا في خط الصدع العربي الإيراني , وكذلك في أوربا وأمريكا وأفريقيا لتؤمن الاستقاء ألمعلوماتي والاختراق المجتمعي والدعم الإعلامي واللوجستي للخلايا العاملة والنائمة معا , وبذلك أصبحت إيران قوة منفلتة تبحث عن رقع حرب في العالم العربي وتؤسس للعقد الطائفي الجديد.

المحظورات الاستراتيجية

اغفل المجتمع الدولي ومجلس الأمن المحظورات الاستراتيجية والتداعيات الخطيرة الناتجة عن غزو العراق , وقد نسف معادلة التوازن العربي الإقليمي وأسهم في غياب الاستقرار في المنطقة, وأدى إلى انهيار البعد الرباعي المتوازن واستبداله بالبعد الثلاثي المبعثر الفوضوي[٦] , وقد ادخل المنطقة في حزمة الاضطرابات السياسية والأمنية ,

٦ . اعتمد العالم العربي وفي رقعته الشرقية المتوسطية على معادلة توازن ناجعة من أربعة محاور جيوسياسية عربية إقليمية تركيا ,إيران, العراق ,إسرائيل ويشكل البعد العربي فيه الضلع الرابع متمثلا بالعراق ويعد صمام الأمان لمسارح الخليج العربي ودول المتوسط ويجسد نظرية توازن الأضداد بين إيران وإسرائيل ضد تركيا , وتشكل إسرائيل وتركيا توازن التوافق ضد إيران ويشكل العراق وتركيا توازن التوافق ضد إيران وبهذا التوازن يحقق الاستقرار أو ما نطلق عليه توازن الرعب الرباعي, وتعد

وبنفس الوقت يلاحظ تتنافس القوى الإقليمية الثلاث لملئ الفراغ بالعراق , وتجسد على شكل نفوذ سياسي ومخابراتي مليشياوي , ولعل التمدد الإيراني هو الأكثر وقد اذكي صراعات ونزاعات أهلية ذات طابع طائفي عبر شبكة المليشيات والتنظيمات المسلحة, وأضحت تلك التنظيمات الإرهابية تنتشر بشكل هلامي في العالم العربي كسلطة مسلحة سائبة وأداة وخز لخلق بيئة الاضطراب السياسي والأمني لصالح إيران, الساعية لتفكيك النظم السياسية العربية وترحيلها من «النظرية الدولاتية» إلى الدويلات الطائفية التابعة لها, وعند متابعة سلوكياتها سنلاحظ أنها تعمل على قضم الحدود السياسية العربية, وتفكك الديموغرافية العربية الموحدة إلى هويات أفقية طائفية متحاربة تنخر مفاهيم المواطنة, ولعل ابرز المحظورات الاستراتيجية الحالية هي:-

التمدد السياسي واتساع خارطة النفوذ والتأثير الإقليمي.

تخطي خطوط الأمن والسلم والتوازن ضمن النسق العربي الإقليمي.

اتساع نطاق الحروب الأيديولوجية عبر منافذها الاتصالية الواسعة لتهديم المنظومات القيمية الإسلامية والعربية والوطنية واستبدالها بأساطير وهمية تذكي الاحتراب الطائفي وتفكك التلاحم الشعبي .

الإسهام المباشر في حرب الإزاحة للمحاور الجيوسياسية العربية.

التمدد المليشياوي خارج الحدود المتاخمة لها لفرض الإحاطة في حروب المشاطئة وخلق مناخ الاضطراب السياسي والأمني وتوظيفه لعرض خدماتها على الدول المتمركزة للحصول على دور فوق الإقليمي .

خطورة تطور الدرع الصاروخي الإيراني دون ردع عربي متبادل.

الأضلاع الأربع دوائر متمركزة في لوحة الصراع للدول الأساسية, وبعد إزاحة دولة العراق وتفكيك قدراته عام ٢٠٠٣ ترك فراغ كبير ومؤثر وخطير حيث سارعت الأضلاع الثلاث المتبقية لمليء الفراغ بوسائل مختلفة , مما خلف فوضى سياسية مسلحة ترتقي إلى التصدع الأمني والعسكري العربي وينعكس سلبا على الأمن والسلم الدوليين.

تؤكد نظريات توازن القوى الدولية ''أن كل دولة يجب أن لا تكتفي فقط بالتصرف لإحباط تفوق الآخرين الذي يتم التهديد به , بل عليها أيضا أن تقدر مسئوليتها في عدم أخلالها هي بالتوازن, وينطوي ردع الآخرين حتما على علاقة تضاد بينما يفترض ضبط النفس المتبادل بوجود علاقات توافق, ويشدد على ديناميكية التضاد على أن ''ابسط أشكال توازن القوى المقصود هو توازن بين قوتين تتبع فيه أحدى القوتين سياسة لمنع القوى الأخرى من إحراز التفوق العسكري''[٧] وهذا ما لم يجسد في التوازن والردع بين العرب وإيران, وتتفوق إيران بقدراتها الحربية التي تكاملت (مكننة الحرب – النووي – المعلومات – الفضاء) ناهيك عن احتكامها على وسائل الاضطراب السياسي والأمني عبر توظيف القوة اللامتماثلة(المليشيات الطائفية), وبذلك لا رادع لإيران وهي تتخطى المحظورات الاستراتيجية وتملئ الفراغ هنا وهناك, وتعمل بقوة على تغيير ديموغرافية المنطقة واندثار المحاور الجيوسياسية العربية, لتنفرد بالمنطقة وتهيمن على مصادر الطاقة, وبذلك تدخل المنطقة في آتون حرب الهويات الفرعية والعقد الطائفي الجديد الساعي لتفكيك الدول العربية والمجتمعات , خصوصا بعد نجاح السيناريوهات الدامية في لبنان والعراق والسعي لنقلها إلى دول عربية أخرى .

٧ . نظرية بول للنظام الدولي – المدرسة الانكليزية–مصدر سبق ذكره ريتشارد ليتيل ص٦٧١.

الخاتمة:

الخلاصة التنظيرية لمشروع (المؤتمر الوطني)

تعثرت الجهود الرامية للحفاظ على أهل السنة في العراق من قبل مختلف التوجهات سواء كانت شرعية أو سياسية أو مقاوِمة، وتوقفت المشاريع الإصلاحية أو تلكأت بسبب ضخامة التحدي وضعف التجربة والضغوطات الأمنية والسياسية التي مورست من قبل قوى في الداخل والخارج على حد سواء.

حدث ذلك في ظل عشر سنوات من الاحتلال لم يبقَ فيها شيء للدولة من سمتها، وتفككت الروابط الاجتماعية وتراجع الوازع المجتمعي، واستبدل الانتماء للدولة بانتماء آخر للمذهب او الطائفة او القومية، والتي اتخذت في الغالب بعدا أمميا ورغبة لإعادة التشكيل على هذا الأساس.

النفوذ الإيراني الذي رافق الاحتلال الأمريكي، حمل مشروعا متقدما مؤطراً بعقائد فاسدة انطلت على الملايين من اتباع المذهب، والإيرانيون لم ينتظروا منا حكمة ليقابلونا بمثلها ولا بحثوا عن صواب ليواجهونا بصواب مثله . بل اندفعوا بقوة نحو تحقيق مشروعهم . صحيح أن الحكمة مطلوبة غير أن الآخر لا يطلبها.

المشروع الإيراني الإقليمي للأسف يواجه بمشروع قطري وهذا غير سليم، فالقوة لا تواجه إلا بمثلها ولا يمكن الوقوف أمام الطوفان بآلة فقيرة.

هذه المعطيات تضعنا أمام ضرورة البحث عن فكر أصيل متجدد وهو العالمية التي تلبي الطموحات الوطنية والإقليمية وهو ما يفعله شركاؤنا ونتغافل عنه . كل هذه التحديات مضافا إليها رواسب الاحتلال وأجنداته المستقبلية المريبة، والتخبط العربي،

والربيع الإسلامي الناشئ، والعبء الكبير الملقى على تركيا وهي ما تزال دون مستوى القدرة على بلورة مشروع متكامل يحقق استمرار سيادتها وتكاملها وتماسكها ويؤمن محيطها الإقليمي، هذه العوامل مجتمعة تضيف عبئاً كبيراً على سنة العراق، مما يؤكد أهمية تأسيس مشروع ينقذ أهل السنة ثم يتوسع لتحقيق السلم الأهلي ويعيد اللحمة الوطنية والسلام في المنطقة ويؤسس لقوة اسلامية صادقة تقف في وجه التحديات.

التصور العام حول المشروع

اطار جامع لسنة العراق بمختلف ألوانهم وأطيافهم وتوجهاتهم الفكرية، المشروع الذي نريد هو مشروع سياسي، اقتصادي، مجتمعي، يعمل بآلية تنسيقية بين الواجهات بعنوان التعاون والتكامل لخدمة سنة العراق، أملا في الوصول إلى تفاهمات مع أطياف العراقية الأخرى.

المشروع يجب أن لا يكون بديلا عن الواجهات والهيئات والأحزاب، ولا يتدخل في رؤاها وتوجهاتها الخاصة، بل يخدم خصوصياتها وآليات عملها وانتشارها، ويشترك فيه الفقيه والسياسي والاقتصادي والمفكر وأصحاب الوجاهة والتأثير في المجتمع من الرجال والنساء والشباب، متجاوزين فيه الحساسيات داخل المجتمع السني، واضعين المشاكل والمؤاخذات التي حدثت قبل وبعد الاحتلال وراء ظهورنا. ومتجاوزين أيضا منح أي خصوصية أو ميزة لأي توجه سياسي أو مجتمعي أو تنظيمي على حساب الآخرين، بل نعتمد الكفاءة والانجاز وتحقيق الاهداف المرجوة عن طريق تظافر الجهود وتكامل الأدوار، فهي المعايير الصحيحة الذي نتفق عليه. ولا بد أن نتجاوز ضغط الألقاب والشارات والعناوين و القرار، وهو أمر يحتاج إلى ثقافة ومران، نأمل أن تتشكل مع الوقت، وهذا لا يعني تجاوز الاعتبارات والمقامات فهي ثابتة لأصحابها.

وفيما يتعلق بالعلاقات الداخلية لأعضاء المشروع فإننا نعتمد سياسة حصر المشتركات التي نتفق عليها جميعا كي تكون أرض صلبة يقف عليها الجميع. ونسعى مع

انطلاق مشروعنا المبارك إلى تحقيق أقصى درجات التقارب بين التوجهات الفكرية داخل المجتمع السني المستقي من المنبع الصافي للإسلام السمح، بفهم صحيح للنصوص الشرعية.

ولا ينبغي أن نتجاوز حقيقة أن المتصدرين للشأن العام من أهلنا يعانون من خلافات ليست هينة أفرزتها العقود التي خلت، ولابد من تفعيل الحوارات الجادة الهادئة وفضاءات العمل المشترك في ظل الأخوّة واستحضار النية لإنجاح المشروع الذي يخدم الأمة.

ويفترض بمن ينتمي للمشروع أن يعتز بهويته السنية، وهي بالتأكيد هوية إسلامية عالمية تتجاوز الحدود القطرية والقومية، وبناء على هذا الوصف الدقيق فإننا ندعو إلى مشاركة مراقبين ومستشارين من العرب والمسلمين السنة ليثروا المشروع بأفكارهم وآرائهم، وربما يستفيدون من النجاحات التي نحققها بتوفيق الله تعالى.

نحتاج إلى خارطة تفكير نجمع فيها المؤمنين بالفكرة لتحويلها إلى نظرية رصينة ينطلق منها برنامج عمل واقعي طموح واثق الخطى . ثم نتوجه إلى الجمهور بمفاهيم واضحة بسيطة محفزة ننجح فيها بتشكيل رأي عام لجميع السنة العراقيين، عربا وكردا وتركماناً، نحصل به على تعاطف اقليمي ومجتمعي .

ولا نستبعد في حال نجاحنا وبلوغ الرسالة الصحيحة الصادقة من ممثلي السنة أن تحدث حالة مراجعة من قبل شركائنا في الوطن من شأنها محو الصورة السلبية الظالمة عن سنة العراق .

ولا شك أن التوازن بين الافراط والتفريط في أدبيات المشروع وسرعة انطلاقه أمر مهم. فالهمة العالية وتحقيق متطلبات انعقاد المؤتمر التنسيقي ضرورية ولكن ليس على حساب جودة الاخراج وضمانة الاستمرار بوتيرة متصاعدة.

فالمستلزمات الفكرية والمالية والإدارية وما يتعلق بالتخطيط وتحديد المراحل الزمنية لا يجوز اختزالها بشكل مخل يؤدي إلى التخبط والاضطراب بعد الإعلان.

كما لا ينبغي التأخير أكثر مما ينبغي إذا لم يكن حاجة ملحة لذلك. وهذا يعني أن تسعى جميع الواجهات بكل ثقلها وجهدها أن تؤمن التحويل اللازم ليتم اختصار المراحل، مع أهمية اختيار لجنة مالية كفؤة مشهود لها بالنزاهة وفي وقت مبكر لتقوم بمهامها على الوجه الصحيح. ولابأس أن تكون البداية أقل مما نطمح إليه ما دام ثمة ضمانات للنمو والتقدم.

ونؤكد على ضرورة تقديم ما هو جديد وجاذب للجمهور ويبعث فيهم الأمل للخلاص.

ولا ريب أن المشروع سيحتاج إلى حلفاء محليين وإقليميين. ومن الواضح أن أول ما يتبادر للذهن هو التحالف مع القوى الكردية والتركمانية في الداخل، ومع الأتراك وبعض الدول العربية الداعمة في الخارج، وقد نستفيد من الدول الإسلامية والمجتمع الدولي في المستقبل بشكل أو آخر في كل ما يؤدي إلى خدمة المشروع.

وسوف نحتاج إلى تأسيس لجنة فكرية تعنى ببلورة الرؤى والتوجهات التي يسترشد بها رجال العلاقات والإعلام والتخطيط .

وكذلك يتم تعريف المصطلحات والمفاهيم بشكل واضح، ولعل مفهوم (الهوية) هو أول مصطلح بحاجة إلى التعريف. ونحن ابتداءً نقصد بالهوية السنية المعنى المجتمعي وليس الفقهي، و ندعو للتركيز على الهوية بهذا الوضوح والبساطة وليس الأفكار الفلسفية التي يتعذر فهمها من قبل عامة الناس. فالكتلة البشرية التي ليس لها هوية ستذوب عاجلا أم آجلا، كما ذاب المعتزلة أصحاب الفكر والتنظير وبقي الشيعة أصحاب الهوية والولاءات.

ويرافق عمل المفكرين والمنظرين، الخطط التي يتكفل بإعدادها الاستراتيجيون. إن مشروعا حيويا مصيريا مثل مشروعنا لابد أن يتحمل مسؤولية إعداده الاستراتيجيون وليس السياسيون المهتمون بالشأن اليومي، ولا يعني ذلك التغافل عن المشاركة الفاعلة للسياسيين لأنهم الأدرى بالوقائع اليومية والأكثر التصاقا بشؤون الأحزاب

والحكومات، وفيهم العديد من المفكرين والاستراتيجيين. وعلى العموم فإن المشروع يهتم بأعمدة العلم لمواجهة أعمدة الجهل، والاستعانة بالخبراء والأكاديميين أمر مهم.

ولعل سائلا يسأل كيف يمكن تحريك الجمهور وضمان التفاف أهل السنة حول الراية، وكسب الأصدقاء من خارج دائرة المكون، ونحن نتحدث عن الاستراتيجيات والرؤى والقيم؟ والجواب أنه لا تعارض. فالرسائل التي تصدر من قيادة المشروع المنتخبة ستكون موجهات لكافة الواجهات الجماعية والفردية المنضوية تحت لواء هذا المشروع. وكلٌ يؤدي دوره في التثقيف والتعبئة، وكل مسؤول عن جس نبض الشارع ومعرفة الأثر الراجع بحسب البيئة التي يعمل فيها.

ولا يعني ذلك إعفاء قيادة المشروع من متابعة تحقيق الأهداف الكلية ولا يتأتى ذلك إلا بوجود آليات متابعة منضبطة وفاعلة في إطار مركز دراسات أو استطلاع رأي أو مجموعة علاقات عامة أو نحو ذلك.

أهداف المشروع

يمكن إجمال الأهداف بما يأتي :

جمع (سنّة العراق) وتوحيد كلمتهم .

حماية حقوق (سنّة العراق) أفرادا وجماعات وقوميا . وإنهاء الاضطهاد الطائفي والاتهامات الباطلة والإجراءات التعسفية .

حماية هوية (سنّة العراق) وعقيدتهم ومؤسساتهم كافة، وأهمها المساجد والأوقاف .

إبراز قوة (سنّة العراق) ومكانتهم اللائقة بهم بما يتناسب مع حجمهم الحقيقي في المجتمع العراقي .

تأمين المشاركة الفاعلة لبناء مؤسسات الدولة بتكافؤ مع أطياف العراق كافة .

تمتين أواصر الأخوة الإسلامية بين جميع فئات وقوميات أهل السنة والجماعة.

إظهار الصورة الحقيقة الحضارية لـ(سنّة العراق) أمام إخوانهم العراقيين والمجتمع الدولي .

السياسات

إقناع (سنّة العراق) أفرادا ومؤسسات بأن المشروع يهدف إلى تأمين الحياة الحرة الكريمة للجميع .

تطمين بقية أطياف المجتمع العراقي بأن المشروع يهدف إلى مشاركة الجميع في بناء الوطن واستقرار العراق وازدهاره.

تعبئة المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي لدعم المشروع باعتباره يعزز وحدة العراق وقوته ويعيد علاقاته الإيجابية مع محيطه .

نشر ثقافة التعايش مع الآخر وتغليب لغة الحوار والتفاهم واحترام خصوصيات المجتمع .

الاسم المقترح للمشروع وأسباب اختياره :

(المؤتمر الوطني لسنة العراق)

وتم استبعاد مجموعة من المسميات لأسباب، منها :

المرجعية : لأنها قد توحي بأننا تبع للآخر

المجلس الأعلى : لوجود المجلس الأعلى الإسلامي.

المجلس : لوجود أكثر من مجلس.

الاتحاد : لأنه مصطلح يوحي بوجود قيادة واحدة وتنظيم لواجهات متحدة مع بعض، ومشروعنا تنسيقي تعاوني، يفرض هيبته ومكانته بأدائه المتميز وعلاقاته وتأثيره في الجمهور، وليس بمفهوم السمع والطاعة المعمول بها في الأحزاب والجماعات.

الهيئة : لوجود مسميات بهذا الاسم.

كما أنهم لم يتفقوا مع بعض المستشارين في اطلاق المسمى الوطني واستبعاد المسمى السني الذي قد يوحي بالطائفية ويحفز الآخر للتكتل ويسهم في نفور أو عدم رغبة بعض الوطنيين في الانضواء في المشروع.

وكانت المبررات كالآتي :

عدم وجود ما يشير إلى سنية المشروع سوف يفرغ المشروع من محتواه مع الوقت.

الجمهور لا يفهم إلا المصطلحات الواضحة ولا يصطف إلا تحت الراية الواضحة، ولا يريد إلا القوي الواثق من خطواته وتوجهاته.

ضرورة تحفيز جميع الواجهات السنية لتشارك في إحياء هويتها والحفاظ عليها. ومن الطبيعي أن تحدث ردود أفعال في بادئ الأمر لكنها تزول مع الوقت.

إن إعلان الهوية الإسلامية السنية، سوف يعيد الأمة إلى حضارتها الإسلامية الأصيلة المتجددة فتكون أقرب إلى ما يريد الإسلام منا أن نحققه في الأرض من مفاهيم العدل والمساواة والتنمية، وتحقيق مفهوم القوة الذي نريد من خلال تحالفنا مع محيطنا العربي والإسلامي الذي يعتز ولا يستطع الانفكاك عن هويته الإسلامية العالمية.

وإن قيل أن العنوان السني صارخ مستفز للآخر فإن ما يخففه هو إضافة كلمة(الوطني) وهي حقيقة هذا المشروع، قد يخفف من هذا الاحتمال.

وأخيراً، ما قدّم من آراء في أعلاه هو حصيلة حوارات بين نخب فكرية وفقهية ومجتمعية، آملين من إخواننا أعضاء اللقاء التشاوري إثراء الخلاصة بآرائكم النافعة . سدّد الله خطاكم لخدمة ديننا ووطننا . والله من وراء القصد .

الورقة التعريفية بمشروع المؤتمر الوطني لسنّة العراق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

يمر العراق اليوم بمرحلة الخطر الذي يظهر في النواحي الأمنية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية كافة، ولم يقتصر على نهب الثروات، وفساد الإدارة، وفقدان الأمن، وانتهاك حقوق الإنسان فحسب، وإنما الأخطر من ذلك كله هو شيوع الظلم بصوره كافة، من قتل واعتقال وتشريد وتهجير، مع تقنين الظلم في لوائح وقوانين تجد في محصلتها أن المستهدف الرئيس فيها سنّة العراق .

ومن جراء ذلك تولدت لديهم القناعة بأنهم يعيشون واحدة من أشدّ المراحل من تاريخهم في أرض الرافدين التي بنوها بدمائهم وجهودهم منذ عهد الصحابة الفاتحين وإلى اليوم.

إنها مرحلة صراع على الهوية والوجود، ستترك آثارا خطيرة على العراق أولا ثم على المنطقة العربية والعالم الإسلامي تباعا. ولا بد، والحالة هذه، من التفكير والبحث والعمل والاتفاق على سبيل للخروج من هذه المحنة العظيمة لإنقاذ أهلنا وبلدنا وأمتنا .

ولقد كانت وصية العلامة طاهر البرزنجي- رحمه الله- دافعا من دوافع الخير الذي فتحت به أبواب التفكير الجاد للبحث عن طريق للخلاص، حيث كانت الوصية تحمل الهم السنّي بكل أبعاده، والدعوة النقية الصافية إلى ضرورة التعاون والتكاتف تحت عنوان أهل السنة مهما بلغت أخطاء الماضي وكدوراته وإخفاقاته، من خلال توحيد الصف السني على أسس رصينة تحدد معالم الطريق بوضوح، كي يستعيد

العراق عافيته من خلال ترتيب المجتمع السني وتكريس مبدأ التعايش بين العراقيين بمختلف ألوانهم وأطيافهم .

ولا يمكن القيام بذلك إلا بوقف تصفية أهل السنة ومنع إجبارهم على تغيير هويتهم، مع اعتبار أن التعايش لا يعني بالضرورة أن يتنازل لون أو طيف عن هويته أو شخصيته و خصوصيته، من أهل السنة أو غيرهم من مكونات المجتمع العراقي الأصيل.

لأجل ذلك اجتمع في ٢١٠٢/٥/٥٢ عدد من القيادات السنية من مختلف القوميات والتوجهات السياسية والشرعية والفكرية والمجتمعية للتشاور فيما آلت إليه أوضاع أهل السنة وما يمكن أن تقوم به لتغيير هذه الأوضاع ولوقف عجلة الانهيارات السريعة في مقومات البقاء والتماسك.

تناول المجتمعون هذه المعضلة بالتشخيص الدقيق، ورأوا أنها معضلة معقدة ومركبة، فهناك حالة من ضعف الثقة بين الواجهات والقيادات المتصدية للشأن العام، مع ضعف التواصل بين مجموع هذه الواجهات وبين الجمهور الواسع لأهل السنة فضلا عن شعور عام بعدم الجدوى، وقلة الثقة بالمشاريع المطروحة على اختلافها وتنوعها.

وبالمقابل ثمة كفاءات كبيرة ومتنوعة في الوسط السني، غير أنها كفاءات مشتتة وقد يكون بعضها غير معروف لدى القيادات، وهذا ما يفسر غياب العلماء والمختصين عن دفة القيادة والتوجيه والمساهمة في بناء الرؤية أو المشروع القادر على توحيد الطاقات والجهود نحو الأهداف الكبرى والمصيرية.

علما بأن العراق قد أصيب بنزيف خطير للعديد من العقول والطاقات المبدعة من خيرة أبناء العراق العلمية والفكرية وكانت الضحايا بأعداد كبيرة.

وبالرغم من كثرة المتصدين للشأن العام إلا أن هناك نقصاً واضحا في الأصوات المعبرة عن الهم السني، والجهات التي تتصدى للدفاع عنهم والمطالبة بحقوقهم ونقل قضيتهم إلى العالم الخارجي .

ومن المفارقات هنا أن البعض يكثر من اللوم لإخواننا السنة في الخليج والجزيرة ومصر وشمال أفريقيا وغيرها لأنهم لم يقفوا معنا في محنتنا ،غير أننا ننسى تقصيرنا في التواصل معهم في هذه القضية وبعنوانها الصريح والواضح، فلا زال الخطاب المتردد الذي يخجل من إعلان هويته وقضيته هو السائد. وكل ذلك بمؤثرات دعائية خطيرة صوّرت أننا حينما نرفع مظلوميتنا للعالم فإننا سنكون طائفيين وغير وطنيين! وكأن الوطنية تعني أن نستسلم للذبح والتصفية الجسدية ونسلم عقيدتنا وتاريخنا ومستقبلنا وأجيالنا القادمة للضياع.

من هنا اقتنع المشتركون جميعا بضرورة تشكيل الإطار الناطق باسم سنّة العراق والمعبر عن همومهم وحقوقهم وطموحهم، وهذا حق شرعي وقانوني وطبيعي، ولا يقصد بهذا الحق استفزاز أحد ما من مكونات الشعب العراقي، بل هو ضرورة للتفاهم والتحاور كما هو ضرورة ذاتية.

ولأن التجارب التنسيقية السابقة بين الواجهات السنيّة تعرضت كلها للجمود أو الارتباك بسبب ضعف التجربة في هذا المجال وشدة الضغوط الأمنية والسياسية التي حالت دون اللقاء والتحاور الفعّال والمتواصل، فقد أخذ المشتركون كل تلك التجارب بنظر الاعتبار وانطلقوا في العمل برؤى وأدوات جديدة تناسب الظروف والتحديات التي نواجهها، نجملها في الآتي :

اعتبار اللقاء المنعقد في ٥/٥٢ لقاء تشاورياً لا تنبثق عنه قيادة ولا نظام داخلي ولا استراتيجية عمل سوى خطة العمل التحضيرية والتعريفية بالمشروع.

أن يكون وضع النظام الداخلي واختيار القيادة سواء كانت دورية أو غير ذلك ورسم الاستراتيجية وتحديد الاسم من مهمة المؤتمر التنسيقي، والذي نأمل أن تشارك فيه كل الواجهات والقيادات السنية على اختلاف قومياتها ومحافظاتها وتوجهاتها. وستبقى الأبواب مشرعة على الدوام لاستقبال الطاقات المخلصة كافة.

أن لا يكون المشروع بديلا أو منافسا لأي جماعة أو قائمة أو تنظيم، بل هو إطار تنسيقي تعاوني يضمن الاتفاق في القضايا المصيرية والأهداف الكلية والعامة. وحضور المدعوين الكرام للمشاركة في المؤتمر التنسيقي لا ينافي توجهاتهم أو انتماءاتهم الخاصة فلا تعارض بين الأمرين.

يطمح المشروع إلى التعرف على الكفاءات المستقلة والمتنوعة في الوسط السني ومنحها الفرصة الكاملة للمساهمة في خدمة القضية السنية، وفي المحصلة النهائية خدمة الشعب العراقي، كل بحسب تخصصه واستعداده وطبيعة الظرف الذي يمر به .

لا يعتمد المشروع سياسة التمثيل النسبي للجماعات والأحزاب والهيئات السنّية، فكل مرشح أو مساهم أو مساند يعمل بصفته الشخصية، مع التأكيد أن المشروع يحرص على كل كفاءة سنّية مهما كان توجهه أو انتماؤه.

يسعى المشروع إلى تعزيز الثقة بين كل الواجهات والقيادات السنية وتعزيز ثقتها أيضا بالمشروع واستقلاليته باعتباره الإطار الجامع للسنّة، وهناك تأكيدات مطمئنة لدعم هذا المشروع ومنحه الفرصة الكافية لتحقيق أهدافه.

يسعى المشروع بكل جدية لترسيخ أواصر الهوية السنّية المشتركة بين العرب والكرد والتركمان، وقد كان المؤتمر التشاوري والذي أطلق عليه(مؤتمر الهوية) مترجما حقيقياً لهذا الطموح الكبير.

يسعى المشروع لترسيخ العلاقات الهادفة مع المحيط العربي والإسلامي واستثمار حالة الربيع العربي للتعاون المفتوح في المعلومات والخبرات وتنسيق المواقف.

وأخيرا فإن كل تلك الأهداف التي يسعى المشروع لتحقيقها تتطلب إطارا مرجعيا ليس بصيغة المرجعية الدينية المعروفة عند الشيعة، وإنما هي مرجعية يشترك فيها الفقيه والسياسي والحقوقي والمفكر والاقتصادي والمجتمعي ويسندها أهل السنة بمختلف شرائحهم وتوجهاتهم.

مرة بعد أخرى نؤكد على أن هذا المشروع لا يعد نفسه بديلا عن التشكيلات والتحالفات السياسية، بل كما جاء في الفقرة الثالثة في أعلاه فهو إطار تنسيقي تعاوني يضمن الاتفاق في القضايا المصيرية والأهداف الكلية والعامة، ولا يعد نفسه كذلك بديلا عن المؤسسات المعروفة على الساحة كمجلس علماء العراق والأمانة العامة للإفتاء، ومجمع كبار الفقهاء وهيئة علماء المسلمين والمجمع الفقهي العراقي وهيئة الإفتاء العراقية وغيرها.

ولا يستغني عن جهود كبار علماء البلد من الأئمة الأعلام الذين ذكرهم سماحة العلامة البرزنجي رحمه الله في وصيته بل يستنير المشروع بحكمتهم وآرائهم الفقهية، فالعلماء العاملون الربانيون خيارنا ورمز عزتنا ولهم الصدارة دون غيرهم.

يسعى المشروع في خطوة البداية ومن خلال توحيده للمجتمع السني بكل مكوناته العربية والكردية والتركمانية، إلى تكوين صوت موحد وقوي للسنة العراقيين، ونتيجة لذلك بإذن الله تعالى يتحقق التوازن الطبيعي داخل القوى العراقية المتواجدة ويمكن عندها حدوث التوافق بين جميع الأطراف حول أفضل صيغة للتعايش والخروج بالعراق من هذه المحنة.

إن هذه النقاط لا تمثل سوى الموجهات الأولى للعمل المنهجي والمؤسسي والذي نطمح أن يتبلور بشكل أفضل وأدق بعد المؤتمر التأسيسي.

''وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون''

اللجنة التحضيرية

ULUSAL ARAŞTIRMA INCELEME,
BASIN YAYIN VE ORGANIZASYON
TIC. LTD. ŞTI.

دعوة

تدعو ادارة النشر العلمي في **المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث** الباحثين المختصين والراغبين في مسائل التفكير الابداعي بالمشاركة في ملتقياته المستقبلية في مجالات الفكر التربوي والاقتصادي والتنموي والسياسي التي ترتقي بمستويات الأداء وتتجاوز الاشكالات التي تعاني منها الأمة. وحرصا من المؤسسة على الحفاظ على المستوى الاكاديمي الذي تتميز به اصداراتها فانها تود التاكيد على التزام البحوث المقدمة على المعايير الاتية:

- ان يكون البحث اصيلا ولم ينشر سابقا.
- ان يكون البحث المقدم لا يتجاوز عن 50 صفحة.
- ان يقدم اضافات جديدة في موضوعه.
- ان يراعي البحث اعتماد الاصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها والمثبتة علميا.
- ان يعتمد البحث على المصادر الاساسية والمراجع الاكاديمية المختصة والرصينة والجديدة.
- ان تكتب الهوامش بارقام متسلسلة وتوضع في نهاية البحث.
- ان يتناول المسائل الراهنة التي تعيشها المنطقة والتي تتعلق بمجالات اهتمام المؤسسة.
- لا تلتزم المؤسسة باعادة البحوث الى اصحابها.
- ان يرفق كوبون الملتقى الاول مع البحث المقدم.

وستتكفل المؤسسة بجميع تكاليف سفر واقامة اصحاب البحوث المعتمدة في الملتقيات القادمة في اسطنبول وبحسب عناوينها.

علما ان جميع البحوث المقدمة ستخضع للتقييم العلمي قبيل اعتمادها